بؤس الحل الليبرالي

تأصيل علمي لمعارضة شروط صندوق النقد
وجهة نظر إسلامية

الحمد لله، نحمده ونستغفره، ونستعينه ونستهديه ونتوكل عليه .. وبعد

كتب الكثير في نقد الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المصرية المتعاقبة منذ السبعينات إمتثالا لتوجيهات صندوق النقد ومؤسسات التمويل الدولية تحت عنوان الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والأسواق، فهل بقي لنا ما نضيفه في هذا المجال؟

نعم .. أحسب أن لدي ما أضيفه.

لا ينبغي أن نتعامل مع هذه الإجراءات بالقطعة، كأن ننتقد الخصخصة أو رفع الدعم أو تعويم الجنيه .. إلخ. ونحاول أن نوضح عيوب كل منها على حدة والأضرار التي ستعود على المصريين منه، ففي الواقع تهدف كل هذه

الإجراءات، كحزمة متكاملة، وإن كان تنفيذها يتم على مراحل، إلى تطويع الاقتصاد المصري للنموذج الليبرالي الجديد، وبناء عليه فإن نقد هذه الإجراءات ينبغي أن يبدأ من مناقشة وفهم هذا النموذج.

عارض اليساريون المصريون بالطبع تبني السلطة للنموذج الليبرالي، وصدرت معارضتهم أساسا عن موقف أيديولوجي يعادي الملكية الخاصة والنشاط الإقتصادي الفردي بدرجات تتفاوت بين مدارسه المختلفة، تتراوح بين الكراهة التي تتوجس منه وترغب في تحجيمه، والتحريم الذي يريد منعه وإلغاءه تماما، لكنهم صاروا الآن أقل جرأة على طرح حلهم الإشتراكي، فبعد إنهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته في أوروبا الشرقية، وتراجع الصين نحو اقتصاد السوق، أصبح من الصعب الدفاع عن النموذج الاشتراكي (صعب وليس مستحيل)، الأمر الذي يجعل الصوت اليساري الآن أقرب إلى الهمس.

أما الليبراليون الوطنيون الذين عارضوا إنصياع الحكومة لشروط صندوق النقد والبنك الدولي فقد انصبت معارضتهم على الطريقة التي يتم بها التنفيذ، فهم لم يعارضوا السياسات نفسها من حيث المبدأ، فكلهم، ومنهم من ينتمي للتيار الإسلامي، يرون أن العناصر الأساسية لهذه السياسات سليمة، فهي ما يوصي به علم الإقتصاد الذي دَرَسوه ويُدرِسونه، لذلك يرجعون المتاعب التي نعاني منها إلى المشاكل الناجمة عن التطبيق: إلى قصور الأداء الحكومي، أو التسرع في التنفيذ دون إتخاذ بعض التدابير الضرورية، أو إلى الفساد المستشري في النظام .. أي شيء إلا أن يكون النموذج نفسه مفتقرا لمقومات النجاح عندنا.

أما نحن فننطلق في معارضتنا لهذه الإجراءات من رفضنا للنموذج الليبرالي، لكن هذا الرفض يصدرمن موقف مختلف تماما عن الموقف اليساري بكل مدارسه ..

كاتب هذه السطور لا يتخذ أي موقف مناهض للسوق والقطاع الخاص والمبادرات الفردية، ليس فقط لأن شريعة الإسلام تحترم الملكية الخاصة والنشاط الاقتصادي الفردي، فبالإضافة لذلك تقطع تجارب البشرية خلال مسيرتها الطويلة بأن المبادرات الفردية وروح المنافسة هي قاطرة الابداع والتطوير، ولا غناء عنها لمجتمع يرغب في التقدم، لكننا في نفس الوقت ندرك مخاطر ترك قضية التنمية للمبادرات الفردية وحدها، خاصة في ظروف العولمة الضاغطة على كل الاقتصادات المتخلفة .. لابد أن تقوم الدولة، شريطة أن تكون ممثلة لأوسع الشرائح الاجتماعية، بقيادة النهضة .. مشكلتنا هي أن شروط التحقق بالنموذج الليبرالي الجديد ستنزع من يد الدولة كل الأدوات التي يمكن استخدامها لتوجية الفاعليات الاقتصادية والاجتماعية.

أما القضية الأكثر وضوحا، والتي نتفق فيها مع اليساريين، فهي أن محاولات تعميم النموذج الليبرالي الجديد، التي تستخدم فيها القوى الغربية كل وسائل الضغط، إنما تهدف إلى توحيد إقتصادات العالم في سوق واحدة، وفي هذه السوق العالمية الكبيرة ستتأكد سيطرة دول المركز الغربية، ويتم تهميش كل القوى الأخرى وتحويلها إلى توابع لا تجني إلا الفتات، الأمر الذي سيحول بالضرورة دون نجاح أي محاولة لإنجاز نهضة حقيقية.

**

يقول مؤيدو الحكومة أن الصعوبات والمشاكل الناتجة عن تطبيق توصيات الصندوق ليست بالضرورة نتيجة أي قصور في أداء الحكومة، فهي مشاكل طبيعية، كأنها آلام النمو التي ينبغي أن يتحملها المراهق حتى ينتقل من المراهقة إلى الرجولة المكتملة .. يغدو الفرق بين الاقتصاديين المؤيديين والمعارضين هو في تقديرهم لحجم الألم الذي يجب على الفقراء تحمله، يرى المعارضون أن هذا الألم كان من الممكن تخفيفه إلى مستوى أدنى لو استعدت السلطات بشكل جدي قبل تعويم الجنيه، أو لو حرصت على بيع شركات القطاع العام بسعر وشروط عادلة .. إلخ .. لا يبدو أننا نسمع الآن أي صوت يبدي اعتراضات مبدأية على السياسات نفسها (خلا اليساريين بالطبع، الذين يرفضون السوق رفضا أيديولوجيا) .. يبدو أنهم جميعا يرون أن هذه إجراءات ضرورية، ولا يختلفون إلا على أسلوب تنفيذها، وهم جميعا يقبلون أن يصاحبها بعض الآلام، وإن كان المعارضون يشكون من أن الألم الحادث أشد مما هو ضروري، ونبدو نحن بينهم كالطفل الذي يرفض تناول الدواء لأنه مر، أو كالمريض الذي يرفض إجراء العملية لأنه يخشى الألم .. ونخرج من كلامهم بأن هذه الإجراءات كنا سنقوم بها على أي حال، وأنها في مصلحة التنمية بلا جدال.

مشكلتنا معهم أنهم كلهم يصدقون ما يقرأونه في كتب الاقتصاد، ويسلمون بأن نظرية السوق الحرة، المسماة بال"نيوكلاسيكية"، تصف حقا الفاعليات الاقتصادية، وتفسر العمليات المختلفة من انتاج وتوزيع واستثمار وادخار .. إلخ تفسيرا مقبولا يمكن الاعتماد عليه في إدارة الاقتصاد، لذلك يقبلون بصحة توصياتها وأهميتها للإصلاح الإقتصادي، ولا يشغلهم إلا طريقة تطبيق هذه التوصيات، أما نحن فنرى هذه النظرية عملا غير علمي يجافي مبادئ البحث المنهجي، فهي تعتمد على مقدمات خاطئة، وتبنى على فرضيات غير واقعية، كما أنها تتجاهل العديد من الفاعليات التي تساهم في الأداء الإقتصادي وتؤثر على نتائجه، لذلك لا يمكن الثقة في توجيهاتها، ولا ينبغي المجازفة باتباعها دون تمحيص .. هؤلاء الاقتصاديون ليسو كالطبيب الذي يجري جراحة ضرورية علينا تحمل آلامها حتى نشفى، بل هم أقرب إلى حلاق الصحة الذي لا ينبغي السماح له بفتح بطن المريض.

سنخصص الجزء الأول من هذه الدراسة (أي هذا الكتاب) لتوضيح أن ما يسمى علم الاقتصاد ليس علما، ومجال بحثه هو أسواق تخيلية وليس الاقتصاد الواقعي .. علينا أن نتحرر من مفاهيمه ومقولاته، وأن نناقش هذه الإجراءات دون أن نبدأ ونحن نقبل مسبقا بصحة الهدف الذي تسعى إليه، وهو الوصول إلى إقتصاد السوق الحر الذي تتخلى فيه الدولة عن دورها في توجيه الفاعليات الإقتصادية والتخطيط لتنمية مستقلة.

وفي الجزء الثاني، الذي جمعنا مادته وسنصدره قريبا بإذن الله، سنستعرض أهم تجارب النمور الآسيوية، بمن فيها الصين، لنرى بأنفسنا كيف أن كل التجارب الناجحة، بلا استثناء، لم تخضع للنموذج الليبرالي، كلها خالف أهم التوصيات، ونجاحها هو الشاهد العملي الرئيسي على أن نظرية السوق الحرة ليست عملا علميا، وأن تجاهلها ليس موقفا يجافي العلم والعقلانية، بل أنه هو الموقف الصحيح، دون أن يعني هذا أننا سنوصي باتباع أي واحد من الطرق التي اتبعتها النمور الآسيوية، فكل منهم اتبع مساره الخاص المناسب لظروفه والمتأثر بمرجعيته الثقافية، والدرس المستفاد منها هو أن علينا أن نكتشف مسارنا الملائم لظروفنا ولمرجعيتنا الثقافية.

وفي جزء ثالث، أرجو أن يعيننا الله عليه ولا نتأخر في إصداره، سنستعرض الأساس النظري الذي وصلت إليه العلوم الاجتماعية والذي يجعل المرجعية الثقافية لأي أمة هي محور عملية النهوض، لنكتشف معا أن الإلتزام بالمرجعية الإسلامية ليس مجرد موقف عقائدي، أي أنه لم ينتج فقط عن إيماننا بالمصدر الإلهي لهذه المرجعية، لكنه أيضا الموقف

العلمي والعملي الصحيح الذي يجب أن يتبناه كل مخلص يريد النهوض بالوطن والحفاظ على مقدراته، سواء كان يؤمن أو لا يؤمن بالمصدر الإلهي للإسلام.

**

هذا الكتاب

عندما يحاول أحدهم أن يطعنك بخنجر فإنك تركز أولا على هذا الخنجر لتتفادى الطعنة، لكنك لن تنجو نجاة كاملة إلا إذا تبينت اليد التي تمسك بالخنجر ودوافعها وعرفت أدواتها الأخرى التي تستخدمها ضدك .. إن صندوق النقد ليس إلا أداة في يد قوى الهيمنة العالمية، وشروطه ليست إلا إملاءات لفرض سياسة الحرية الاقتصادية بهدف فتح أسواقنا لسلعهم ولرؤوس أموالهم، والنظرية الليبرالية التي تدعي أن حرية السوق هي الطريق الأمثل للتنمية الاقتصادية ليست إلا غطاء نظري يخفي الأهداف الحقيقية للقوى العولمية، لهذا يبدأ الكتاب بفصل يعرض نشأة الحل الليبرالي، ومفاهيمه الرئيسية، والظرف التاريخي الذي أفرزه كرد فعل لمشاكل معينة تبدت لمفكري عصر النهضة الأوروبي، ثم نقدم في الفصل الثاني شرحا سريعا للنظرية الاقتصادية الليبرالية المسماة "النيوكلاسيكية" من وجهة نظر أنصارها، حتى يمكننا أن نفهم الطريقة التي أمكن بها إقناع بعض المصريين المخلصين بتقبل شروط الصندوق باعتبارها إجراءات ضرورية يوصي بها علم الاقتصاد.

وفي الفصل الثالث نستعرض الطريقة التي تتعامل بها النيوكلاسيكية مع مشكلة الفقر ودعم الفقراء حتى يتبين لنا كيف أمكن لبعض سياسينا أن يعلنوا تقبلهم لهذه السياسات التي تعامل الفقراء بهذه القسوة دون أن يحاولوا حتى تجميلها بمساحيق زائفة، ظنا منهم أنها نتيجة لتحليلات علمية لا شك في صحتها، وحتى يفهم القارئ لماذا نصر على أن أي خطة تنطلق من فرضية أن هذه النظرية صحيحة ستعجز عن إقامة أي نوع من أنواع نظم العدالة الاجتماعية.

ونخصص الفصل الرابع للنقد النظري للنيوكلاسيكية ولعرض أهم الشواهد العملية التي تثبت استحالة إعمال هذه النظرية في الواقع، وبذلك نكون قد أسقطنا عن النيو كلاسيكية صفة النظرية العلمية، ليتضح للقارئ خطورة الاعتماد على توصياتها في قيادة التنمية.

وفي الفصل الخامس نستكمل نقدنا لتبني النموذج الليبرالي الجديد، فحتى لو كانت السوق الحرة ليست فرضية تخيلية، وأمكن تحقيق شروطها في الواقع العملي، وسارت الأمور فيها كما تزعم النظرية، فإن ما سيتحقق في هذه السوق لن يحل مشاكلنا، الأمر الذي تسقط معه كل دعاوى هؤلاء الذين يزعمون أن هدف الصندوق هو دفعنا لأن نقوم "بإصلاحات" إقتصادية يوصي بها العلم، وأن إحجام الساسة المصريين عن تنفيذها في السابق لم يكن إلا بدافع الجبن والعجز.

ولما كانت خصخصة وحدات القطاع العام وانسحاب الدولة من توجيه الفاعليات الاقتصادية هي واحدة من أهم شروط صندوق النقد والبنك الدولي لمنح القروض لدول العالم الثالث، فقد رأينا لزاما علينا أن ندرج في الفصل السادس دفاعنا عن القطاع العام مؤكدين أهميته لأي دولة نامية تريد عبور فجوة التخلف، وليتضح لنا أن من يدعونا لتفكيك قطاعنا العام إنما يحاول أن يحرمنا من واحد من أهم أدوات التنمية الاقتصادية.

أما الفصل السابع فهو خلاصة هذا الكتاب، نعرض فيه للعولمة التي تستخدم الصندوق، وكل الهيئات الدولية، وتتدثر بالغطاء الليبرالي، لتحقيق أهدافها في سيطرة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات على مواردنا وإلحاق إقتصادنا، ولماذا نحذر من الانسياق خلفها.

* * * * *

وختاما يجب علي أن أذكر ما أدين به من فضل لأستاذي الراحل الجليل عادل حسين، الذي وضع قدمي على الطريق الصحيح لفهم تحديات الواقع المصري، وتنزيل الفكر الإسلامي على معطياته، والذي لولا ملاحظاته الثاقبة لظللت كغيري أسيرا للفكر الاقتصادي الذي درسته في المقررات التمهيدية للدكتوراة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا في بوسطن، ثم الإضافات المهمة التي وجدتها في كتابات عديدة لمفكرين آخرين، وعلى الأخص في مؤلفات شيخنا الجليل الدكتور يوسف القرضاوي حفظه الله، وللمناقشات الثرية مع العديد ممن التقيت بهم من الإخوة والأصدقاء والزملاء، والتي ساعدتني كثيرا في تجلية التصورات وصقل الأفكار، وزادت عليها كثير من التفاصيل .. ولله الفضل والمنة من قبل ومن بعد.

عاصم الفولي

القاهرة – مارس 2017

الفصل الأول

الليبرالية

تطور مدلول مصطلح "الليبرالية" (وأقرب ترجمة لها هي: التحررية) منذ بدأ الكلام يتطرق إليها في بدايات عصر النهضة الأوروبية، ومن جهة أخرى فإنها، شأن كل المصطلحات السياسية ذات السمعة الطيبة، كثيرا ما تستخدم للتعمية على ممارسات بعيدة عن مدلولها الأصلي.

والليبرالية هي مجموعة متكاملة من الأنساق الفكرية والقيمية والفلسفية تبلورت في أوروبا في ظرف تاريخي معين لتعالج المشاكل التي كانت تعوق نهضة المجتمعات الأوروبية، ولا يمكننا أن نفهم الليبرالية، وأن ندرك لماذا استفاد منهاالأوروبيون بينما نتحفظ نحن على إمكانية أن تحقق لنا نفس النتائج، إلا إذا فهمنا الظرف التاريخي الذي أدى بالشعوب الأوروبية إلى أن تجد في الليبرالية المرجعية الثقافية الملائمة لمواجهة واقعها المتخلف، وأن ندرك أن النظم الديمقراطية الغربية التي نشأت في ظل هذه المرجعية ليست هي بالضرورة المعبر الوحيد عنها، وربما لا تكون أصلا هي التعبير الحقيقي عن القيم التي قامت النهضة الأوروبية على أكتافها .. الحالة الأوروبية كانت حالة خاصة، وهؤلاء الذين يحاولون أن يعمموها ويفرضوها على كل الشعوب يرتكبون خطأ فادحا في حق أمتهم وفي حق العلموالحقيقة.

**

أوروبا في عصورها المظلمة

عاشت أوروبا بعد انهيارالإمبراطورية الرومانية ولمدة عشرة قرون (والتي اصطلح على تسميتها بالعصور المظلمة أو العصور الوسطى) في ظل سلطتين تقاسمتا السيطرة على الشعوب، الكنيسة الكاثوليكية التي زعمت إمتلاكها لسلطة روحية على أتباعها بتفويض من المسيح (ع)، والملكيات المطلقة التي زعمت أنها تحكم بالحق الإلهي، وتبلور النظام الاجتماعي والاقتصادي كمحصلة لتأثير هاتين السلطتين.

الكنيسة الكاثوليكية– السلطة الروحية: بدأت كنيسة روما الكاثوليكية في حضن السلطة الرومانية، ثم ساعدتها الظروف السياسية بعد انهيار الإمبراطورية على توطيد مكانتها حتى صارت هي السلطة العليا، مستندة إلى فكرة أن تعاليم السيد المسيح تقدم أمور الروح على شئون الجسد، وأن الدولة تتكون من روح وجسد، وأن الله – مصدر كل السلطات – قد منح البابا والكنيسة السلطة الروحية، ومنح الإمبراطور والملوك السلطة الزمنية المادية (الدنيوية)، ولما كانت الروح تهيمن على

الجسد،وملكوت السماء أهم من ملكيات الأرض، فإن سلطة البابا الروحية يجب أن تكون فوق سلطة الملوك الدنيوية، ولم يكن هذا مجرد جدلا فلسفيا، فقد مارست الكنيسة هذه السلطة فعلا، لدرجة أن بعض الملوك الذين حاولوا التملص من سلطة بابا الفاتيكان صدرت ضدهم قرارات حرمان كنسية أخرجتهم من الملةوأفقدتهم عروشهم.

يغدو من العسير التعامل مع مؤسسة لها مثل هذه السلطات عندما تقرر أن تتدخل في تفاصيل الطريقة التي يدير بها الناس أمور حياتهم، فأنت لا تستطيع معارضة شخص يفرض عليك إيمانك الديني أن تسلم بعصمته إلا إذا تحررت من هذا الإيمان الديني ذاته .. لا يمكنك نقد الأفكار التي يقول رجل الدين أنه تلقاها من الروح القدس إلا إذا أنكرت صلته بالروح القدس[1]، أو أنكرت وجود روح قدس من الأصل .. وكيف تجرؤ على مخالفة أوامر من يفرض عليك دينك أن تؤمن أنه يملك بمجرد قرار منه دون نقض أو إبرام أن يحرمك من دخول الجنة ويقضي عليك بالخلود في النار؟

الملكية المطلقة – السلطة السياسية: عاشت طقوس تتويج الملوك التي تقوم بها الكنيسة حتى فترة متأخرة – إستمرت في فرنسا حتى القرن التاسع عشر – حيث حمل إحتفال التكريس وما يرافقه من مسح الملك بالزيوت المقدسة معنى مزدوجا، فبفضله تصبح الإرادة الملكية مقدسة، يحكم باسم الله ولا يسأل إلا أمامه وحده، وفي نفس الوقت تتضمن هذه الطقوس إعتراف الملك بأن الكنيسة هي مصدر سلطتة.

لم يكن الملك الأوروبي في القرون الوسطى يملك القدرة على أن يدير شئون مملكته بنفسه من خلال أجهزة الدولة وآلياتها، لذلك كان يفوض بعض الأعيان من ذوي النفوذ والأتباع بسلطته على مقاطعات كاملة مقابل دفع جزء من غلة الأرض، بالإضافة إلى تعهد التابع بمشاركة قواته ضمن جيش الملك عندما يستدعيه .. كان هذا هو ما عرف بنظام الإقطاع الأوروبي[2].

عندما يقسم الإقطاعي يمين الولاء للملك يغدو سيدا على إقطاعيته طالما استمر على ولائه للملك، كان يبدو كملك صغير: يسن القوانين وينفذ العقوبات ويحدد الضرائب ويجبيها ويجني المحاصيل ويفرض رسوما على المرور .. إلخ، لكنه يفعل ذلك كله كصاحب حق إنتفاع، يستغل الإقطاعية ولا يملكها، وبوفاته تعود ملكيتها إلى مالكها الأصلي، الملك، الذي يحتفظ بحقه فيأن يقطعها لمن يشاء، وفي الغالب كان وريث الإقطاعي يحصل على إقطاعيته بعد أن يقسم يمين الولاء للملك.

لم ينتج هذا النظام عن أية ترتيبات مخططة، فقد كان مجرد نتيجة طبيعية ورد فعل لضعف الدول وتدهور أوضاع الأمن فيها، وبانتقال السلطة الفعلية من الملك إلى الإقطاعيين بدأ تفكك الدول إلى وحدات مستقلة، فانتقل بذلك مركز الحياة الإجتماعية والإقتصادية من المدن إلى الريف، وبصورة خاصة نحو قصر السيد الإقطاعي وما حوله، وكان الإقطاعيون يأتون من طبقة النبلاء الأرستقراطية ويستمدون سلطتهم بقوة السلاح، أو من طبقة رجال الدين الذين يستمدون سلطتهم من منصبهم الكهنوتي.

أما في قاعدة الهرم فقبعت الأغلبية الساحقة من السكان الذين يعملون في الزراعة، لم يكونوا عبيدا للسيد الإقطاعي، لكنهم لم يكونوا أحرارا، كانوا عبيدا للأرض ملتصقين بها، لا يستطيعون الإنتقال منها ولا ممارسة أي عمل آخر إلا بإذن السيد، يزرعون الأرض مقابل جزء من المحصول ويسلمون الباقي للسيد، ويمكنه أن يستخدمهم في الأعمال العامة دون مقابل (سخرة)، وإذا إنتقلت الإقطاعية لإقطاعي آخر إنتقلت تبعيتهم للسيد الجديد.

---

[1] لا يعاني المسلمون من هذه المشكلة، لأن كل مسلم يمكنه أن يتعلم العلوم الشرعية، فإذا تمكن منها صار مجتهدا يحق له أن يقدم فهما مختلفا عما فهمه من كانوا قبله، وهذا الفهم ينسب للمجتهد لا لروح القدس، فالمجتهدون ليسو معصومين، ومن يختلف مع واحد منهم لا يكون مختلفا مع الدين نفسه، وهم يختلفون مع بعضهم وللمسلم أن يأخذ برأي من يثق بعلمه أو يرتاح إلى خلقه وورعه، ولا تثريب على أحد.

[2] يختلف الإقطاع الذي عرف في منطقتنا عن هذا النظام إختلافا كبيرا، وفي بحثه عن الخصوصية الحضارية للمصطلحات ينبه الدكتور محمد عمارة على أهمية أن يعي الباحث المضمون المتميز لمصطلح الإقطاع في حضارتنا "وإلا فستكون كارثة فكرية إذا نحن درسنا "الإقطاع" في تاريخنا بمضامين مصطلحه عند الآخرين".

بجانب الفلاحين وجد في الإقطاعية بعض الحرفيين الذين يقومون بإنتاج بعض السلع البسيطة وأدوات الزراعة، وكان الإقطاعي يقدم لهم الحماية والسكن ومكان العمل وأحيانا أدواته، وفي المقابل فعلى الحرفي تسليم كميات معينة من إنتاجه إلى الإقطاعي كل سنة، بالإضافة إلى بعض الإلتزامات الأخرى.

وبخلاف النبلاء الأرستقراطيين والفلاحين أقنان الأرض لم يكن في مجتمعات القرون الوسطى إلا عدد قليل من الناس يعيشون في مدن مستقلة، إما مستقلة كوحدة سياسية قائمة بذاتها، أو مستقلة عن سلطة الإقطاعيين وتخضع مباشرة للملك، حيث يمارس سكان هذه المدن الحرف الأكثر تعقيدا وتطورا، ويتركز فيها النشاط التجاري، وبعض الأنشطة المتعلقة بالإدارة العامة التابعة للملك .. في هذه المدن وجد أحيانا بعض الأفراد القليلين الذين اهتموا بالفكر والفلسفة، ولكن لمدة ألف عام لم يحدث تطور فكري ذو بال في أوروبا .. كانت حقا عصورا مظلمة.

* *

سقوط الإقطاع وتراجع الكنيسة

يعزو كثير من الباحثين تحول الأوربيين إلى نظرة دنيوية (عالمانية) في عصر نهضتهم إلى ما حدث من صراع بين العلماء والكنيسة، انتصر فيه العلماء وأثبتوا صحة اكتشافاتهم التي تتعارض مع تعاليم الكنيسة وعقائدها، فانزوى الدين من الحياة[3]، هذا تبسيط مخل، وتنجم خطورته من أنه يعطي انطباعا بأن الأوربيين كان عليهم أن يختاروا بين الدين والعلم فاختاروا العلم[4] .. والواقع هو أن الصراع الحقيقي كان بين جماهير الشعوب الأوروبية واستبداد حكامهم، وانحازت الكنيسة إلى الحكام زاعمة أن سلطتهم الإستبدادية مستمدة من إراده الله، فكان على الجماهير أن تختار بين حريتها ومصالحها وبين ما زعمت الكنيسة أنه إرادة الله.

لم يحدث حتى الآن أن تعارض اكتشاف علمي واحد مع فكرة وجود الله وهيمنته على العالم، أما تعارض هذه الإكتشافات مع أفكار الكنيسة فقد يكون سببا مقبولالأن ينحي العلماء والمثقفون الكنيسة عن وضعها كمعبر عن وحي الله وكلماته، لكنه لا يصلح سببا معقولا لأن تقوم جماهير الناس العريضةبتنحية الإله ذاته – جل وعلا علوا كبيرا– عن حكم عالمهم، خاصة وأن أغلب أكابر علماء الطبيعة لم يعارضو فكرة وجود الإله، ولم يدخلوا صراعا مع الإيمان به.[5]

---

[3] احتكرت كنيسة العصور الوسطى حق المعرفة، ورأت أن أفكارها عن الطبيعة هي جزء من عقائد الدين لا يمكن مخالفته، لكن البحث العلمي أثبت بصورة قاطعة خطأ الكثير من هذه الأفكار، بعض هذه الأخطاء كان تفسيرا لآيات في الكتاب المقدس، ولكن بعضها الآخر كان مجرد نظريات قديمة ثبت خطأها، كنظرية بطليموس في الفلك التي اعتبرت أن الأرض هي مركز الكون، وتبنتها الكنيسة باعتبار أنها لابد أن تكون صحيحة لأن الله لا يمكن أن يرسل ابنه إلا إلى مركز الكون، فحاربت نظرية كوبرنيكس عن دوران الأرض حول الشمس على أساس أنها تجديف يستحق صاحبه الحرمان الكنسي، وأرغمت جاليليو على أن ينكر ما رآه بنفسه بالتلسكوب الذي اخترعه .. وغير هذا أكثر من أن يحصى.

[4] يحاول بعض مثقفينا المتغربين إستغلال هذا الخلط فيكتبونها "علمانية"، كما لو كانت مشتقة من "العلم"، بينما الترجمة الصحيحة للمصطلح هي "عالمانية"، لأنها مشتقة من "العالم"، أو هذه الدنيا، في مقابل "الملكوت"، أو "الآخرة"، والعالماني هو كل من لا ينتمي للتنظيم الكنسي، وربما يكون شديد الدين والتعمق في العلوم الدينية، لكنه يظل عالمانيا طالما لم تمنحه الكنيسة صفة كهنوتية.

[5] صحيح أن بعض علماء الطبيعة رأوا في الكون آلة كاملة لا تحتاج لإله لتفسيرها ولا لعملها، لكنالأفذاذ منهم كانوا في غالبيتهم الساحقة من المؤمنين بالإله، ربما اختلف إيمانهم عن إيمان الكنيسة، لكنهم كانوا يعترفون بأن الكون الذي اكتشفوا قوانينه لا يمكنه أن يوجد وأن يستمر في العمل بدون قدرة عليا فائقة الحكمة والذكاء، من أول إسحق نيوتن، مرورا بألبرت أينشتين وعباقرة ميكانيا الكم حتى علماء الحياة والبيولوجيا الجزيئية في القرن الواحد والعشرين .. هذه القضية طرحتها مؤلفات عديدة عندنا وعندهم، وأفضل ما وقع تحت يدنا هو كتاب **"خرافة الإلحاد"** للدكتور عمرو شريف حفظه الله، وانظر أيضا كتابنا **"خواطر ماركسي سابق** - قراءة في علم التوحيد".

الأقرب للمعقول هو أن ننسب التحول الثقافي للشعوب الأوروبية إلى تفاعل ثلاث عوامل رئيسية بدأت معا في اجتياح أوروبا خلال القرن الخامس عشر، لم يتفق الباحثون على أيها أطلق الشرارة الأولى، لكنهم متفقون على أن كل منها دعم الآخرين، وتدعم بنموهما، هذه العوامل هي:

1 – الكشوف العلمية والجغرافية الجديدة وبدء التقدم المتسارع في كل جوانب البحث والمعرفة.

2 – إتساع حركة النشاط التجاري ونمو الحرف إلى ورش الإنتاج الضخم المنظم الذي مثل إرهاصات الثورة الصناعية الأولى.

3 – نمو الطبقة الوسطى (البورجوازية) وزيادة عدد سكان المدن زيادة كبيرة.

لقد أدت الكشوف العلمية إلى تقدم وسائل الإنتاج الصناعي وزيادة حجمه، وأدخلت الكشوف الجغرافية موارد جديدة وفتحت أسواقا واسعة لتصريف الإنتاج، وكل هذا النشاط التجاري والصناعي تركز في المدن وقام به سكانها من أبناء الطبقة الوسطى (البورجوازيين، الذين ليسوا نبلاء أرستقراطيين ولا فلاحين أقنان)، فزاد عددهم وثروتهم وقوتهم، والطبقة الوسطى دون غيرها هي المؤهلة للإنجاز العلمي والإبداع الأدبي، فالطبقات الدنيا عاجزة بسبب فقرها وجهلها، والطبقات العليا المترفة تفتقر للحافز، لكن أفراد الطبقة الوسطى هم الذين يملكون الوسائل ولديهم الدوافع لتحقيق إنجاز يصعد بهم للطبقة العليا، وبزيادة أعدادهم تزداد الكشوفات العلمية فتتوسع التجارة والصناعة فتنمو بذلك المدن وطبقاتها الوسطى لتستمر الدورة.

هذه التحولات وما صاحبها من نمو مرتفع في حجم الإنتاج وإزدياد الحاجة للأيدي العاملة كانت تؤذن بتحسن الأحوال المعيشية للغالبية العظمى من السكان، فضلا عن فتح المجال للتقدم المتواصل في مجالات المعرفة، غير أن التنظيم الإجتماعي والسياسي الموروث عن العصور الوسطى كان يعرقل هذا التقدم بأكثر من طريقة، فالتوسع في التجارة والصناعة يحتاج إلى إنتقال عدد كبير من السكان ليقيم في المدن ويترك الزراعة للعمل في مؤسسات التجارة والصناعة، لكن النظام الإقطاعي كان يعتبر الفلاحين عبيدا للأرض لا يمكنهم الخروج من الإقطاعية ولا العمل بغير الزراعة، ومن جهة أخرى فإن سلطات الإقطاعيين تفرض قيودا على الحركة وانتقال البشر والمواد الخام والسلع المنتجة، فتعوق بذلك نمو النشاط التجاري وتحجم من ثم قدرة الصناعة على التوسع في الإنتاج[6].

لقد تلاقت مصالح البرجوازية الصناعية والتجارية الراغبة في توسيع نشاطها مع مصالح الفلاحين الراغبين في تحسين أحوالهم المعيشية بالانتقال للعمل في المدن والتحرر من ربقة وضعهم كأقنان عبيد للأرض، وغدا من الضروري تحطيم النظام الإقطاعي الذي يحول دون تقدم المجتمع، لكن هذا النظام كان يحتمي بثقافة سائدة أسبغت عليه شرعية مستقرة مستمدة من فكر الكنيسة الكاثوليكية وسلطتها، ومن جهتها لم تتوان الكنيسة في دعم سلطة الطبقات الحاكمة بإعلان أن هذا النظام لا يمكن تغييره لأنه إرادة الله، فلم تترك بذلك من سبيل أمام الساعين لتغيير النظام إلا أن يخوضوا أولا مواجهة فكرية واسعة النطاق لإحداث تغيير جذري في البنية الثقافية والفكرية للمجتمع قبل أن يمكنهم إنشاء نظام جديد ..

---

[6] حرية التنقل بين الاقطاعيات كانت مقصورة على النبلاء والفرسان ورجال الدين، ومن عداهم كان مقيدا بحدود الاقطاعية لا يستطيع الخروج أو الدخول إلا بتصريح، لذلك كان واحد من أبرز شعارات الثورة البرجوازية هو شعار "دعه يعمل، دعه يمر".

لابد أولا من إسقاط سطوة الكنيسة وفكرها، وتحرير عقول الناس من حتمية الانصياع لتعاليمها، حتى يمكن تحطيم النظام الإقطاعي وتحجيم سلطات الملوك.[7]

كان الظرف التاريخي يدفع الناس لتبني ثقافة تعلي من قيمة الحرية الفردية وتعمل على تحطيم كل القيود الاجتماعية وتعديل كل المعايير القيمية للمجتمع حتى يمكن إعادة تنظيمه بعيدا عن سلطة الإقطاعيين السياسية وعن هيمنة الكنيسة الفكرية .. لقد كانت الليبرالية هي الحل.

هل إخترعت البرجوازية فكرا جديدا لتستخدمه في صراعها مع النظام الإقطاعي وداعمه الثقافي؟ .. هل شجعت ومولت بعض المفكرين ليطوروا شيئا لم يكن له وجود من قبل؟ .. أم أن صراع القوى البازغة مع القوى التقليدية هو الذي أضعف الأخيرة وأعطى المجال لبعض المفكرين الأحرار المستقلين لينشروا فكرهم ويقودوا جماهير الفلاحين المسحوقين للتمرد على سلطة الإقطاعيين؟ .. أم أن العمليتين وجدتا معا: إنفتح المجال أمام المفكرين الأحرار بسبب تراجع سطوة الأرستقراطية الإقطاعية، فشجعتهم البرجوازية ومولتهم لنشر أفكارهم، مما حفز مفكرين آخرين على الإنتقال لمعسكر التحرر الثقافي حتى نما واتسع وصار تيارا جارفا كاسحا .. لا تهمنا الإجابة على هذه التساؤلات، المهم أنه خلال صراع المصالح ظهرت الأفكار الجديدة، وترسخت لأنها كانت في صالح جميع الأطراف، عدا بالطبع القلة المستفيدة من النظام القديم (الأرستقراطية ورجال الدين الرسميين).

لقد بدأ الأمر بإنتصار طريقة جديدة في التفكير تستبعد الوحي والفكر الديني بهدف إلغاء تأثير الكنيسة ودورها في تدعيم النظام القائم، بالاعتماد على العقل وحده باعتباره كاف تماما للوصول إلى كل الحقائق وتحديد المبادئ الصالحة لقيادة جوانب الحياة المختلفة بعيدا عن القيود الموروثة، وبعدها إنفتح المجال لطائفة واسعة من الأفكار والفلسفات التي اعتمدت على هذه الطريقة الجديدة في التفكير وساهمت في نهضة أوروبا ووصولها إلى العصر الحديث.

**

العقلانية الدنيوية (العالمانية)

إستشعر العقل الأوروبي في بدايات عصر النهضة الحاجة إلى مرجعية ثقافية بديلة عن تلك التي رعتها الكنيسة الكاثوليكية لمدة تجاوزت القرون العشر، لذلك تبنى الفكر "العقلاني" الجديد – فكر "الإستنارة" – وجهة نظر ترى في الكنيسة الكاثوليكية علة الظلام ومصدره، وأداة القمع غير الطبيعي للطبيعة، وبناء عليه فقدغدا منمبادئ التفكير العقلي وقواعد المنهج العلمي الراسخة عند مفكري "الاستنارة" ألا يُسمح تحت أي ظرف بذكر أية أسباب خارج الطبيعة لتفسير الظواهر الطبيعية والاجتماعية، فأي تفسير غير مادي لابد أن يرتد بشكل أو بآخر إلى القدرة الإلهية، وقد اعتبروا أنه من الخطورة بمكان السماح بذلك، فقد بدا لهم أن مثل هذا التفسير قد يؤدي إلى نكسة في الجهود الساعية إلى التحرر من

---

[7] لعل القارئ لا يحتاج لمن يذكره باختلاف الظرف التاريخي لأمتنا، فمشكلتنا هي التخلف الذي تسببه التبعية للغرب، وأغلب حركات التحرر من الاستعمار في القرن الماضي كان لها بعد إسلامي (على الأخص ثورة المليون شهيد في الجزائر)، وكل الحركات الإسلامية، مهما اختلف تناولها للقضية، تعتبر أن التبعية الفكرية والسياسية والاقتصادية للغرب هي أحد أخطر التحديات التي انتصبت لمواجهاتها، فالدين عندنا يدفع في ذات الاتجاه الذي يحقق مصالح الجماهير، الأمر الذي دعا عدد من الماركسيين الغربيين إلى توجيه النصيحة للماركسيين العرب بأن يتبنوا في تعاملهم مع الإسلام أسلوبا يختلف عن الأسلوب الذي اتبعته أوروبا في تعاملها مع الكاثوليكية ومع الدين بصفة عامة.

سيطرة الكنيسة .. من المؤكد أن هذا المبدأ – رفض التفسير بالتدخل الإلهي – لم يظهر نتيجة لأي اكتشاف علمي، بل كان مجرد واحدا من المصادرات الأساسية في منهج التفكير العقلي الحديث يمثل وجهة نظر متطرفة عن العالم والطبيعة حملها هؤلاء الرجال الذين أقاموا صرح "العقلانية" الحديث دون أن يقدموا أية براهين على صحتها .. وهذا المبدأ كان يعمل ضمنا على تدمير التدين[8]، ولم يتغير هذا الوضع حتى بعد اكتشاف القوانين الاحتمالية "اللاحتمية" للطبيعة، فقد أصبح تجاهل القدرة الإلهية عند تناول القضايا الفكريةوالعلمية عادة ذهنية لا يمكن أن تهتز بسهولة نتيجة هذه الاكتشافات.

ويلخص الدكتور عبد الوهاب المسيري رحمه الله ملامح هذه العقلانية الغربية التي أفرزها عصر النهضة في كتابه "الحداثة وما بعد الحداثة" في العبارات التالية: " .. هي الإيمان بأن الواقع المادي (الموضوعي) يحوي داخله ما يكفي لتفسيره دون حاجة لوحي أو غيب، وأن هذا الواقع يشكل كلا متماسكا مترابطة أجزاؤه برباط السببية الصلبة .." ... "وقد ترجمت هذه العقلانية المادية نفسها إلى ما يسمى "حركة الاستنارة" التي ذهبت إلى أن عقل الانسان قادر على الوصول إلى قدر من المعرفة ينير له كل شيء، أو على الأقل معظم الأشياء والظواهر" ... "وهذه الرؤية الاستنارية رؤية شاملة للكون .. بمعنى أنها تزود الانسان برؤية شاملة تحاول أن تجيب على معظم – إن لم يكن كل – الأسئلة النهائية والكلية الخاصة بأسباب وجوده ومسار حياته ومآلها، كما تزود الانسان بأنساق معرفية وأخلاقية وجمالية يدير من خلالها حياته .. إنها ديانة كاملة"..

تجدر الإشارة إلى أن هذه العقلانية ليست بالضرورة مرادفا للإلحاد، فرواد الفكر الجديد، فكر الإستنارة، أو العالمانية، أو الليبرالية، سمه ما شئت، لم يتفقوا إلا على رفض إستبداد الملوك وتدخل الكنيسة في أمور الدنيا والدعوة إلى التحرر الفكري، منهم من ارتبط ذلك عنده بإنكار الألوهية، ومنهم من أقر بوجود الإله لكنه أنكر النبوة، ومنهم من كان يؤمن بالله والنبوات لكنه يرى أن الكنيسة أقحمت نفسها إقحاما على تراث النبوات، ويمكننا أن نصنف "فولتير"، وهو واحد من عمالقة مفكري الاستنارة، ومن أشدهم قسوة، وصلت أحيانا إلى حد البذاءة، في عداوته للكنيسة وسطوتها، من هذا

---

[8] لم يكن هناك أي شيء في المكتشفات العلمية يتناقض مع النظرة الدينية للعالم ويفرض قبول نظرة دنيوية، ومع ذلك فقد قفز العقل الغربي العام في القرنين الأخيرين قفزة غير منطقية، وصل بها من فكرة ثبات قوانين الطبيعة ومن تصور الكون كآلة كبيرة تعمل بكفاءة، إلى وجهة نظر عن العالم بأنه يعمل بلا هدف نهائي، وأنه لا يمثل نظاما أخلاقيا (أي أن انتصار الخير غير مضمون، وقوانين الطبيعة من وجهة نظرهم محايدة بالنسبة للخير والشر، بمعنى أنها لا تعطي ميزة لأي منهما على الآخر) .. لم يكن لهذه القفزة أي سند عقلي .. فإذا كانت هناك فكرة معينة تنتج بشكل منطقي عن فكرة أخرى، فإنه من المعقول أن نجد كل من يؤمن بالفكرة الثانية سيؤمن بالفكرة الأولى، أو بصياغة منطقية: كل من يسلم بصدق المقدمة سيقتنع بصحة النتيجة، ولكن هذه القفزة التي قفزها العقل الغربي تعد حالة من الحالات التي ينتقل الناس فيها من فكرة إلى أخرى دون أن يكون بينهما هذا الإرتباط المنطقي، لقد كان الإنتقال الذي نتكلم عنه نوعا من التداعي الفكري أو الإيحاء النفساني، ولكنه لم يكن ارتباطا عقليا بين المقدمة والنتيجة.. فلا شيء في المنطق يفرض علينا أن نصل من فكرة ثبات قوانين الطبيعة – وهي فكرة يساء فهمها كثيرا – إلى فكرة إنعدام الفعل الإلهي في هذه الطبيعة، فهذه القوانين نفسها يمكن أن ننظر إليها على أنهاتعبر عن الطريقة التي تعمل بها الإرادة الإلهية في الكون (سنة الله التي لا تتبدل)، فقوة الجاذبية لا تعمل بذاتها، ولم يمكن إكتشاف أي سبب مادي لتجاذب الأجسام فيما بينها، فقدرة الله هي التي تعمل في كل لحظة عملا متواصلا وإلا توقفت الجاذبية وغيرها من قوى الطبيعة عن العمل، وقد فرض هذا التصور الأخير نفسه بالفعل على بعض كبار الفلاسفة، غير أن جماهير البشر في الغرب إما وصلوا إلى تجاهل وجود الله تماما، أو استمروا يشعرون به ولكن على أنه لم يعمل إلا في البداية عندما خلق الكون وقوانينه، ثم ترك الأمور بعد ذلك لتجري وفق "طبيعة الأشياء" .. ولو أننا فعلنا مثلهم ودفعنا بالفعل الإلهي دهورا طويلة إلى الخلف، إلى لحظة خلق قوانين الطبيعة وخلق المادة الأولى، فإن الثغرات الزمنية المرعبة التي انقضت منذ أن تجلت قدرة الله جل وعلا في العالم ستصيب العقول بالفتور والقلوب بالتبلد .. هذه السلسلة من الأفكار التي تتابعت على العقل الغربي لم تكن منطقية بالطبع، غير أن المنطق ليس هو بالضرورة الذي يحكم دوما تفكير البشر.. وليس العلم هو الذي قاد إلى هذا الحال، بل سوء التفسير للعلم.

الصنف الأخير، ففي أحد رسائله يشرح موقفه لصديق، فيقول أن الخرافات قد عششت في الدين كالوحش الذي ينام فـــي حضن القديس، وعلينا أن نجد طريقة لقتل الوحش دون أن نجرح القديس ..

**

الإنقسام الكبير

لم تكن لليبرالية التي تحدث عنها مفكرو الاستنارة ذات المعنى والمذاق الذي نجده عند ليبراليي القرن التاسع عشر والقرن العشرين، فقد كان الليبراليون الأوائل يرمون إلى أن يستعيد الإنسان حقه في أن يقرر لنفسه بحرية بعيدا عن السلطة الفكرية للكنيسة، وأن تستعيد الجماهير حقها في بناء نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعيدا عن سلطات الملوك المطلقة وما يزعمونه لأنفسهم من حقوق مستمدة من الإرادة الإلهية، لكنهم لم يكونوا قد اتفقوا بعد على ملامح البناء الجديد الي ستتم إقامته بحرية، ويكفي أن تقرأ لواحد من أشهر رواد فكر الاستنارة، جان جاك روسو، قوله "إن التظالم بين بني البشر قد بدأ عندما أحاط أحد الرجال قطعة من الأرض بسياج وقال هذه ملكي وصدقه الرجال الآخرون" لتدرك أنه لم يكن يخطر بباله أي شيء يشبه النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي أقامته الديمقراطيات الغربية تحت شعارات الليبرالية.

في غضون قرنين أو ثلاثة من بداية عصر النهضة الأوروبي انهار النظام الإقطاعي تماما في أوروبا كلها، ولم تنس الجماهير ولا المثقفون الدور السلبي الذي لعبته الكنيسة الكاثوليكية في عرقلة عملية التغيير، وعلى كل حال فالمسيحية تعطي ما لله لله وما لقيصر لقيصر، أما ما لله فقد غدا مجرد طقوس وشعائر يمارسها البعض في الكنائس إذا رغب في ذلك، وأما ما لقيصر فقد استحوذت عليه الكيانات المنتخبة في ملكيات دستورية يملك فيها الملك ولا يحكم، أو جمهوريات خلو من أي نظام وراثي، وانفردت البرجوازية الظافرة بقيادةالمجتمع الجديد، وبدأ النظام الرأسمالي في التشكل والسيطرة على مجريات الأمور، لكن يبدو أن نصيب الطبقات الدنيا من غنائم التغيير لم يكن في مستوى طموحاتها، كما لو أن كل ما حدث هو أن النظام الجديد أعطى لعبيد الأرض حرية اختيار الرأسمالي الذي سيتحكم في أرزاقهم، وتحول الفلاحون الثائرون على الإقطاع إلى عمال صناعيين يستعدون للثورة على الرأسمالية، ومنذ بدايات القرن التاسع عشر انقسم الفكر العالماني إلى تيارين متعارضين داخل نفس النظرة العالمانية للوجود، أحدهما زعم أنه استمرار للتيار الثقافي الذي حمل البورجوازية إلى الصدارة، والآخر يعارضه ويسعى لقيادة الطبقة العاملة في صراعها لانتزاع حصة أكبر من كعكة عوائد الثورة الصناعية، ويتبنى كل منهما نظرة مختلفة إلى الإنسان والحياة والعلاقات الاجتماعية في إطار التصور الدنيوي.

التيار الأول: تيار فردي ينظر للإنسان ككيان متفرد حر ومستقل، وليس للعلاقات الاجتماعية من دور إلا التعامل مع الجزء المشترك من المصالح الفردية، وما المجتمع إلا مجموعة من الأفراد لا تربطهم إلا علاقات تعاقدية ليحقق بها كل منهم مصالحه الخاصة، وهذه النظرة يعبر عنها الفكر الليبرالي الحديث الذي يؤمن أن الحرية الكاملة، التي

آلت في النهاية إلى أن الفرد لا تحكمه إلا مصالحه، دون أي التزام بمصالح الآخرين، هي الطريق الصحيح، وإذا كان نظام السوق الحر الرأسمالي قد بدأ في إفراز بعض المشاكل فإنها مجرد أعراض جانبية مؤقتة سيمكن التغلب عليها بتطويره وتحسين آلياته، وفي النهاية سيعم الخير على الجميع .. تحولت الليبرالية بذلك لتصبح هي المرجعية الثقافية للنظام الرأسمالي القائم التي تعمل على تبريره والحفاظ عليه ودعمه وتطويره.

التيار الثاني: تيار جماعي يرى أنه هو الوريث الحقيقي لفكر التحرر،وينظر للإنسان كخلية في جسد أكبر، كجزء من كيان عضوي تتكامل أعضاؤه، هو المجتمع، والفرد لا يمكنه أن يحقق ذاته ومصالحه إلا من خلال وضعه داخل هذا الكيان الأكبر، وهذه النظرة عبر عنها الفكر الإشتراكي بجميع مدارسه، الماركسية والأناركية والفابية والنقابية وغيرها، وهو يؤمن بأن ترك كل الأمور للمنافسة فيالسوق الحرة هو خطأ جسيم يتعارض مع هدف تحرير الإنسان،ويؤدي إلى أن يصبح الأثرياء أكثر ثراء والفقراء أكثر فقرا، ويسعى هذا التيار إلى تغيير النظام الرأسمالي واستبداله بنظام آخريكون أكثر إنسانية، يتعاون فيه الناس باختيارهم الحر لتحقيق رفاهية المجتمع،ويرى أن هذا هو السبيل لتحقيق مصالح كل الأفراد.

**

الحل الليبرالي

إعتمدت البورجوازية المنتصرة على الديباجات الليبرالية والشعارات التي رفعها مفكرو الاستنارة، لكن هذه الليبرالية غدت طبعة جديدة مختلفة في بعض جوانبها عن جوهر فكر الاستنارة (هذا ما يراه اليسار على الأقل)، وكان هذا ضروريا لتبلور النظام الرأسمالي .. هذه هي الليبرالية التي سنتحدث عنها فيما تبقى من هذا الكتاب.

تتجاوز الحرية الليبرالية الحريات السياسية والاقتصادية والقانونية المعروفةوتمتد لتشمل المجالين الاجتماعي والثقافي، فهي ترى أن الإنسان لا ينبغي أن يستمد قيمه ومعاييره وأهدافه إلا من ذاته، فلا يجوز أن يفرض عليه من خارجه – من العائلة أو المدرسة أو الدولة أو المجتمع .. إلخ – أية أولويات أو قيم أو قواعد للسلوك، فهو حر تماما ما لم يعتدي على حريات الآخرين.

وحتى تكون ليبراليا حقيقيا لا يكفي أن تكون متسامحا تجاه الآخرين إذا فعلوا شيئا لا يعجبك، بل ينبغي ألا تناقش من الأصل أفعال الآخرين، غير مسموح لكأن تصدر حكما قيمياعلى تصرفاتهم(بالصواب أو الخطأ أو الخير والشر مثلا) ما دامت لا تتعلق بك ومادام فعلهم لها لا يضرك، فلا يجوز أن تحتقرما يقومون به حتى لو كنت أنت نفسك تستنكف من فعله، على سبيل المثال: لا ينبغي أن تتحدث عن شذوذ جنسي، فهي من وجهة نظر ليبرالية مجرد أفضليات مختلفة في ممارسة الحياة الجنسية، كل واحد يمارسها بالطريقة التي تروق له، فهم مثليون لا شواذ، لأن وصفك إياهم بالشذوذ يعني أنك تعتبر تفضيلاتك هي فقط الطبيعية.

ومع ذلك فمن الظلم أن نتصور أن الليبرالية تحبذ الإباحية أو التحلل الأخلاقي أو أنها تتخذ موقفا مناهضا للأديان، إنها فقط تعتبرها كلها من المسائل الشخصية التي يجب أن نحترم حق الفرد في أن يتخذ فيها الموقف الذي يلائم قناعاته وميوله ونظرته إلى الحياة، فهو حر في أن يعتقد أو يفعل ما يشاء ما دام لا يوقع ضررا بالآخرين، وعليه بدوره أن يحترم قناعات الآخرين طالما لا يحاولون فرضها عليه، بل إن من الليبراليين من يحمل مشاعر تدين حقيقية، واللبس الذي يحدثه كلامهم عند كثير من المسلمين ينتج عن تعارضه مع بعض من أهم جوانب التدين في الإسلام بالذات، وعلى الأخص تلك التي تتعلق بأن كراهية المنكر هي أضعف الإيمان، فأضعف الإيمان هذا تستنكره الليبرالية باعتباره نوعا من الضغط النفسي يمارسه مجتمع المتدينين على غير المتدينين.

تنظر الليبرالية للفرد على أنهكيان مستقل ومتفرد، وعلاقته بالمجتمع مجرد علاقة تبادل مصالح[9]، يحتاج الفرد للعيش في مجتمع ليحقق مصالحه، ومقابل هذه المصالح التي يحصل عليها فمن حق المجتمع أن يفرض عليه بعض الواجبات، ليس لأن الفرد هو خلية في جسد أكبر يؤثر فيه ويتأثر به، ولكن باعتباره شريكا في شركة يعمل كل الشركاء فيها على تحقيق مصالحهم المشتركة، ويقدم كل منهم بعض الجهد في خدمة المجموع في حدود المصالح التي يجنيها من هذه العلاقة .. لا تعترف الليبرالية – من الوجهة الفلسفية – بالمصالح العليا للمجتمع التي ينبغي على الفرد التضحية بمصالحة الشخصية في سبيلها، فمصالح المجتمع تتحق تلقائيا من خلال سعي كل فرد لتحقيق مصالحه الخاصة.

**

الليبرالية السياسية

من الطبيعي أن تتجه الليبرالية – في اتساق مع بنيتها الفكرية وفي توافق مع مصالح البورجوازية –إلى تحرير الناس من ربقة الأنظمة الوراثية المتسلطة، فسعى الليبراليون في المرحلة الأولىإلى تقييد السلطات الوراثيةللحكام الطبقيين (الملك والنبلاء الأرستقراطيين)، وكان سبيلهم لتحقيق هذه الغاية هو الدعوة لإنشاء مؤسسات برلمانية منتخبة تختص بالتشريع،كي تكون السلطة الحاكمة مقيدة بتنفيذ قوانين لا تسنها هي لنفسها، بل يسنها ممثلون عن الشعب، باعتبار أن إعطاء سلطة التشريع لمؤسسات ينتخبها كل الناس سيؤدي تلقائيا إلى إلغاء الإنحياز التشريعي ضد حرية السوق .. من حق الليبرالية البورجوازية أن تتوقع أن نواب الشعب سيرغبون في تفكيك النظام الإقطاعيوسيعملون علىسن القوانين التي تؤدي إلى التخلص من قبضة الدولة والقيود التي تفرضها على حركة الناس والبضائع.. وفي المراحل التالية سعت لتكون سلطة الحكم نفسها في أيدي أفراد منتخبين ليمكن محاسبتهم وعزلهم، وقد تم هذا أحيانا بالتحول الكامل إلى نظم جمهورية يكون رأس الدولة فيها منتخبا، أو بشكل أقل جذرية بأن تكون السلطة التنفيذية في يد حكومة يعينها البرلمان المنتخب

---

[9] لا يوجد في الواقع مجتمع على هذه الشاكلة، أي أفراد مستقلون لا تربطهم أية مشاعر إنتماء وجدانية ولا يعتمد تجمعهم إلا على علاقات تعاقدية بهدف تحقيق مصالح مشتركة، لكن هذا هو المثال الذي يسعى إليه الليبراليون، كما يتطلع المسلم إلى مجتمع الرجال والنساء الأتقياء الورعين ويحاول الوصول إليه على قدر الإمكان .. يختلف تفسيرك لسبب عدم تحقق المثال الليبرالي حسب نظرتك للوجود، الدنيويون (العالمانيون) يعتبرون أن السبب هو رواسب قديمة تكونت في الشخصية الإنسانية خلال مرحلة التدين وسيتم التخلص منها مع رقي النوع وتقدمه، والمتدينون يرون أن مشاعر الإنتماء للمجتمع والتراحم بين بني البشر هي مشاعر فطرية من خلق الله وستبقى تفعل فعلها مهما حاولوا طمسها.

ليظل الملك رمزا بلا سلطات (يملك ولا يحكم)، مع توسيع نطاق اللامركزيةوالحكم المحلي ليقوم الناس بأنفسهم باتخاذ القرارات التي تمس شئونهم الحياتية المباشرة، لقد كانت هذه الإصلاحات ضرورية في حد ذاتها لتحقيق الحرية السياسية، وبالإضافة لذلك فقد اعتبروها وسيلة مهمة لتحقيق الحرية الإقتصادية، بالنظر إلى أن النظم السياسية للعصور الوسطى كانت تؤدي إلى توارث السلطة في أيدي فئات تتعارض مصالحها تعارضا جذريا مع عناصر أساسية مطلوبة لتحرير الإقتصاد، مثل حرية حركة البضائع والمواد الخام وإعطاء السكان حق الإلتحاق بالعمل في المؤسسات الجديدة ..إلخ.

لكن هناك مفكرون آخرون جادلوا بأن العكس أيضا صحيح، أي أن الحرية الإقتصادية هي وسيلة لا غنى عنها لتحقيق الحريات السياسية، صحيح أن الحرية الاقتصادية وحدها لا تضمن تحقيق الحرية السياسية، لكنها في نظرهم شرط لازم لا يمكن بدونه تحقيقها، ويفسرون ذلك بأن الحفاظ على الحرية السياسية يتطلب وجود مراكز متعددة ومستقلة للقوة، فالسلطة السياسية تميل بطبعها للتركز، لكن القوة الاقتصادية يمكنها أن تكون أكثر تفرقا بين عدد من الأقطاب بحيث تعادل القوة السياسية[10]، شريطة أن يتم النشاط الاقتصادي من خلال سوق تنافسية حرة، أما إذا كانت القوة السياسية والاقتصادية في يد فئة واحدة فإن الضمان الوحيد للحريات لن يكون إلا حسن نية الحكام (ولقد جربنا هذا الوضع في مصر وعانينا منه كثيرا).

وبرغم الارتباط النظري بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية، وكونهما ينبعان من نفس النظرة الفلسفية للفرد والمجتمع، فقد عاشتا في حالات كثيرة حياتين منفصلتين، حيث تبنت دول كثيرة بعض العناصر المهمة في الليبرالية الاقتصادية بينما استمرت تحكمها أشكال إستبدادية من الحكم، ربما كان أشهرها في القرن التاسع عشر روسيا واليابان، أما في النصف الثاني من القرن العشرين فتعددت الأمثلة بين دول العالم الثالث، ولقد رأينا في مصر نظاما يسعى لتحرير الاقتصاد و"فتحه على البحري" بينما تمسك بصورة قاتمة من صور الإستبداد السياسي، لكن التاريخ لا يحفظ لنا إسم دولة تحقق فيها قدر كبير من الحريات السياسية دون أن يصاحب ذلك قدر معقول من الحرية الاقتصادية.

باختصار تعمل الليبرالية السياسية على توفير أكبر ضمانات ممكنة كي تكون الحكومة والمجلس التشريعي خاضعين لرغبات الجماهير، وأن يكون تدخل الحكومات في الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية في حده الأدنى، باعتباره شر لابد منه، وأن توكل أمور المجتمع – كلما أمكن – لمؤسسات تعمل بشكل تطوعي أو مقابل أجر، لكنها تعمل بشكل مستقل عن سلطة الدولة .. علينا أن نعي أن الليبرالية والديمقراطية ليستا شيئا واحدا، فالليبرالية ثقافة تغطي مجمل نمط الحياة بكل تشابكاته، أما الديمقراطية فليست أكثر من أسلوب لتنظيم السلطات بحيث تكون الإرادة الشعبية هي التي تفرض رأيها على المشرعين وعلى السلطة التنفيذية، وفي مجتمع تسوده ثقافة مختلفة سيكون للعملية الديمقراطية مذاقها المختلف ونتائجها التي تتلائم مع طبيعة هذه الثقافة.

* *

لقد وجهت للديمقراطية الغربية القائمة على أسس ليبرالية إنتقادات عديدة، ربما كان أهمها ذلك الذي وجهته الماركسية، حيث اعتبرتها ديمقراطية الطبقة البرجوازية لا ديمقراطية كل الناس، فبرغم أن المواطنين كلهم لهم حق

[10] هذا ما يقوله الليبراليون، لكن وجهة النظر الأخرى ترى أن كل الأقطاب الاقتصادية التي ستقف في وجه الحكومة لن تفعل ذلك لصالح الجماهير العريضة،وإنما لتحقيق مصالح الأثرياء، الذين سيجدون في الغالب صيغة ما للتحالف مع السلطة، ليبقى غالبية الناس مقهورون ومسحوقون.

التصويت في الانتخابات فإن هذا الحق لا يعطيهم حرية كاملة كما تزعم الليبرالية الجديدة، فالإختيار لا يكون إلا من بين عناصر النخبة السياسية، وهذه النخبة تصنعها الراسمالية المسيطرة على عينها، ليس فقط من خلال تمويل الحملات الإنتخابية التي لايمكن لأي فرد تحمل تكلفتها دون الحصول على مساهمات من الأثرياء وشركات الأعمال، ولكن الأهم هو أن وسائل الإعلام المملوكة ملكية خاصة تتحكم في المعلومات التي تصنع الرأي العام وتشكل عقول الناخبين[11]، وهذه الوسائل، خاصة بعد التقدم الكبير في تكنولوجيا الإعلاموإرتفاع تكلفة إمتلاك أي من وسائله، تكاد تتحكم فيها بالكامل رؤوس الأموال الكبيرة، من خلال الملكية المباشرة أو بواسطة التأثير غير المباشر باستخدام ميزانيات الدعاية الضخمة، والتي أصبحت العمود الفقري للنشاط الإعلامي.

وبعض الناقدين للديمقراطية الليبرالية الغربية الذين يؤمنون بأن الشعب هو فعلا مصدر السلطات، ولا ينكرون قيمة مبادئ الديمقراطية وآلياتها، يرون أن الثقافات غير الغربية – خاصة في العالم الثالث – عليها أن تصوغ طبعتها من النظم الديمقراطية بحيث تتناغم مع خصوصياتها الثقافية وتتلافي عيوب النظم الغربية[12].

**

الدولة الحارسة

يفترض الليبراليون أن الحكومة يجب أن تعفى نفسها من مهمة توجيه الفاعليات الاقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع، على أساس أنه بترك الناس ليمارسوا حريتهم الطبيعية في السعي لتحقيق مصالحهم ستقوم اليد الخفية لهذه الحرية الطبيعية بتحقيق الكفاءة القصوى في استخدام الموارد وتحقيق اكبر حجم للإنتاج وأعلى إشباع لحاجات الناس، وكل تدخل للحكومة لن تكون نتيجته إلا الحد من كفاءة السوق، وعليه فلا ينبغي للدولة أن تتجاوز الوظائف الثلاث التالية:

1. حماية الفرد والمجتمع من أعمال العنف التي قد يمارسها الأفراد ضد بعضهم أو تمارسها مجتمعات أخرى ضد مجتمعهم .. أي تحقيق الأمن.
2. حماية كل عضو في المجتمع – على قدر الإمكان – من أي عمل فيه ظلم أو قهر من أي عضو آخر .. أي إقامة نظام للعدالة.
3. إقامة وصيانة بعض المرافق العامةوالمشروعات والمؤسسات التي تقدم سلعا أو خدمات ضرورية للمجتمع لكنها لا تقدم عائد مجزي على الإستثمار، ذلك أن الأفراد لن يجدوا مصلحة لهم في إقامتها.

هذه هي "الدولة الحارسة" التي لا تتدخل في حياة مواطنيها، ويقتصر دورها على حماية المنافسة والحريات الفردية، وضمان عدم إساءة استخدامها.

---

[11] صحيح أن ناشطي الإنترنت بدأوا في مزاحمة وسائل الإعلام، وقد بدا هذا جليا في الربيع العربي، ومن قبله في إنتخابات الرئاسة الأمريكية، ومع ذلك لا يمكننا تصور حلول الإنترنت محل السينما والتليفزيون والصحف اليومية ووكالات الأنباء الدولية، على الأقل ليس في المدى القريب.

[12] أنظر وجهة نظر إسلامية في هذا الصدد في كتابنا **"الإسلاميون والديمقراطية** – دفاع عن الحل الإسلامي في مواجهة أنصاره".

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحرية الجميلة لا تأتي وحدها، ولكنها تأتي ومعها المسئولية، فما دام كل إنسان حرا بدون قيود في استخدام ملكاته وموارده فليس له أن يشكون من النتائج إذا لم تكن على هواه، فكما أن من حقه الاستمتاعبكل نتائج عمله الجيدة، فعليه وحده تقع تبعات قصوره، وبناء عليه فإن الفقير – ما دام حرا في مجتمع حر – يتحمل وحده مسئولية فقره (سنعالج هذه القضية في فصل مستقل).

في ظل الدولة الحارسة لا يوجد إلا آليات السوق الحرة لتتولى مهمة تخصيص الموارد على الأنشطة المختلفة، وتوزيع عائد الإنتاج على المساهمين في العملية، وهي من ثم المحرك الأساسيلتطوير التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للناس، وهي آليات تعمل عملها بشكل تلقائي، وبدون التدخل من الدولة أو أي جهة أخرى، ولفهم هذه الآليات والتعامل معها بدأ البحث في الاقتصاد،وسنعرض في الفصل التالي الهيكل الرئيسي للأطروحات الليبرالية الإقتصادية الجديدة التي وصلوا إليها من هذا البحث.

* * * * *

الفصل الثاني

الليبرالية الإقتصادية

يعتبر أغلب مؤرخي علم الإقتصاد أن آدم سميث – والذي كان فيلسوفا في الأخلاق قبل ان يكتب كتابه الشهير " ثروة الأمم " – هو أول من بدأ التنظير للإقتصاد الحر في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وخلال قرنين من الزمان تم تنقيح النظرية وإضافة أدوات تحليلية ونماذج رياضية زادت من الدقة والوضوح، غير أن الإفتراضات الرئيسية والمبادئ الجوهرية ظلت بدون تغيير يذكر.

تعتمد نظرية الإقتصاد الحر على فكرة أن كل إنسان، ما دام لا يخرق القانون، ينبغي أن يترك حرا ليستخدم مهاراته وموارده في منافسة مع باقي الأفراد ليحقق مصالحه الشخصية بالطريقة التي يختارها، ومن خلال سعي كل فرد على حده لتحقيق مصالحه ستتحقق بشكل تلقائي مصالح الجميع، ويصل آدم سميث إلى هذه النتيجة التي يقوم عليها صرح نظرية الاقتصاد الحر حتى يومنا هذا بادئا من فكرة واضحة وبسيطة، وهي أن كل منتج، في سعيه لتحقيق أقصى ربح، سيبحث دائما عن حاجات الناس غير المشبعة ليعمل على إشباعها، باعتبار أن فرصته في تحقيق أفضل ربح ستكون في المجالات التي لا يجد الناس من يغطيها لهم بشكل كامل، وأن كل مستهلك، في سعيه لتحقيق أقصى إشباع ممكن، سيبحث عن المنتج الأعلى كفاءة، فهؤلاء هم القادرون على الانتاج بأقل تكلفة، وهم من ثم الذين يمكنهم البيع بأقل الأسعار .. وإذا كان الأمر كذلك فإن الاقتصاد سيتجه دائما لتغطية أوسع حاجات للناس بأعلى كفاءة ممكنة في استغلال الموارد .. رغم أن الفكرتين تبدوان منطقيتان، والنتيجة تبدو معقولة، فإن الفاعليات الاقتصادية لا تتم في الواقع المعاش على هذه الصورة المغرقة في بساطتها.

**

السوق الحرة المثالية

تقودنا النظرية الاقتصادية الكلاسيكية (التي وضع آدم سميث خطوطها العريضة) وتحديثاتها (النيو كلاسيكية) إلى أن الأوضاع المثلى للنشاط الاقتصادي لن تتحقق إلا في ظل المنافسة الكاملة، حيث المنتجون لا هدف لهم إلا تعظيم أرباحهم، لا يحدهم في سعيهمإلا قدراتهم ومواردهم، والمستهلكون لا يسعون إلا لتحقيق أقصى إشباع لحاجاتهم

الإستهلاكية، لايحدهم في ذلك إلا الدخل المتاح لهم، وبناء عليه فإن الهدف الأعلى للمجتمع والحكومة يجب أن يكون هو إقامة هذه السوق والحفاظ على عملها بالشروط التي تصفها النظرية.

ولأن هذا ليس كتابا في علم الإقتصاد فلن نشغل القارئ بالتحليل الذي يستخدمه الإقتصاديون الليبراليون في إثبات صحة دعاواهم، وهو على أي حال تحليل عقلي مستقيم لا إعتراض لناعليه من الوجهة المنطقية، فاعتراضاتنا تنصب على مقدمات هذا التحليل .. أي على إفتراضاته بشأن طبيعة الناس وعلاقاتهم وأهدافهم، وكما يعلم القارئ فإن سلامة خطوات البرهان المنطقي وحدها لا تقودنا إلى نتائج سليمة إلا إذا بدأت من مقدمات سليمة .. هذه الفرضيات التي تعتمد عليها نظرية الإقتصاد الحر كمقدمات قد تكون صادقة بالنسبة لبعض المجتمعات – وهو أمر مشكوك فيه كما سنرى في نقد النظرية – لكنها بالتأكيد لا تصدق على شعوبنا التي تحكمها ثقافتها الخاصة من جهة، ومن جهة أخرى تعاني من تخلف يعرقل قدرتها على المنافسة في سوق عالمية مفتوحة .. لنبدأ أولا بعرض توصيات الإقتصاد الحر بشأن السوق المثالية، التي يرى فيها الليبراليون الحل السحري لكل المشاكل.

تتطلب المنافسة الكاملة في سوق مثالية تحقق عدد من الشروط:

1. أن تكون الطاقة الإنتاجية لكل سلعة مفتتة بين عدد كبير من صغار المنتجين، بحيث لا يتحكم أي منهم إلا في نسبة ضيئلة من حجم الإنتاج، فلا يمكن لأي منتج أن يؤثر وحده تأثيرا يذكر على إجمالي الكمية المعروضة من السلعة أو على السعر الذي تباع به.
2. أن تكون الوحدات المنتجة من كل سلعة متماثلة تماما بحيث لا يعتمد قرار المستهلك بالشراء إلا على السعر وحده .
3. أن يكون من السهل على أي منشأة إنتاجية أن تدخل سوق أي سلعة دون أي موانع، وأن تخرج منه أيضا دون أي موانع، سواء لتتحول إلى سوق سلعة أخرى أو لتتوقف تماما عن العمل.[13]
4. أن يكون عدد المستهلكين كبيرا ويقوم كل منهم بشراء كميات صغيرة بحيث لا يمكنه التأثير على حجم الطلب، وبالتالي على الأسعار، من خلال زيادة مشترياته أو تخفيضها.[14]

في هذه السوق لا يمكن لأي بائع أو مشتري أن يرفع أو يخفض سعر السلعة عن سعر التوازن، وينشرح صدر الإقتصادي الكلاسيكي عندما يشرح لك سعر التوازن من خلال الشكل المشهور لمنحنيات العرض والطلب(الأشكال من 1 إلى 3)، والذي يظهر فيه منحنى العرض الذي يعبر عن العلاقة الطردية بين السعر والكمية المنتجة (كلما زاد السعر زاد الإقبال على الإنتاج وزاد المعروض من السلعة)، ومنحنى الطلب الذي يعبر عن العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة (كلما انخفض السعر زاد إقبال المستهلكين على الشراء)، ويتحدد سعر التوازن عند نقطة تقاطع المنحنيين، أي

---

[13] ليلاحظ القارئ أن عقود العمل التي تمنع المنشأة من فصل العاملين تمثل خرقا لهذا الشرط، فالتحول من إنتاج سلعة إلى أخرى يقتضي غالبا تغيير العمال بآخرين يجيدون إنتاج السلعة الجديدة.

[14] هذه النقطة تتعامل معها في العادة مراجع الإقتصاد للدراسة الجامعية بقدر كبير من السطحية، فهي تفترض أن المستهلكين بداهة هم أفراد يشترون إحتياجاتهم الشخصية، بينما في الواقع هناك سلع كثيرة هي مدخلات للإنتاج في صناعات أخرى، وإذا لم تكن هذه الأخرى مفتتة أيضا، كأن يكون بينها بعض الشركات العملاقة، فإن المشترين هنا لن يكونوا أفرادا بل كيانات كبيرة قادرة على فرض أسعار الشراء على المنتجين.

عند السعر الذي تكون فيه الكمية التي يرغب مجموع المنتجين في إنتاجها هي نفسها التي يرغب مجموع المستهلكين في شراءها.

وانطلاقا من هذه العلاقة بين العرض والطلب والسعر والكمية راكمت النظرية النيوكلاسيكية للاقتصاد الحر ركاما هائلا من التحليلات لتفسير كل العلاقات الاقتصادية في سوق حرة مثالية.

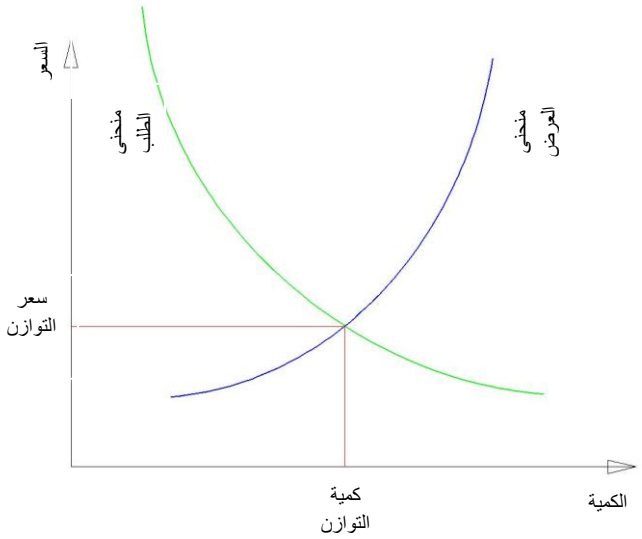

شكل (1): تقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب هو نقطة توازن السوق، فالكمية التى يكون المستهلكون راغبين فى شرائها بهذا السعر هى بالضبط الكمية التى سيرغب المنتجون فى إنتاجها، ويستقر السوق عند هذا الوضع، وكلما حدث تغيير طارئ يبعده عن التوازن عاد إليه بشكل تلقائى

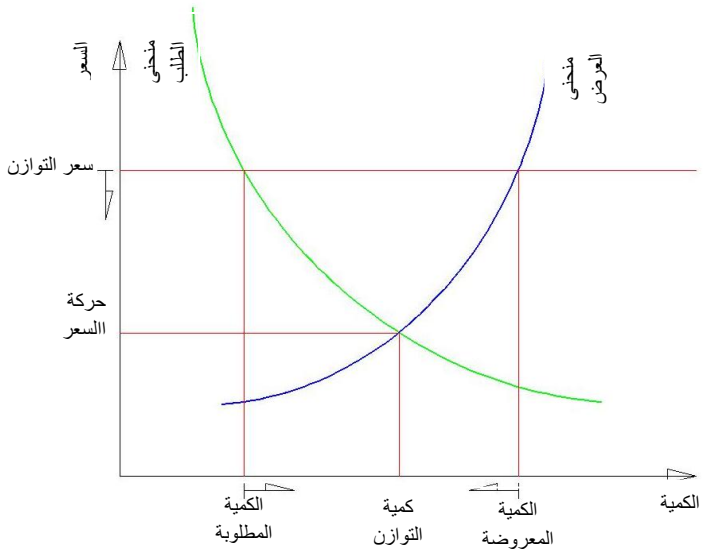

شكل (3): إذا قل السعر فى السوق لأى سبب عن سعر التوازن فإن المنتجين سيخفضون من حجم إنتاجهم بسبب انخفاض الأرباح، فى الوقت الذى سيزداد إقبال المستهلكون على الشراء، وبسبب تنافسهم على الكميات القليلة المعروضة ترتفع الأسعار، ويعود السوق إلى نقطة التوازن

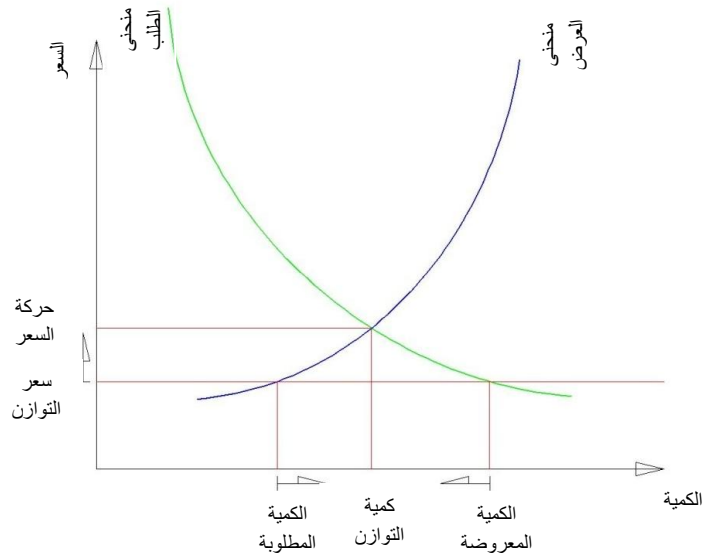

شكل (2): إذا زاد السعر فى السوق لأى سبب عن سعر التوازن فإن المنتجين سيرغبون فى زيادة العرض بسبب ارتفاع الأرباح، أما المستهلكون فسيتجهون، على العكس، لتقليل مشترياتهم، والنتيجة هى أن يعمل المنتجون على تقليل الانتاج وتخفيض الأسعار، وبذلك يعود السوق إلى نقطة التوازن

الأسعار والكفاءة الإقتصادية

الكفاءة في مفهوم الإقتصاد الحر هي استخدام الموارد المتاحةلتحقيق أقصى إشباع ممكن للمستهلكين، وأداة السوق في تحقيق هذه الكفاءة بطريقة آلية وحاسمة وبدون أي تدخل من الدولة هي: الأسعار.

السعر يعبر عن منفعة السلعة للمجتمع[15]، فاستعداد المستهلك لدفع سعر مرتفع يعني أن السلعة تحقق له منفعة كبيرة، وإذا لم يقبل على شرائها إلا إذا انخفض سعرها فمعناه أن منفعتها له أقل من سعرها الحالي، وفي نفس الوقت فإن الربح هو الفرق بين التكلفة والسعر، فزيادة السعر يعني زيادة الربح،وهو بمثابة رسالة للمنتجين تخبرهم أن المجتمع يحتاج كميات أكبروتدعوهم لزيادة الإنتاج، وإنخفاض السعر هو رسالة عكسية.

[15]هذه فرضية محورية في التحليل الكلاسيكي، ونحن نراها فرضية خاطئة، وسنشرح رأينا هذا في الفصل المخصص لنقد النظرية، لكننا نعرض هنا الطريقة التي يفكر بها الاقتصاديون الليبراليون ويبررون بها حماسهم للسوق الحرة المثالية.

كيف تقوم الأسعار وحدها بالعمل على تحقيق الكفاءة؟ .. لنفرض أن منفعة سلعة معينة للمواطنين قد انخفضت، ربما لأن اسلوب حياتهم قد تغير أو لأن هناك سلعة غيرها باتت تقدم جزءا من هذه المنفعة بطريقة أفضل أو لأي سبب آخر، إن معنى هذا أن مصلحة المجتمع أصبحت تقتضي تخصيص قدر أقل من موارده لإنتاج هذه السلعة، لكن إذا كانت الحكومة هي التي تقوم بتخصيص المواردوبتسعير السلع في غياب آليات السوق فقد لا تكتشف إنخفاض المنفعة، وإذا اكتشفت فقد لا تعرف المستوى الجديد وكمية الموارد المطلوبة ولا السعر الذي يناسب ذلك، لكن انظر كيف يتصرف السوق المثالي بشكل تلقائي دون حاجة لإدراك أي فرد أو جهة لما حدث ويحدث.

عندما تنخفض منفعة السلعة فإن سعرها الحالي سيبدو أكبر مما يراه المستهلكمناسبا، فيقل الطلب عليها، وعندها يضطر المنتجون لتخفيض السعر كي يقوموا بتصريف إنتاجهم، لكن هذا سيقلل أرباحهم عن معدلها السائد في أسواق كل السلع الأخرى، فينتقل بعض المنتجين إلى إنتاج سلع أخرى (هنا تظهر أهمية الشرط الثالث من شروط المثالية: سهولة انتقال المنتجين من سلعة لأخرى بدون مشاكل)، وبذلك يقل إنتاج سلعتنا وتقل الموارد المستخدمة فيها ويتراجع العرض قليلا، فتزداد الأسعار قليلا، وتستمر هذه العملية حتى نصل إلى السعر الذي تكون عنده الكمية التي ينتجها المنتجون هي بالضبط الكمية التي يرغب المشترون في شرائها، عندها يتوازن السوق مرة أخرى عند كمية أقل وسعر أقل يعكس المنفعة الحالية للسلعة (شكل رقم 4)، أي أن السوق يعملبشكل تلقائي على عودة الكفاءة بتخفيض الموارد المستخدمة في إنتاج السلعة لتواجه بالضبط إحتياجات المجتمع، وتتحول الموارد الفائضة إلى إنتاج سلع أخرى يحتاجها المجتمع أكثر.

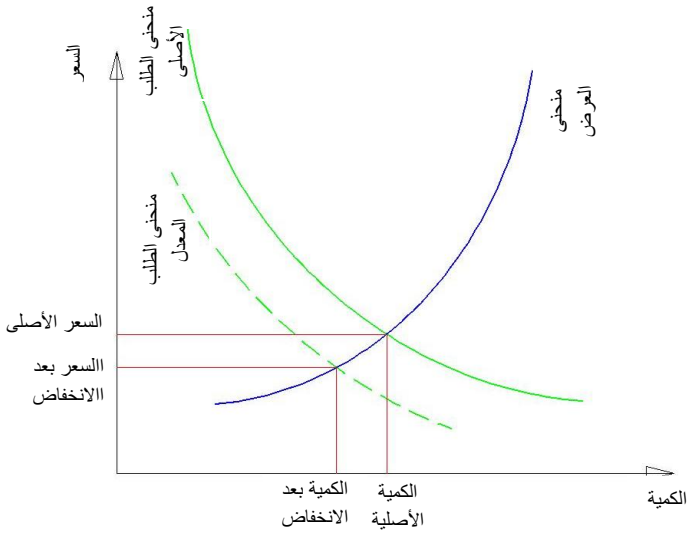

شكل (4): إنخفاض منفعة السلعة يؤدى إلى أنه عند كل سعر يقل استعداد المستهلكين للشراء، مما يؤدى إلى تحرك منحنى الطلب للأسفل، فينتقل التوازن إلى نقطة جديدة، يكون عندها السعر أقل والكمية أقل

وماذا يحدث لو أدى التقدم التكنولوجي مثلا إلى تخفيض تكلفة السلعة؟ .. ستزداد أرباح منتجيها عن المعدل السائد في أسواق السلع الأخرى، وسيلاحظ ذلك بعض منتجي هذه السلع الأخرى فيتركونها ويتحولوا إلى أنتاج سلعتنا، فيزداد المعروض منها، وبذلك تنخفض أسعارها ويزداد إستعداد المستهلكين لشراءها، وتستمر هذه العملية حتى يتوازن السوق عند سعر جديد أقل من السعر السابق وعند كمية اكبر من الكمية السابقة (شكل رقم 5)، وتعود الأرباح لتكون بنفس المعدل السائد في أسواق السلع الأخرى، ومعنى هذا أن فائدة التقدم التكنولوجي قد أدت إلى زيادة إشباع المستهلكين بصورة تلقائية من خلال آليات السوق وحدها.

وبنفس الطريقة يضرب الإقتصاديون الليبراليون العديد من الأمثلة للتأكيد على أن آلية الأسعار في الاسوق التي تحقق شروط المثالية هي اليد الخفية التي تعمل على ترشيد علاقات الانتاج والاستهلاك بشكل تلقائي يحقق أفضل إستخدام للموارد للوصول إلى أقصى إشباع لحاجات المجتمع، وأنه على العكس من ذلك، فإن أي تدخل من الدولة في حرية السوق سيؤدي إلى نقص في الكفاءة، أي أن الموارد سيتم تخصيصها بصورة غير رشيدة، وأن مستوى إشباع حاجات المجتمع لن يكون في أفضل حالاته، مهما تحلى المسئولون في الدولة بحسن النية والرغبة الصادقة في تحقيق مصلحة المجتمع، ويضربون لذلك عددا من الأمثلة.

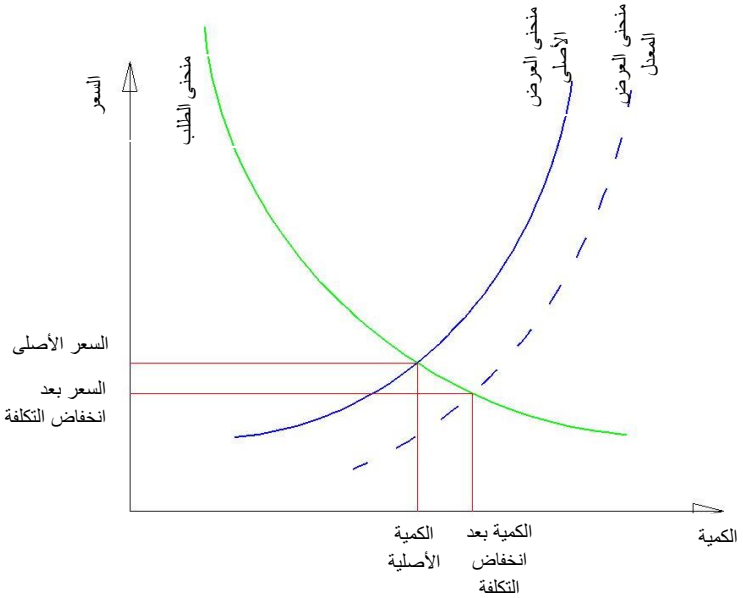

شكل (5): إنخفاض التكلفة معناه أنه عند كل سعر سيكون الربح أكبر، فيرغب المنتجون فى إنتاج كميات أكبر، مما يؤدى إلى تحرك منحنى العرض للأسفل، وينتقل التوازن إلى نقطة جديدة يكون عندها السعر أقل والكمية أكبر.

فمثلا سيؤدي تدخل الدولةبتسعير سلعة ما بأقل من سعرها الطبيعي (الذي يتوازن عنده السوق تلقائيا ويتساوى العرض مع الطلب) إلى إحجام المنتجين عن إنتاج الكميات الطبيعية، وسينتجون كميات أقل (التي تقابل السعر الأقل على منحنى العرض)، مع أن إنخفاض السعر سيزيد من الطلب على هذه السلعة، والنتيجة هي ظهور سوق سوداء تباع فيها السلعة بسعر أعلى من الطبيعي (بالسعر الذي يقابل الكمية الأقل على منحنى الطلب–شكل رقم 6)، وسيزداد عجز الفقراء عن الوصول لهذه السلعة التي كان تدخل الدولة يهدف أصلا لتوصيلها لهم .. وإذا تدخلت الدولة بوضع حد أدنى للأجور بهدف رفع مستوى معيشة العمال، فإنها تشوه بذلك سوق العمل في غير صالح العمال، فالأجر هو سعر قوة العمل، والأجر الطبيعي تحدده علاقات العرض والطلب على قوة العمل، فإذا رفعت الدولة سعر العمل عن سعره الطبيعي فإنها ترفع بذلك تكلفة إنتاج السلعة، ويتغير شكل منحنى العرض الخاص بها، وتتغير نقطة التوازن لتصبح عند سعر أعلى للسلعة وكمية أقل للإنتاج(شكل رقم 7)، فيتضرر المستهلكون من رفع السعر، كما أن خفض كمية الإنتاج سيؤدي للإستغناء عن جزء من العمال .. فمقابل رفع أجر من إستمر في العمل سيحرم البعض الآخر من فرصة العمل نفسها .. ويستمر الاقتصاديون الليبراليون أنصار الحرية الاقتصادية على نفس النهج لإثبات أن كل تدخل للدولة سيقلل كفاءة السوق وسيؤدي في النهاية إلى عكس ما أرادت الدولة من هذا التدخل.

هذه التحليلات هي السند النظري الذي يعتمد عليه الاقتصاديون في قبول شروط صندوق النقد والبنك الدولي، فهدف هذه الشروط هو الوصول بالسوق إلى المنافسة الكاملة والحرية بغير قيود، وهي الحالة المثالية التي ينبغي – حسب التنظير الاقتصادي الليبرالي المعتمد – أن تسعى كل الحكومات الرشيدة للوصول إليها.

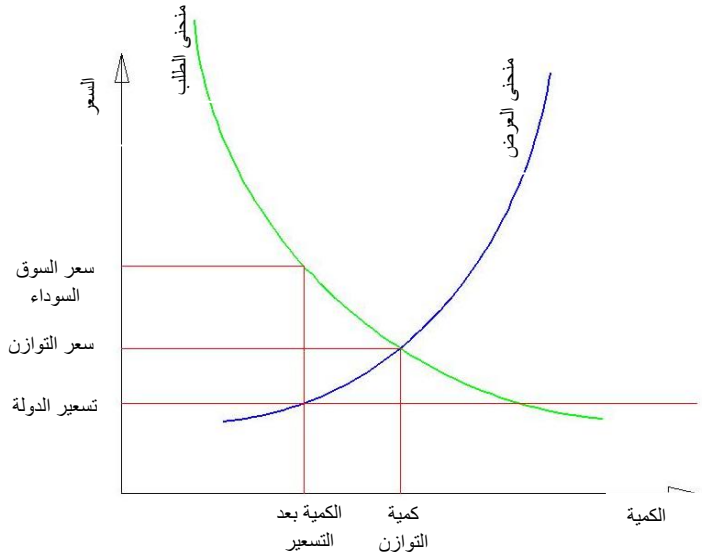

شكل (6): تسعير السلعة بسعر أقل من سعر التوازن سيجعل المنتجين ينتجون كميات أقل، وعندما يتنافس المستهلكون على هذه الكميات الأقل سيكونا مضطرين لقبول سعر أعلى، فيتحدد سعر السوق السوداء عند تقطاع الكمية المنتجة فعلا مع منحنى الطلب.

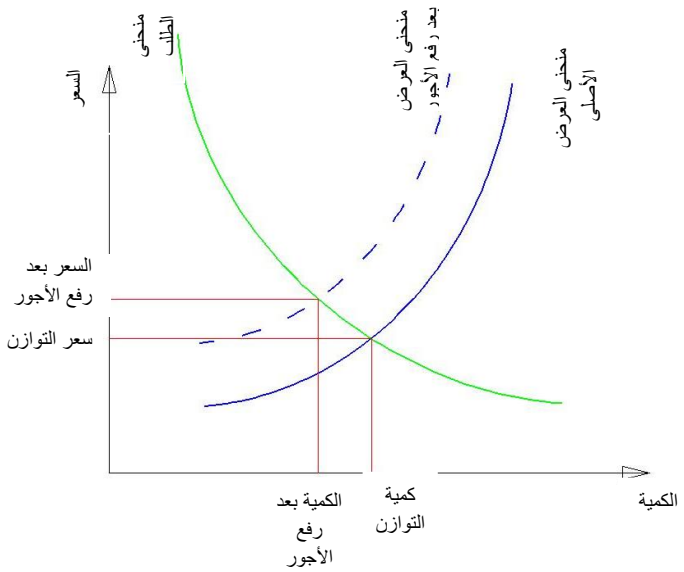

شكل (7): ارتفاع أجور العمال، أو ارتفاع سعر أى عنصر من عناصر الانتاج، سيجعل الربح عند كل سعر أقل من الوضع الأصلى، فتقل رغبة المنتجين فى الانتاج وتقل الكمية المعروضة، مما يعنى انتقال منحنى العرض إلى أعلى، وينتقل التوازن إلى نقطة جديدة يكون عندها السعر

* *

إستثناءات ضرورية

الإقتصاديون الليبراليون ليسو أغبياء، فهم يدركون صعوبة توفير شروط المنافسة الكاملة، فهي تكاد تكون مستحيلة، لكنهم يقولون أنهم يحتاجون للتعرف على الوضع الذي كانت ستؤول إليه الأمور في ظلها حتى يمكنهم تحديد مدى العطب الذي أصاب الكفاءة، وما إذا كانت معالجة الإنحراف ضرورية أم يمكن التغاضي عنه، ومع ذلك فهم يقرون أن هناك ظروف لايمكن أن نترك السوق تعمل فيها بحرية لأن المنافسة غير المقيدة ستعجز فيها عن تحقيق الكفاءة – وذلك عند وجود خارجيات سلبية أو إيجابية في العمليات الإقتصادية، وفي الحالات التي يكون الإحتكار فيها أمرا طبيعيا لا يمكن فرض وضع سواه – وهم لذلك ينصحونبأن تتدخل الدولة في هذه الحالات لتحقيق الكفاءة، لكنهم لا يستطيعون تقديم وصفة تضمن أن يحقق هذا التدخل أهدافهوألا يتجاوز الحد المطلوب.

الخارجيات"Externalities" : من المؤكد أن كل فعل يقوم به الفرد – تقريبا – له تأثيرات خارجية، سواء بضرر يسببه للآخرين دون أن يستطيعوا تحميله بقيمة ما سببه لهم من ضرر، أو منفعة تعود على الآخرين دون أن يتمكن هو من أخذ مقابل لما قدمه لهم من منفعة، فهذا الذي يبني مسكنا قبيحا يمثل ضررا نفسيا لجيرانه، كما يقلل من قيمة كل العقارات في المنطقة المجاورة، والذي يبني مسكنا جميلا سيتمتع جيرانه بالنظر إليه وسيمكنهم بيع مساكنهم بسعر أعلى، كيف يمكن تحميل الأول بقيمة الأضرار، ومكافأة الثاني بقيمة المنافع، التي سببها كل منهما لجيرانه؟ .. وخذ مثالا آخر: إن تعليم الإبن يقتضي من الأب إستقطاع جزء من دخله وحرمان نفسه من بعض الإحتياجات الأخرى، وإذا تقاعس الأب أو عجز فإن جهل الإبن سيصيب بالضرر بعض الآخرين، لا يمكننا معرفة من الذي سيستفيد من تعلم الإبن حتى نطالبهم بالمشاركة في نفقات تعليمه، ولا نعرف طريقة يمكن بها للمتضررين من جهله أن يحصلوا على تعويض من الوالد .. إن هذا هو المبرر الذي يقبل به الليبرالي كي يتم تمويل التعليم العام من ضرائب يدفعها كل القادرين، لكنك ستلاحظ أن توزيع نفقات التعليم هنا لم يكن مرتبطا برباط قوي بفكرة تحميل المستفيد بقيمة ما حصل عليه أو تغريم المتسبب في الضرر بقيمة ما تسبب فيه.

يطلب الإقتصاديون الليبراليون من الدولة العمل على تحميل كل فرد بتكلفة ما يسببه للآخرين من أضرار، وإعطائه مقابل لكل ما يحققه لهم من منافع، وهم لا يطلبون ذلك بسبب حبهم للعدالة، ولكن بسبب حرصهم على الكفاءة، فالكفاءة تقتضي تحميل كل فرد بتكلفة الأضرار التي يتسبب فيها حتى لا يقدم على فعل إلا إذا كانت منفعته أكبر من ضرره، ويجب أن يحصل على مقابل لكل منفعة يقدمها حتى نضمن أنه سيعمل دائما على إختيار العمل الأكثر منفعة، لهذا السبب يعد تدخل الدولة لمعادلة أثر النتائج الخارجية عملا مرغوبا فيه من وجهة نظر الإقتصادي الليبرالي، لكنه يعجز عن تقديم حلول حاسمة، فمن المؤكد عنده أن كل تدخل يحد من الحرية هو عمل ضار ولا يكون مبررا إلا إذا كانت منفعته أكبر من ضرره، وهم لا يعرفون طريقة تضمن أن تكون منفعة تدخل الدولة لموازنة أثر الخارجيات أكبر من ضررها .. مازال هذا موضوعا محيرا ومثيرا للجدل.

الإحتكار الطبيعي Natural Monopoly: عندما يكون هناك منتج واحد لسلعة معينة فإنه يحوز قوة إحتكارية تمكنه من تحقيق أرباح أكبر من خلال إنتاج كميات أقل وبيعها بأسعار أعلى مما سيكون عليه الوضع في سوق تنافسية، وهذا إنتقاص من الكفاءة الاقتصادية، فقد أصبح المستهلكون يحصلون على إشباع أقل (لأنهم لايستهلكون إلا ما يرغب المحتكر في إنتاجه) بينما يضطرون للتضحية بموارد أكبر(لأن المحتكر يضطرهم لدفع أسعار أعلى)، والإقتصادي التقليدي يكره كل ما يقلل من الكفاءة، لذلك يطلب الليبراليون من الدولة التدخل بالتشريعلحماية المنافسة ومنع الإحتكار، لكنهم اكتشفوا حالات يكون فيها الإحتكار "طبيعيا"، أي لا مفر من قبوله لأنه هو الذي يحقق أعلى كفاءة في إستخدام الموارد، فعندما تكون هناك إقتصاديات للحجم تجعل المستوى الأمثل للإنتاج، الذي تتحق عنده أقل تكلفة، أكبر أو مساو لكل الطلب الموجود في السوق، فإن الإصرار على وجود أكثر من منتج واحد معناه التنازل عن الإنتاج بأقل تكلفة، وفي حالة شبكات المرافق العامة (الكهرباء والمياه والتليفونات الأرضية والصرف الصحي ..إلخ) فإن شبكة واحدة تكفي لكل منطقة، وإذا أصررنا على أن تكون هناك أكثر من شبكة تتنافس ليختار بينها السكان فمعنى هذا أننا نرفع التكلفة بدون أي عائد للمجتمع، والموارد المستنزفة في إقامة الشبكة الثانية سيتحملها الإقتصاد بدون أن يقابلها أي منفعة إضافية.

في حالات الإحتكار الطبيعي فإن كل البدائل سيئة من وجهة نظر الإقتصادي الليبرالي، فأحد هذه الحلول هو أن تسمح الحكومة بوجود منتج واحد على أن تقوم بالتدخل في تسعير السلعةبعد دراسة التكلفة وتقدير الربح المناسب، ومعنى ذلك أن السعر لن يتحدد من خلال العرض والطلب، وأن الربح لن يمثل تقدير المجتمع لقيمة السلعة بقدر ما يعكس تقدير موظفي الحكومة، كما أن السوق قد تم إقفاله على هذا المنتج الواحد وانعدمت عنده حوافز التطوير والتجويد التي يخلقها الإحساس بخطر المنافسة، وهذا تحد خطير لمعايير الكفاءة الإقتصادية .. لكن الحل الآخر أكثر سوءا، وهو إقامة مؤسسة عامة لإنتاج هذه السلعة، والمؤسسات العامة في الفكر الليبرالي هي كيانات يقودها أناس مترهلون لا تهمهم معايير الكفاءة لأنهم سيتلقون مرتباتهم من الخزانة العامة ويخططون للإنتاج بناء على التعليمات ولا يقيمون وزنا لطلب المستهلكين ولا لمؤشرات الربح وليس لهم مصلحة في خفض التكلفة[16] .. لا نعرف حل ثالث، ولا يوجد في التحليل الليبرالي طريقة محددة وقاطعة للإختيار بين البديلين المطروحين.

**

هذه باختصار – أرجو ألا يكون مخلا – أهم ملامح الحل الليبرالي لمشكلة التخلف، إنسحاب الدولة من توجيه الفاعليات الإقتصادية وترك موضوع التنمية برمته لسوق تعمل بحرية كاملة – هذه السوق ستحقق اعلى كفاءة في استخدام الموارد وسينمو الإنتاج بأقصى سرعة ممكنة، وستكون أرباح الرأسماليين مرتفعة في البداية على حساب تدني أجور العمال، هذا قد يبدو وضعا سيئا من وجهة نظر الطبقات الدنيا، لكنه وضع مؤقت، وهو في نفس الوقت مفيد، فالعمال، وكل الفقراء، ينفقون كل دخولهم على الاستهلاك، أما الأغنياء فمهما أنفقوا سيظل لديهم فائض للإدخار، وهذا أمر ضروري في مرحلة التراكم الرأسمالي ريثما يتم يناء الطاقة الانتاجية للمجتمع، ومع الزمن ستنتهي مرحلة التراكم الرأسمالي فتبدأ أوضاع العمال في التحسن ثم نصل إلى مرحلة الرخاء الذي يعم على الجميع.

هل هذه الأفكار واقعية وتتمتع بسند علمي قوي يمكن الإطمئنان إليه والثقة في أن التكلفة الإجتماعية التي سنتحملها في مرحلة التراكم الرأسمالي سيتم الحصول على ثمارها بعد حين؟[17] سنترك الإجابة على هذه التساؤلات للفصلينالرابع والخامس.

* * * * *

[16] نحن لا نوافق على هذه الطريقة في النظر للقطاع العام، وسنعرض وجهة نظرنا في الفصل السادس.

[17] هذا هو الخطاب السياسي الحالي للحكومة المصرية، وهو الذي تروج له وسائل الإعلام: هذه إجراءات مؤلمة لكنها ضرورية، وبقليل من الصبر ستنفرج كل الأزمات ويعم الرخاء على الجميع، وسيعرف الشعب عندها حكمة هؤلاء الذين كانت لديهم الشجاعة كي يستجيبوا لتوجيهات صندوق النقد.

الفصل الثالث

الفقر ودعم الفقراء

تصر كل الحكومات، بمن فيها حكومات الدول الأكثر تقدما، على وجود برامج للرعاية الاجتماعية والصحية موجهة لرفع مستوى معيشة الفقراء من مواطنيها، وهذا الإصرار يسبب صداعا شديدا للإقتصاديين الليبراليين، ليس لأنهم قساة غلاظ القلوب، ولكن لأن البناء النظري الذي شادوه حول السوق الحرة المثالية لا يوجد فيه مكان لدعم الفقراء.

إن الحكومات في الديمقراطيات الليبرالية هي حكومات منتخبة، وهذا يفرض عليها أن تعطي اهتماما كبيرا لإرضاء ناخبيها، والفقراء ومحدودي الدخل في هذه الدول، مهما كانت متقدمة، يمثلون نسبة لا يمكن تجاهلها عند حساب الأصوات، ولابد أن يجد السياسيون وسيلة لحشر برامج دعم محدودي الدخل ضمن السياسات التي يديرون بها الاقتصاد.. وهم بذلك يضعون اقتصادييهم أمام معضلة كبيرة.

إن المبرر النظري في النيوكلاسيكية لفرض الضرائب هو تمويل أنشطة الدولة الحارسة في مجالات الأمن والعدالة وإقامة بعض المرافق العامة، ولما كان الأثرياء يستفيدون من هذه الخدمات الحكومية أكثر من غيرهم[18]، فمن المعقول إذن أن تكون مساهمتهم في تمويلها أكبر من غيرهم، لكن ما هو المبرر النظري لإرغام الأثرياء على دفع ضرائب لتمويل برامج الرعاية الصحية والإجتماعية والتعليم العام .. الخ، التي لا يستفيدون منها؟ .. التبرير الوحيد الذي أمكن للفكر الليبرالي تقديمهويتسم بقدر من التماسكهو ذلك الذي يقول أن تلك البرامج ضرورية لتجنب ثورة الجياع، التي إذا قامت – خاصة إذا قادها الشيوعيون – ستسبب للأغنياء خسائر أكبر بكثير من تلك المبالغ التي تؤخذ منهم لتمويل تحسين أحوال الفقراء .. وهو كما ترى تبرير سياسي لا علاقة له بالتحليل الاقتصادي، كما أنه تبرير مستفز للطرفين، فلا هو يرضي الأغنياء الذين يشعرون أنهم يتم إبتزازهم، وهو في نفس الوقت لا يرضي الفقراء الذين لن يشعروا أن هذه الرعاية هي حق لهم، ولا حتى أنها إحسان تطوعي من الأغنياء، فهي أقرب إلى الإتاوة التي تدفع لهم تحت التهديد بالثورة.

والفكرة الأشهر والأكثر ترديدا بين الإقتصاديين الليبراليين لمعارضة دعم سلع الفقراء، هي أن هذا الدعم يخفض من الكفاءة الإقتصادية ويعرقل جهود التنمية، لأنهيستنزف موارد المجتمع في إستهلاكأعلى من الطبيعي للسلع المدعمة

[18] فالأثرياء يخسرون أكثر من غيرهم في غياب الأمن، وأنشطتهم الإقتصادية تحتاج إلى استخدام نظام إنفاذ القانون وإقامة العدالة بكثافة أكبر، كما أن تدهور المرافق العامة يسبب مشاكل ترفع من تكلفة الأعمال وتقلل أرباحها.

التي يزداد الطلب عليها بسبب تدني أسعارها، وهو في نفس الوقت يثبط من رغبة المنتجين في زيادة إنتاجها للقادرين وبيعها لهم خارج نطاق الدعم، فوجود المدعوم منها يؤدي لخفض أسعار غير المدعوم أيضا، مما يجعلهم عاجزين عن الوصول إلى مستوى ربح مناسب يبرر زيادة الإنتاج، ويقول الليبراليون أنه بغير الدعم قد يعاني الفقراء على المدى القصير، ولكن على المدى الطويل سيستجيب السوق وسيزيد الإنتاج بحيث يكفي إحتياجات الجميع دون التضحية بالكفاءة .. هكذا يزعمون،وهذا هو ما يقوله لنا هؤلاء الذين يرتضون الاستجابة لتوصيات صندوق النقد والبنك الدولي، تأسيسا على أن بؤس وحرمان الفقراء هو السبيل لتراكم رأسمال الأغنياء، الذين سيستخدمونه في زيادة القدرة الإنتاجية، الأمر الذي سيؤدي، على المدى الطويل طبعا، إلى زيادة الإنتاج إلى الحد الذي يكفي إحتياجات الجميع.

وهم يعارضون أيضا فرض حد أدنى للأجور، فالنظرية النيوكلاسيكية تقوم علىأنما تعطيه السوق التنافسية الحرة لكل عنصر من عناصر الإنتاج هو بالضبط المقابل العادل لمساهمته في خلق قيمة السلعة، وعلى هذا الأساس تكون أجور العمال هي بالضبط قيمة عملهم، ومحاولة إعطاءهم أجورا أعلى من قيمة عملهم هي إخلال بقواعد الكفاءة الإقتصادية[19]، فكل المطلوب أذن في هذه السوق هو إعطاء العمال الحق في قبول أو رفض العمل بالأجر السائد، وإذا كان هذا الأجر غير كاف فليكن هذا حافزا لهم للعمل على زيادة مهاراتهم ورفع إنتاجيتهم ليستحقوا أجرا أكبر، لا أن نغتصب جزءا من أموال هؤلاء الذين كانت لهم مساهمة كبيرة في الإنتاج لنساعد بها الفقراء على استمراء الكسل واللامبالاه والتوقف عن محاولة اكتساب مهارات أفضل (هل لاحظ القارئ أن هذه هي نفس النغمة التي يعزفها الإعلام المصري عندما يحمل الشعب مسئولية تدني مستوى معيشته؟).

* *

الداروينية الإجتماعية

في سنة 1859 طرح "تشارلز دارون" فكرته في أن الكائنات الحية تطورت من الخلية بالصدفة والانتخاب الطبيعي، فبعض الأفراد تظهر فيها بالصدفة صفات جديدة تجعلها تتميز عن أقرانها، ولأن الأحياء تعيش في صراع تتنافس فيه مع بعضها على ما هو متاح في البيئة من موارد، فإن الأفراد التي تفوقت بالصدفة ستتمكن من الحصول على أفضل أنواع الغذاء، وستحقق نجاحا أكبر في مواجهة تحديات البيئة (على سبيل المثال: تنتصر في الصراع مع الحيوانات المفترسة أو تنجح في الهرب منها)، وتتزاوج مع أفضل أفراد الجنس الآخر، ثم تورث صفاتها لنسلها، ومع تكرار هذه العملية سينشأ جنس أرقى، وباقي الأفراد عليها أن تقبع في درجة أدنى، أو ببساطة تنقرض تماما .. لم تكن هذه الفكرة تمتلك الشواهد

[19] راجع في الفصل السابق عرضا مختصرا للتحليل النيوكلاسيكي لرفض تدخل الدولة بصفة عامة في كل الفاعليات الاقتصادية، وقد ضربنا مثلا لذلك برفضهم تحديد حد أدنى للإجور.

العلمية الكافية، لكنها لاقت قبولا واسعا وانتشرت إنتشارا كاسحا، كانت هذه حالة من حالات إعتماد صحة الفرضية بسبب القبول العام لها[20].

فقد كانت العقلية الغربية في القرن التاسع عشر مفتونة بإنجازات العلم وقتها، الذي قادهم إلى الزعم بأن تفسير كل ما في الوجود لا يحتاج إلا لفهم الطبيعة، وأي تفسير بالفعل الإلهي لا يعبر إلا عن عجز الإنسان عن معرفة الأسباب الطبيعية، ومن جهة أخرى كان المجتمع الغربي مزهوا بانتصاراته وقدرته على السيطرة على العالم كله بفضل نظامه الرأسمالي الذي يعتمد على المنافسة في سوق حر قائم على الصراع من أجل تعظيم الأرباح، ومضمون فرضية دارون يجعل من الصراع للإستحواذ على الموارد هو القوة الدافعة للإرتقاء .. إنه أمر طبيعي تماما، بل ومفيد للتقدم .. هذه الفكرة قدمت للرجل الغربي التبرير الذي يحتاجه كي يستمر في ممارسة أسلوبه في قهر الشعوب الأضعف والإستيلاء على ثرواتها دون أي وخز من ضمير أو شعور بلاإنسانية ما يقوم به .. فالأقوياء من حقهم أن يحصلوا على ما يريدون، أما باقي المجتمعات الأقل قوة، التي ستخسر في الصراع، فليس لهم إلا أن يقبعوا في الدرجة الأدنى، رضوا بذلك أم سخطوا، فهذه هي سنة الطبيعة وطريقتها في تحقيق الرقي والتقدم، وليس في ذلك أي ظلم أو عدوان أو استغلال من الإنسان لأخيه الإنسان .. لا يعدو ذلك إلا أن يكون تطبيقا للقانون الطبيعي: البقاء للأصلح.

إن من قبلوا هذه الأفكار قبلوها لأنها تتوافق مع رغباتهم ومصالحهم، وتمنوا أن تكون حقا قانونا من قوانين الطبيعة، وأرادوا أن يجعلوا من فكرة حق الأقوى في السيطرة قاعدة طبيعية وحقيقة علمية مثل قانون الجاذبية .. وهكذا اتسع نطاق الفكرة ودخلت إلى الفلسفة والاقتصاد وكل العلوم الاجتماعية لتقدم التبرير النظري لما كان – وما يزال – الإنسان الغربي راغبا في ممارسته.

تدعمت نظرية الاقتصاد الحر عندما راجت الأفكار التي ترى في المنافسة والصراع القاطرة الطبيعية التي تجر الحياة باتجاه التقدم، وظهر في العلوم الاجتماعية ما سمي ب "الداروينية الإجتماعية"، التي نادت بأن الفقراء، وكل هؤلاء الذين لا يستطيعون مواجهة مشاق الحياة، يعانون في الواقع من قصور بيولوجي في بنيتهم الجسدية أو في ملكاتهم العقلية، لذلك فإن إنقراضهم هو الوسيلة التي تستخدمها الطبيعة للتخلص منهم بهدف تحسين خصائص النوع البشري، ويدافع هربرت سبنسر – رائد هذا الإتجاه – عن فكرته بقوله: "إنني ببساطة أطبق آراء السيد داروين على الجنس البشري .. فلن يعيش في نهاية المطاف .. غير من يتقدمون بالفعل [في ظل الضغط العنيف الناشئ عن حرية السوق] .. وهؤلاء لابد أن يكونوا هم الأفضل بين أبناء جيلهم" .. هذا هو المبرر الذي وجدته نظرية الاقتصاد الحر لمنع الدولة من التدخل لدعم الفقراء،فهذا الدعم يعرقل عملية الإنتخاب الطبيعي عن القيام بدورها في ترقية النوع البشري .. فهمنا .. لكن ماذا عن الإحسان الإختياري الذي يقدمه بعض ذوي الحس المرهف والقلوب الرحيمة الذين توجههم نزعة الإيثار؟ .. لقد رأى الداروينيون الإجتماعيون في الإحسان عملا ضارا بتقدم الإنسانية، اما هربرت سبنسر نفسه فقد وصل في النهاية إلى أنه لا يجوز منع الإحسان الإختياري، ذلك لأن في منعه عدوان على حرية المحسنين، وليس لأي سبب آخر [!].

---

[20] سيجد القارئ المهتم عرضا أوضح لما يسمى "نظرية التطور" والتفنيد العلمي لها في الفصلين الثاني والثالث من الباب الثاني من كتابنا **"خواطر ماركسي سابق – قراءة في علم التوحيد"**

ولا يسع المرء إلا أن يُعجب – إقرأها يتعجب – بهذه الطريقة في الدفاع عن النظام الرأسمالي وسوقه الحرة، فقد جعلت التفاوت الكبير في الدخول وحرمان عدد كبير من الناس وبؤسهم أمورا مفيدة للمجتمع، وجعلت الحد من مشاق الفقر أمرا ضارا، ولم يعد هناك سبب لشعور سعداء الحظ ووافري الثراء بوخز الضمير عندما يقبلون هذا الوضع بكل اللامبالاة.

لقد كانت آراء سبنسر قوة رئيسية في أيامها، وبخاصة في الولايات المتحدة، فقد غدا من اليسير – ومن المريح أيضا – الإعتقاد بأن من لا يستطيع تدبير أموره هو في الواقع شخص عديم الجدارة ووصمة عار على جنسه ولا بأس من التضحية به، وقد ردد جيل كامل من الأكاديميين الأمريكيين هذه الأفكار، بل إنتهى الأمر بواحد من أهمهم – وليام جراهام سومنر – إلى القول: "إن أصحاب الملايين نتاج للإنتخاب الطبيعي .. إنهم وكلاء المجتمع الذين إنتخبتهم الطبيعة للقيام بعمل مهم، إنهم يحصلوا على دخول عالية ويعيشون في بحبوحة وترف، لكن هذا وضع في مصلحة المجتمع".

في العقود المبكرة من القرن العشرين أخذت الأصوات الداعية بصراحة إلى الداروينية الإجتماعية تخفت، فقد اكتسبت هذه الدعوة مذاقا كريها، خاصة بعد أن استند إليها النازيون بكل صراحة لتبرير ممارساتهم العنصرية الفظيعة، لكن الأفكار نفسها لم تختف، وما زال بالوسع أن نجد آثارها حتى اليوم، فالفكرة القائلة أن المعونة المقدمة للفقراء إنما تديمهم في فقرهم، وإنه ربما يكون من الأفضل للمجتمع تركهم لقدرهم الذي ابتغته لهم الطبيعة، ما زالت موجودة في الفكر الغربي العام والخاص بصورة مستترة، ومازالت قائمة حتى الآن تلك الرغبة الأكثر عمومية في العثور على صيغة تبعد الفقراء عن ضمير الفرد والجماعة، ويقول "جالبريث" أن هذه الرغبة تعد من الثوابت في الفكر الإجتماعي والإقتصادي الأمريكي.

* *

دعم الفقراء في النيوكلاسيكية

ومنهج التحليل النيوكلاسيكي يقود بعضهم أحيانا، عند تناوله لظاهرة الفقر، إلى نتائج غريبة يستهجنها الحس الإنساني، فعندما يتناولون مثلا، في سياق دراسة إقتصاديات العمران، الخارجيات السلبية التي تفرزها مناطق سكن الفقراء يقولون أن هذه المناطق تسبب تلوثا ماديا وبصريا للمدينة، كما ترتفع فيها معدلات الجريمة فترتفع معها تكلفة حفظ الأمن عن متوسط تكلفته في سائر أحياء المدينة، وبناء عليه يقترحون أنه من الواجب على الدولة موازنة هذه الخارجيات السلبية لأحياء الفقراء،بأن تفرض عليها ضريبة عقارية أعلى مما يُفرض على أحياء الأغنياء [!!!] ..

وعندما تطرح فكرة إقامة مشروعات إسكان مدعوم لمحدودي الدخل لتجنب هذه الخارجيات السلبية يعترض الليبرالي التقليدي .. إن منطق دعم إسكان محدودي الدخل عندنا هو أنهم يحتاجون مساكن أفضل مما يمكن لقدراتهم المالية تحمله، وسيرد الليبرالي أن الفقراء يحاتجون من كل شيء أكثر مما يمكنهم تدبيره بدخولهم المحدودة، فإذا اتفقنا

على أن نقدم لهم دعما فلماذا لا نعطيهم قيمة الدعم ونتركهم يقررون لأنفسهم ما الذي يحتاجونه أكثر من غيره .. تنطوي هذه الفكرة على مغالطة كبيرة، فدعم الفقراء لا يهدف فقط إلى إعطائهم ما يرغبون فيه (ولن نناقش هنا ما إذا كان الدعم الذي يحصلون عليه هو حق لهم لا فضل لنا فيه، أو أننا نتفضل عليهم لأننا طيبوا القلب تحركنا مشاعر الإيثار، أو أننا نعطيهم إتاوة لأننا نخشى ثورتهم، فلهذا مجال آخر، لكننا نناقش فقط البعد الاقتصادي للدعم)، فالهدف من دعم احتياجات الفقراء هو تمكينهم من أن يكونوا مواطنين نافعين لوطنهم، فنحن نريدهم أن يتعلموا لكي نوسع من حجم الطاقة العاملة، ونريد أننوفر لهم السكن الصحي والغذاء المناسب حتى لا يقعوا فريسة المرض فيخرجوا من قوة العمل، وأن نعالجهم إذا مرضوا حتى نعيدهم للعمل، لكننا لن نعطيهم مالا ليشتروا تليفزيونا ملونا أو يمارسوا ألعاب القمار ويتعاطوا المخدرات.

لكن النقطة المحورية عند هذا الليبرالي هي أنه لا يوافقنا على فكرة الدعم من الأساس، وسيجادل بأن الحل هو تعزيز آليات السوق وحماية المنافسة وتوسيع المجال أمام الناس ليتحملوا بأنفسهم مسئوليتهم عن تحسين مستواهم، وبعد ذلك يجب أن يكتفي المجتمع الليبرالي بأن يعطي الناس حرية الإختيار بين الأشياء التي يستطيعون الحصول عليها بدخولهم، بدلا من إعطائهم الأشياء التي يعتقد مجموعة معينة من السياسيين أن الفقراء يجب أن يحتاجوها ومن مصلحتهم الحصول عليها.

**

العدالة الاجتماعية في الاقتصاد الليبرالي

مطلق العدالة هو إعطاء كل ذي حق حقه بدون أي زيادة أو نقصان، أما "العدالة الاجتماعية" فتتعلق بنوع معين من الحقوق، هي تلك التي تنشأ لفرد قبل مجتمعه لمجرد كونه عضوا فيه.

والحقوق ليست خصائص موضوعية في الأشياء بحيث يمكن رصدها بوسائل محايدة يصل كل الناس الذين يستخدمونها إلى نفس النتائج، فالحقوق هي جزء من مجموعة القيم التي تنبع من عوامل ثقافية يختلف بشأنها البشر، فلكل ثقافة أو فلسفة نسق القيم الخاص بها والذي يتناغم مع مجمل تصوراتها ومبادئها العامة، لذلك يرتبط مفهوم العدالة الاجتماعية بطبيعة الحقوق التي تقررها كل منظومة فكرية للفرد في إطار تصورها لعلاقته بالمجتمع، وسنقتصر هنا على الحقوق الاقتصادية، فهي التي ترتبط بموضوع بحثنا.

ترمي الماركسية إلى أن يصل كل الناس إلى مستوى واحد من إشباع حاجاتهم، هذا هو مفهومها للمساواة، تعبر عنه عبارة ماركس المشهورة: "من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته" .. لا يرى ماركس أي مبرر لتفاضل الناس في مستوى إشباع إحتياجاتهم، ففي الوقت الذي يلتزم فيه الفرد بأن يستفرغ وسعه في الإنتاج لصالح المجتمع، فإن المجتمع سيوزع الناتج على الناس حسب إحتياجاتهم، لا حسب مساهمتهم في الإنتاج.

أما الإسلام فيعطي لكل فرد في مجتمعه حق الوصول إلى حد الكفاية، أي أن يحصل على كل ما تحتاجه الحياة الكريمة حسب مستوى الرفاهية العام للمجتمع، وما زاد عن حد الكفاية فإن تفاضل الناس فيه حسب ملكاتهم وجهودهم هو أمر مشروع، وهو واحد من الحوافز التي تدفع الأفراد للعمل على تقدم المجتمع (لكنه ليس الحافز الوحيد ولا الأهم بالنسبة لنسق القيم الإسلامي، ولهذا موضع آخر للبيان).

فما هو الموقف الفلسفي الليبرالي من الحقوق الاجتماعية؟

لا تعترف الليبرالية بأن للمجتمع وجود فعلي ككيان معنوي عضوي يعلو على وجود الأفراد الذين يكونونه، فلا وجود من ثم لحقوق إقتصادية للفرد قبل المجتمع (ولا واجبات) تتجاوز العلاقات التعاقدية التي يدخل فيها مع سائر الأفراد، فلا معنى إذن للحديث عن منظومة خاصة لتحقيق العدالة الاجتماعية، فالسوق الحر يعطي لكل مساهم في الإنتاج المقابل العادل لمساهمته، ولا حق له في أكثر من ذلك مهما كانت ظروفه أو احتياجاته، ولا يُطلب من العدالة إلا أن تسهر على تنفيذ العقود، وبذلك نضمن أن يحصل كل فرد على كل حقوقه كاملة غير منقوصة.

وينعكس هذا في النيوكلاسيكية بوضوح، فهي لا تناقش أبدا تعريف الحاجات الأساسية للناس ولا كيف سيحصلون عليها .. لا يوجد ذكر للعدالة الاجتماعية في الفكر الاقتصادي الليبرالي، لكن يوجد مباحث لما يطلقون عليه "إعادة توزيع الدخل"، ولن تجد أي أسس موضوعية في النظرية للقيام بهذه المهمة، فالقرارات المرتبطة بإعادة توزيع الدخل هي قرارات تتخذها الحكومات لاعتبارات سياسية صرف، ويقتصر بحث الإقتصاديين على الآثار الجانبية لها، فإذا كانت الحكومات تتخذ، لدواعي سياسية لا أصل لها في الفكر الاقتصادي، قرارات بإقامة بعض البرامج والترتيبات للرعاية الصحية أو الاجتماعية أو التعليم العاموتمولها من وعاء الضريبة، فإن الإقتصاديين الليبراليين سيبحثون في أنسب الطرق للقيام بهذه العملية بأقل الأضرار، باعتبار أنها شر لابد منه، فهي قرارات لا تتسم بالرشادة، ولكن لا حيلة لهم في دفعها، وكل ما يملكونه هو اقتراح الآليات التي يمكن بها إنجاز هذه العملية بأقل تضجية في الكفاءة الاقتصادية، فالكفاءة ستتضرر حتما من هذه البرامج، ولكن من المفيد العمل على حصر هذا الضرر في أضيق نطاق.

فكل الآليات التي يمكن التفكير فيها لإعادة توزيع الدخل ستنطوي بالضرورة على استقطاع جزء من أرباح الأثرياء لتمويل برامج تعمل على رفع مستوى معيشة الفقراء، والنظرية ترى أن الأغنياء هم الذين تزيد عندهم المدخرات التي يعاد استثمارها، فهم مهما أنفقوا على الاستهلاك فسيظل لديهم فائض يستخدمونه في زيادة الطاقة الانتاجية، أما الفقراء ومتوسطو الدخل فإنهم ينفقون كل دخولهم على حاجاتهم المعيشية ولا يكادون يدخرون شيئا يذكر، فمدخرات الأثرياء هي التي تؤدي إلى رفع الطاقة الصناعية وتحسين إنتاجيتها، الأمر الذي يرفع من معدلات النمو .. إرتفاع دخول الأثرياء إذن شيء جيد، وإعادة توزيع الدخل يؤخر تحقيق النمو.

ولاحظ أن المبدأ المحوري في نظام السوق الليبرالي هو أن أفضل النتائج ستتحق بشكل تلقائي ودون تدخل من أي سلطة عندما نترك كل فرد يسعى بطريقته لتحقيق مصالحه، في حين أن فكرة العدالة الاجتماعية، من أي وجهة نظر نظرت منها، ستعتمد على أن تتدخل الدولة بصورة أو بأخرى في الفاعليات الإقتصادية كي تستقطع من ناتج عمل

الأقوياء ما يمكنها أن تقدمه للضعفاء، أو أن تضع منذ البداية ضوابط تمنع حصول البعض على أكثر مما يحتاجه، وكلا المنهجين يتعارض مع مبادئ الاقتصاد الليبرالي.

صحيح أن المجتمعات الليبرالية لم تصل أبدا إلى حد ترك الفقراء لينقرضوا، لكن صحيح أيضا أن كل الوسائل والآليات المتبعة لدعم الفقراء قد تبناها السياسيون في هذه المجتمعات لأسباب عملية، ولا تجد لها أي سند من الفكر النظري، ويعارضها أصحاب هذا الفكر، لذلك فنحن نتعجب أشد العجب من الذين يحملون فكرا إجتماعيا راقيا يعلي من قيمة التراحم والتكافل الاجتماعي – خاصة من الإسلاميين – عندما يتبنون حلولا ليبرالية في مشروعاتهم للنهضة.

* * * * *

الفصل الرابع:

نقد الحل الليبرالي

توجه لنظرية السوق الحرة انتقادات عديدة على أسس أيديولوجية، يوجهها هؤلاء الذين لا يعترفون بأن النزعة الفردية هي الدافع الوحيد، أو الأهم، للناس في حياتهم، وهم لا يسلمون منثم بصحة الافتراضات التي بنيت عليها النظرية، وأهم هؤلاء النقاد هم الاشتراكيون– وفي مقدتمهم الماركسيون بالطبع – الذين بدأ نشاطهم النظري والحركي على نطاق واسع منذ أواسط القرن التاسع عشر، وبعدهم بحوالي قرن بدأ بعض المفكرين المسلمين في توجيه النقد للفريقين معا .. رفض الماركسيون الفردية رفضا قاطعا، وبالذات الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، منادين بأن المجتمع هو كيان عضوي متكامل، وبتحقيق مصالح المجتمع ستتحقق مصالح الأفراد، أما الإسلاميون فقد اعترفوا بالنزعة الفردية، لكنهم أنكروا أن تكون هي المصدر الرئيسي والوحيد لحوافز البشر، فللبشر دوافع أخرى ليست أقل أهمية تنشأ من شعورهم بالإنتماء لجماعة لا يمكنهم تجاهل مصالحها وإحتياجاتها، كما ينكرون أن تكون الدوافع المادية للإشباع الإستهلاكي هي المحرك الأهم للفرد والجماعة.. سنعرض في هذا الفصل للانتقادات العلمية التي يثيرها باحثون جادون لا ينطلقون من أي رفض أيديولوجي، فهم ليسو ضد الليبرالية، لكنهم ينتقدون النظرية النيوكلاسيكية لأنها تتجاهل التركيب والتعقيد الذي يكتنف سلوك البشر، وهم يشككون من ثم في صلاحية النموذج الذي تطرحهلإدارة الاقتصاد (أو بمعنى أصح: عدم إدارة الاقتصاد وترك أمره للمبادرات الفردية في سوق حرة).

إذا أمكننا البرهنة على أن النيوكلاسيكية ليست عملا علميأصيلا، لأنها تعتمد غلى فرضيات غير واقعية، وتتجاهل وقائع ذات تأثير على التفاعلات الاقتصادية، نكون قد أسقطنا الثقة في تنبؤاتها، ولا يمكن لأحد تأكيد أن تحقيق شروط السوق التي تصفها النظرية سيؤدي إلى تحقيق النتائج التي تعد بها .. سيمكننامطالبة مثقفينا المتغربين بالتوقف عن تصديع رؤوسنا بضرورة إتباع توصياتها وتحمل مرارتها، وسيكون اعتراضنا على قبول توصيات الصندوق لا غبار عليه من وجهة نظر علمية، ومن الطبيعي حينئذ أن نرفض تقديم التضحيات التي يطالبوننا بها في سبيل تحقيق وعود ليس لها سند علمي يرجح تحققها.

المشكلة التي قد تواجهنا معهم هي أن مجرد إثبات هشاشة البناء العلمي للنظرية قد يؤدي بهم إلى الزعم بإمكانية تحسين النظرية وتنقيتها من الثغرات غير العلمية التي تقلل من قيمتها كأداة للتفسير والتنبؤ، كما سبق أن حدث مع النظرية الكلاسيكية الأولى عندما أعطونا طبعتها الحديثة (النيوكلاسيكية)، ثم يطالبوننا بالصبر عليهم حتى يتموا عملهم ويقدموا لنا نظرية يمكن الثقة في تنبؤاتها لنعتمد عليها في إدارة سوقنا الحر، خاصة وأننا لا نملك نظرية علمية بديلة

يمكن أن تحل محلها الآن .. في مواجهة هذا الزعم نقول نحن ألا فائدة ترتجى من الانتظار حتى يتم حل مشاكل النموذج النيوكلاسيكي، فهو يشترط علينا إقامة سوق تتسم بصفات لا يمكن تحقيقها، فعلام نصبر؟

لنفحص الشروط التي تقول النظرية أنها ضرورية لتحقيق ما تعد به، أي شروط السوق الحرة المثالية .. إذا تبين لنا أنه لا توجد دولة واحدة من الدول الصناعية المتقدمة أمكنها التحقق بهذه الشروط، وأن الحاصل هو أن أسواق كل هذه الدول تتجه للإبتعاد عن المنافسة الحرة لا إلى الاقتراب منها، فسيكون من حقنا أن نعتبر أن السوق التنافسية المثالية هي حالة إفتراضية يستحيل الوصول إليها أو مجرد الإقتراب منها،ولا معنى لمحاولة البحث عن الطريقة العلمية لإدارة اقتصاد لا يمكن توفير شروط وجوده في الواقع العملي .. ربما واجهونا ساعتها بمقولة أن البشرية في سعيها للتقدم واجهتها إنتكاسات وتراجعات عديدة، وأن المطلوب منا أن نواصل السعي لتوفير شروط سوق المنافسة الكاملة، فما تعد به هذه السوق يستحق أن نواصل العمل للوصول إليه.

في مواجهة هذه المطالبات المتكررة بالصبر ثم الصبر، بدعوى أن الوعود تستحق منا أن نحاول المرة بعد الأخرى، فإن علينا أن نلقي نظرة أعمق على تلك الوعود ..تُرى إذا وفرنا شروط السوق الحرة، وتحققت وعودها، هل ستكون النتائجفي صالح تنمية مجتمعاتنا المتخلفة، أم على العكس، ستعمل السوق الحرة على تعميق فجوة التخلف؟

باختصار: **علينا أن نعمل على الإجابة على الأسئلة التالية:**

1- هل النيوكلاسيكية نظرية علمية يمكن الاطمئنان لتوصياتها، حتى نتحمل بعض الأوقات الصعبة إنتظارا لتحقق وعودها؟
2- هل يمكن تحقيق شروط السوق المثالية التي تتطلبها النظرية؟
3- لو حققنا شروط السوق المثالية وأعطتنا ما تعد به، هل ستكون النتيجة أن نتمكن من عبور فجوة التخلف والتبعية؟

إذا كانت الإجابات التي سنحصل عليها للأسئلة الثلاث هي بالنفي، فسيتبقى أن نجيب على السؤال البديهي: لماذا إذن لم تندثر هذه النظرية وتذهب في طيات النسيان؟

هذا الفصل مخصص للإجابة على السؤالين الأول والثاني، أما السؤال الثالث فيستحق أن نفرد له فصلا مستقلا.

**

أولا:هل النيوكلاسيكية نظرية علمية؟

لا نحتاج إلى نظرية علمية[21] لنعرف أن الماء يغلي في درجة حرارة 100°، فهذه حقيقة يمكن معرفتها بالملاحظة البسيطة لما يحدث فعلا في الواقع، لكننا نحتاج نظرية تفسر لنا العوامل التي تؤثر على درجة غليان الماء – الضغط الجوي مثلا – والعلاقة بينهما، حتى يمكننا التنبؤ بالدرجة التي سيغلي عندها الماء إذا تغيرت الظروف، والأهم هو أن نعرف الطريقة التي يمكننا التحكم بها في هذه العوامل إذا كنا نريد للماء أن يغلي في درجة حرارة مختلفة .. بالمثل نحن لا نحتاج لمن يقول لنا كيف يتصرف المنتجون والمستهلكون في واقعنا الذي نعيشه، فهم سيستمرون على أي حال في التصرف بالطريقة التي اعتادوا عليها، ولن يتغير شيء في واقعنا المتخلف، لكننا في حاجة إلى نظرية علميةلنعرف العوامل التي تحكم تصرفات المنتجين والمستهلكين ولماذا يقومون بما يقومون به، وبذلك يمكنناالبحث عن وسيلةلتوفير العوامل التي تجعلهم يتصرفون بطريقة مختلفة تؤدي إلى إحداث التنمية.

والنظرية العلمية هي تتويج لبحث العلماء حول ظاهرة معينة، وتقتضي إجراءات المنهج العلمي أن نبدأ أولا بالرصد الدقيق لكل الوقائع التي تتكون منها الظاهرة، ثم نقترح الفروض المنطقية التي يمكنها ربط هذه الوقائع وتفسيرها، ويجب أن تخضع هذه الفروض، كل منها على حدة، لاختبار التجربة وتنجح في اجتيازه حتى يتم قبولها، ثم نحاول الجمع بين الفرضيات التي ثبت صحتها في نموذج واحد متكامل – نموذج رياضي أو غير رياضي – نعتبره أقرب تصوير ممكن لسلوك الظاهرة موضوع البحث، وفي كل مجالات البحث العلمي، وليس في الاقتصاد وحده، فإن العلماء لا يستطيعون غالبا، وربما دائما، أن يبنوا نموذجا متكاملا من الفرضيات المثبتة .. توجد دائما ثغرات لا يمكن ملئها إلا بفرضيات منطقية ومتسقة ولكن لم يتم البرهنة على صحتها بعد، وللأغراض العملية يمكن اعتماد هذا النموذج والعمل على أساس أنه يصف الواقع وصفا تقريبيا مقبولا إذا أمكنه أن يصنع تنبؤات لسلوك الظاهرة تحت ظروف مختلفة وتحققت هذه التنبؤات في تلك الظروف،وبدون هذه التنبؤات المتحققة لا يمكن أن تحتل النظرية مكانها كأداة علمية.

وظيفة النظرية العلمية إذن هي أن تمكننا من التنبؤ بالطريقة التي ستسلك بها ظاهرة معينة تحت الظروف المختلفة، وذلك حتى نعمل على توفير الظروف التي تحقق النتائج التي نريدها، ونتجنب الظروف التي تحقق نتائج لا نريدها.

لنفرض أن مجتمعا ما أمكنه بطريقة أو بأخرى توفير كل الشروط اللازمة للمنافسة الكاملة، فهل ستسير فيه الأمور حسبما تتنبأ النيوكلاسيكية؟ .. يرى العديد من الإقتصاديين النظريين الذين لا يرفضون الفلسفة الليبرالية أن هذه السوق لن تحقق النتائج التي تفترضها النيوكلاسيكية، فهي تعتمد على فرضيات غير صحيحة، ثم إنها فشلت فشلا ذريعا في التنبؤ بالبعض من أهم المشاكل التي واجهت الأسواق،كما عجزت عن تقديم أي مقترحات فعالة لمواجهتها .. سنعرض فيما يلي أهم الإنتقادات التي لا يحتاج فهمها إلى الدخول في تفاصيل فنية.

* *

[21] سيجد القارئ المهتم عرضا أكثر تفصيلا لإجراءات منهج البحث العلمي والشروط التي ينبغي أن تتوافر في أي عمل حتى يتم اعتماده كنظرية علمية في الفصل الخامس من الباب الأول من كتابنا **"خواطر ماركسي سابق – قراءة في علم التوحيد".**

الإفتراضات غير الواقعية عن سلوك المستهلكين

تفترض النظرية أن المستهلك لا تحركه إلا الدوافع الأنانية لتحقيق أقصى إشباع ممكن لرغباته المادية، وأن لديه معلومات كاملة عن كل ما في السوق، وأنه يتخذ قراراته بطريقة عقلانية رشيدة، وهذه فرضية بالغة الأهمية، فبدونها لا يمكن توقع أن تؤدي تصرفات المستهلكين التلقائية إلى ترشيد الإقتصاد بحيث يتم توزيع الموارد فعلا لتحقق أقصى إشباع للحاجات الحقيقية للمجتمع، لكن المستهلك الفرد نادرا ما يملك معلومات كاملة عن كل السلع البديلة والأسعار التي تباع بها مقارنة بجودة كل منها وتحقيقها لمنفعته، لذلك نرى من الشائع أن تباع السلعة الواحدة بأسعار مختلفة في الأحياء المختلفة من نفس المدينة حسب القوى الشرائية التي يتمتع بها سكان كل منطقة.

والأهم هو أن المستهلك يتخذ قرارات الشراء بطريقة تختلف إلى حد كبير عما تفترضه النظرية[22]، ويخضع لمؤثرات أخرى عديدة يتجاهلها الإقتصاديون الكلاسيكيون، فالفرد يعاني من ضغوط اجتماعية ومن سطوة الإعلان الذي يوهمه بمنافع غير حقيقية للسلعة[23]، كما تحكمه الرغبة في تقليد الآخرين ومجاراة الموضة .. الخ، بحيث يقدم في أحيان كثيرة على شراء سلع لا يحتاجها حاجة حقيقية، بحيث يؤثر ذلك على إنفاقه على احتياجات أكثر أهمية، كالتعليم والثقافة والغذاء والصحة .. وهي أمور يحتاجها الفرد وتحتاجها الأمة، وإذا تركنا الأمور للسوق الحرة والعرض والطلب وحدهما فإننا نقامر بعدم توفير احتياجات التنمية الحقيقية[24].. لكن دعك من التنمية الآن فسنناقشها فيما بعد، وركز على تصور قيمة تنبؤات نظرية تحدثنا عن سلوك مستهلك إفتراضي عندما نكون بصدد التعامل مع البشر الحقيقيين.

* *

الإفتراضات غير الواقعية عن سلوك المنتجين ودوافعهم

تفترض النيوكلاسيكية أن المنتجين لا يحركهم إلا الرغبة في تحقيق أكبر ربح، إذا انخفض سعر السلعة التي ينتجها المنتج تركها فورا وانتقل لإنتاج سلعة أخرى، وإذا زاد سعر السلعة أقبل منتجون جدد على إنتاجها وتركوا ما كانوا

---

[22] هذا نقد جوهري، فهو يدمغ النظرية بعدم إتباع المنهج العلمي الذي يحتم البدء من الوقائع، فبدلا من البدء من دراسة الطريقة التي يتخذ بها المستهلكون قراراتهم، بدأ الاقتصاديون الليبراليون بتحليل سلوك مستهلك متخيل أو نادر الوجود، فبنوا كل تحليلاتهم على أسس غير واقعية.

[23] والمنتجون يعرفون ذلك جيدا، لذلك يتفنون في جذب العملاء بوسائل عجيبة، وينفقون على الإعلان مبالغ طائلة تمثل نسبة مرتفعة من تكلفة الانتاج، ولو كان المستهلك يتصرف بالطريقة التي تصفها النظرية لوفر المنتجون نفقات الدعاية واكتفوا بالإعلان عن أسعار سلعهم ومواصفاتها.

[24] بعض الليبراليين يرد على هذا النقد بأن الدولة ستوفر الخدمات العامة لغير القادرين، وهذا الرد فيه تلاعب، إذ أن النظرية ترفض الدعم بكل صوره، ونحن نذكر الأزمة التي سببها الليبراليون الجدد في الكونجرس الأمريكي والتي أدت لتأخير إعتماد موازنة الحكومة الفيدرالية بسبب اعتراضهم على تضخم برامج الرعاية الاجتماعية التي أدرجها الرئيس أوباما في الميزانية، لكننا لا نتكلم عن هذه القضية، نحن نريد أن نفند الزعم القائل بأن الكفاءة الاقتصادية – التي هي التخصيص الرشيد للموارد لسد الاحتياجات بأفضل الطرق – ستتحقق من خلال العلاقات التلقائية للعرض والطلب، حيث سيكون الطلب موجها بالإحتياجات، والعرض موجها بالاستجابة للطلب، فنقول أن الطلب لا تقوده دائما الاحتياجات الحقيقية، وكثيرا ما تحركه إحتياجات زائفة، وترك الحبل على الغارب لهذه الاحتياجات الزائفة سيقود إلى وضع يقتني فيه الكثير من المصريين هواتف محمولة وتلفزيونات ملونة بينما هم عاجزون عن توفير غذاء صحي أو تعليم مفيد لأبنائهم.

ويهاجمنا الليبراليون لأننا نريد التدخل في الطريقة التي يوزع الناس بها دخولهم، ويقولون أن الفرد ما دام اختار أن ينفق ماله بشكل معين فليس من حق الدولة أو المخططين أن يقولوا له أن هناك طريقة أفضل، ولا ينبغي لنا أن نمنع الفرد من الاستمتاع بشراء ما يشاء بحجة أن هذا ليس في صالح التنمية .. إذا كان ذلك صحيحا فليعطونا المبرر النظري الذي تعتمد عليه كل الحكومات الليبرالية في مكافحة تجارة المخدرات .. ألا يشتريها المدمن بكامل حريته، فلماذا تمنعونه من الاستمتاع بانفاق دخله بالطريقة التي تروق له؟ (ولن نسألهم بالطبع لماذا يفرقون في هذه القضية بين الخمور والمخدرات).

ينتجونه .. هذا الفرض غير صحيح بالمرة، فالانتقال من انتاج سلعة لأخرى لا يتم أبدا بسهولة إلا في الحرف البسيطة التي يمكن فيها استخدام نفس الأدوات وذات المهارة في إنتاج عديد من السلع، لكن التقدم التكنولوجي أدى لوجود خطوط إنتاج متخصصة إذا أردت الاستغناء عنها لأنها تنتج سلعة لم تعد مرغوبة فلن تستطيع بيعها إلا بخسارة كبيرة، والمهارة والخبرة التي اكتسبتها المنشأة خلال أعوام طويلة لن تستطيع عادة الاستفادة منها في إنتاج سلعة أخرى، لذلك فعندما تتدنى الأسعار ستفضلالصبر فترة طويلة وإلى تحمل تدني معدلات الربح دون أن تغامر بتغيير السوق الذي تعمل فيه.

كما أنه من الشائع، لدرجة أكبر مما يتصور الكثيرون، أن تظل المنشأة في العمل في إنتاج سلعتها التقليدية دون أن تفكر في تغيير النشاط بسبب تدني الأرباح، أحيانا بسبب رغبة الأبناء في الحفاظ على إرث الآباء، أو اعتزازا بعلامتهم التجارية حتى لو لم تكن تحقق لهم أرباحا كبيرة، وأحيانا لأنهم ببساطة يستمتعون بما يقومون به ولا يريدون القيام بغيره .. وفي كل الأحوال ليس من السهل على الناس أن يغيروا العمل الذي يجيدونه ليبدأوا من الصفر في العمل في إنتاج شيىء لا يحسنون إنتاجه.

إن رد فعل المنتجين لمؤشرات السوق لا يكون هو بالضبط ما تصفه النظرية، وفي حالات عديدة يكون بعيدا عنها كل البعد.

* *

خرافة الإنسان الإقتصادي

لم تكتف النيوكلاسيكية بأن تفترض للمستهلك سلوكا متخيلا بعيدا عن السلوك الفعلي للكائن البشري، وبأن تفترض للمنتج سلوكا متخيلا بعيدا هو الآخر عن السلوك الفعلي للكائن البشري، لكنها افترضت أيضا أن الإنسان لا يستخدم موارده إلا كمنتج أو كمستهلك، فهو إما ينفق دخله ليستمتع باشباع رغباته، أو يستثمره في الانتاج بغير هدف إلا تحقيق أكبر ربج ممكن، لكن الإنسان الحقيقي، العادي، أنا وأنت وسائر البشر، تحكمه دوافع عديدة أخرى، وجدانية أو أخلاقية أو دينية، تتدخل في حكمه عندما يتخذ قراراته المتعلقة باستخدام موارده، فهو يضحي بجزء منها لتحقيق أهداف لا علاقة لها بالاستهلاك أو الإنتاج، كالحرية والعدالة والحق والخير وإعلاء القيم والمعتقدات الدينية .. إلخ، وبعض الناس يذهب بعيدا في التضحية بموارده لتحقيق هذا النوع من الأهداف، حتى يصل إلى حد التضحية بوجوده المادي ذاته، لكن النيوكلاسيكية تتجاهل هذا النوع من الدوافع بالكلية، ولا تلتفت عند بحثها في توزيع الموارد إلى تلك التي يخصصها كثير من البشر لتحقيق أهداف غير إقتصادية.

* *

ليست نظرية في الاقتصاد

ربما كان هذا هو أهم جوانب قصور النيوكلاسيكية، فحتى لو كانت لها قدرة معقولة على التفسير والتنبؤ في المجال الذي تبحثه،وهذا أمر مشكوك فيه، وفشلها أكبر بكثير من نجاحاتها، فستظل هناك جوانب عديدة من الاقتصاد خارج نطاق بحثها، فهي لا تتصدى إلا لما يحدث في السوق: الإنتاج الذي يتم بهدف بيع المنتجات، والإستهلاك الذي يتم من خلال شراء سلع أنتجها آخرون، والعمل الذي يتم لحساب الغير مقابل أجر، لكن الإقتصاد يشمل كل الفاعليات التي يقوم فيها الناس باستخدام بعض الموارد لسد شيء من احتياجاتهم .. فأنت إذا أعددت وليمة لأصدقائك في المنزل فإن هذا من وجهة نظر نيوكلاسيكية مجرد استهلاك منزلي، أما إذا قمت بإعداد نفس الطعام في مطعم تملكه وتناوله نفس الأشخاص ودفعوا لك ثمنه فستعد منتجا أضاف للناتج القومي .. وإذا قمت باستصلاح قطعة أرض صحراوية وبنيت عليها منزلا بنفسك باستخدام مكونات التربة، ثم قمت أنت وعائلتك بزراعة احتياجاتكم واستهلكتموها فإن كل ما قمتم بإضافته للثروة العقارية، وما قمتم بإنتاجه وإستهلاكه من منتجات، لن يظهر في الحسابات الإقتصادية للناتج القومي، وإذا أعدت الدولة خطة كي يعود أهل الريف لإنتاج طعامهم في المنزل وتربية الدواجن لسد احتياجاتهم من الطعام وحققت في ذلك نتائج عظيمة، فلن يرصد النموذج النيوكلاسيكي أن تنمية ما قد حدثت[25]، مع أن نجاح الدولة في هذا المجال سيؤدي ولا شك لرفع مستوى معيشة المواطنين.

فعندما نفكر في مجتمع مثل المجتمع المصري والإمكانات العديدة المتاحة للتنمية الذاتية لأهل الريف ولبعض أهل المدن لسد احتياجاتهم خارج نطاق السوق، فلن نجد أي معونة مما يسمى "علم الإقتصاد الحر".[26]

هذه النظرية تبحث فقط في العمليات التي تتم في الأسواق، لكنها لا تبحث في كل الفاعليات الاقتصادية التي يتحدد الناتج القومي بها ويتم توزيعه على الناس من خلالها.

* *

العجز الكامل أمام بعض الظواهر الاقتصادية:

ليست مشكلة الفقر فقط هي التي لا تعترف بها النيوكلاسيكية وبالتالي لا تحاول أن تقدم لها أية حلول، إستنادا إلى فرضيتها التي تقول أن تقدم الإقتصاد سيحلها بشكل تلقائي، الأمر الذي لم يحدث في أي أمة من الأمم المتقدمة، فهناك أيضا مشكلة البطالة التي لا مكان لها في التحليل النيوكلاسيكي، وسنطرح هذه النقطة بتفصيل أكبر في فقرات تالية من هذا الفصل عندما نستعرض "الحل الكينزي لحالات الركود البطالة"، كما تقف النظرية عاجزة تماما أمام مشاكل أخرى يحتاج شرحها لخلفية نظرية معقدة سنعرض عن ذكرها لضيق المجال (مثل مشكلة المضاربة على العملات مثلا وآثارها المدمرة).

---

[25] لا توجد في الواقع طريقة نعرفها لتنفيذ مثل هذه الخطة من خلال آليات السوق الحرة، فهذا النوع من الخطط لابد أن يعتمد على آليات مختلفة تماما وعلى فاعليات تحدث خارج السوق.

[26] عندما نفكر في خطط واقعية للتنمية في مصر فإننا نعول كثيرا على تغييرات سنحاول إحداثها في نمط إنتاج الإحتياجات المنزلية ليتم أكبر جزء منه داخل المنزل كي نتيح للمرأة المسلمة أن تساهم بشكل فعال في جهود التنمية دون ان تضطر إلى التضحية بدورها كزوجة وكأم .. مثل هذه الأفكار لا يمكن أن تتعامل معها النيوكلاسيكية بأي طريقة.

* *

يمكننا أن نخلص مما عرضناه، ونحن لم نعرض كل الانتقادات، إلى أن النيوكلاسيكية ليست النموذج الذي يصف ويفسر ما يحدث في اقتصاد خال من القيود ولا تمارس فيه الدولة أي تدخل في مجال الانتاج والتوزيع، فهي أولا تبدأ من مقدمات غير صحيحة عن سلوك المنتجين والمستهلكين، وهذا يختلف عما نجده في علوم أخرى من فرضيات لم يتب البرهنة على صحتها، فقد أثبتت العلوم المتخصصة في دراسة سلوك الأفراد والجماعات (علم النفس وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي وغيرها) خطأ هذه الافتراضات، ومن جهة أخرى فإن العلوم كلها لا تقبل أي نموذج إلا بعد أن ينجح في اجتياز اختبار التجربة، بأن تتحقق تنبؤاته، أما النيوكلاسيكية فقد فشلت في هذا الاختبار في عدة حالات مهمة سنعرض بعضها فيما بعد، وهي ثانيا لا تبحث إلا فيما يحدث في الأسواق وتتجاهل تماما كل العمليات الإنتاجية والإستهلاكية التي تتم خارج علاقات البيع والشراء .. إنها ليست تنظيرا علميا يمكن الاعتماد عليهعندما نكون بحاجة لتقييم بدائل التنمية الاقتصادية المتاحة، أو لإدارة التنمية وفقا للبديل الذي نختاره.

إن ما ذكرناه آنفا لا يعني أننا نرغب في إلقاء كل الإنتاج النظري لمفكري النيوكلاسيكية في أقرب صندوق للقمامة، فلهم العديد من التحليلات المنطقية السليمة، وأمكنهم إثبات عدد من فرضياتهم، لكننا نعني أن التنظير النيوكلاسيكي كنموذج متكامل لا يصف ولا يفسر ما يحدث في الاقتصاد بدرجة مقبولة، ولا يمكن الاعتماد عليه في التنبؤ بنتائج الفاعليات الاقتصادية على المستوى العام، ومن الخطورة بمكان أن نقدم على إجراء عمليات جراحية ضخمة في بنيتنا الاقتصادية لمجرد أن هذا النموذج يقول أنها ستشفي أمراضنا،

هب أننا نبالغ في الحط من قيمة النيوكلاسيكية كنموذج علمي متماسك قادر على التفسير والتنبؤ في مجاله، أو حتى أننا مخطئون تماما، فهل يستدعي الأمر مزيدا من المناقشة أم أنه من العبث التفكير في البحث عن أنسب الطرق التي يمكن لنا أن نتعامل بها مع شيء له إسم (السوق المثالية للمنافسة الكاملة) لكن لا وجود لمسماه، كالغول والعنقاء؟

* * * * *

ثانيا: السوق الحرة والدولة الحارسة في الواقع العملي

منذ إنتصار الثورة البورجوازية في نهاية القرن الثامن عشر سادت أفكار حرية السوق في كل الدول الأوروبية، لكنها بدلا من أن تسير نحو إزالة كل عوائق المنافسة للوصول إلى السوق المثالية التي تحقق الكفاءة الاقتصادية، وجدناها منذ نهاية القرن التاسع عشر تسير في الاتجاه المعاكس، نحو زيادة تدخل الدولة والقبول بتحجيم المنافسة .. لم تعد سوق المنافسة الكاملة هي الهدف الذي يسعى إليه أحد إلا المنظرون الكلاسيكيون على صفحات الكتب، حتى ليخيل لنا أن كل ما

يبقي هذه النظرية على قيد الحياة هو أنها الأداة الأنسب لإقناعنا نحن الدول المتخلفة كي نفتح أسواقنا للشركات العملاقة متعددة الجنسيات.

* *

دولة الرفاهية

بحلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت الحركات العمالية المناهضة للنظام الرأسمالي وحرية السوق قد تبلورت في تنظيمات تزداد قوة وتمارس الدعاية الثورية بنشاط، واكتسبت الأحزاب اليسارية – الماركسية منها وغير الماركسية – شعبية واضحة، واستطاعت أن تقود عددا من الثورات العمالية الفاشلة، ونما الشعور بالخطر لدى النظم الحاكمة في الدول الراسمالية المتقدمة[27]، وبلغ هذا الشعور مداه بوصول الشيوعيين الروس إلى السلطة في اكتوبر 1917 .. لم يعد من الممكن للحكومات أن تستسلم لدعاوي الإقتصاديين الليبراليين بترك السوق حرة لشأنها وأن المشاكل ستنحل من تلقاء نفسها، فبدأت كلها – بما فيها الولايات المتحدة – في إتخاذ بعض التدابير وتنفيذ حزمة من برامج الرعاية العامة لإمتصاص غضب الجماهير المطحونة في النظم الرأسمالية ولسحب البساط من تحت الحركات اليسارية، وبدأت كلها في الإبتعاد عن نموذج الدولة الحارسة التي تكتفي بحفظ الأمن وإنفاذ القانون وإقامة بعض المرافق، واتجهت لنموذج "دولة الرفاهية" التي تحاول توزيع نواتج النمو على أكبر عدد ممكن من أبناء الشعب .. لم يكن هذا التحول بنفس الدرجة في كل مكان، لكن لم يعد يوجد دولة واحدة يمكن وصفها بأنها مجرد دولة ليبرالية حارسة.

تقوم "دولة الرفاهية" بتقديم العديد من الخدمات للطبقات الدنيا وتمولها من وعاء الضريبة العامة، كدعم التعليم بكل درجاته لأعداد كبيرة من المواطنين، وتقديم إعانات نقدية او عينية لكبار السن والمعاقين والمتعطلين عن العمل، وتوفير برامج مجانية أو مدعومة للرعاية الصحية، وتقديم مساعدات متنوعة للأسر التي تعول أطفالا، وتوفير مساكن للأسر منخفضة الدخل أو تقديم إعانات تمكنها من الحصول على مسكن ملائم، وتدريب المواطنين غير المؤهلين على العمل، وتوفير حصص مدعومة من المواد الغذائية للفقراء .. الخ.

تنطوي برامج الرفاهية على قدر من إعادة توزيع الدخل يتفاوت من دولة لأخرى، الأمر الذي يمثل – من وجهة نظر نيوكلاسيكية– تشويها لهيكل الأجور والأسعار يؤدي إلى تدني قدرة آليات الأسعار على تحقيق الكفاءة .. السوق آخذة في الابتعاد عن المنافسة الكاملة.

---

[27] ليس من قبيل الصدفة أن تكون أول دولة تشعر بالخطر الحقيقي وتشرع في اتخاذ تدابير لما سمي فيما بعد "دولة الرفاهية" هي ألمانيا – في سنة 1874 – ثم تليها بريطانيا – في سنة 1910 – وهما الدولتان اللتان تنبأ ماركس في منتصف القرن التاسع عشر بأن الأوضاع فيهما تجعلهما المرشحتين لقيام أول ثورة شيوعية.

وزاد هذا الإبتعاد عندما تمكنت نقابات العمال من الحصول على غطاء قانوني يعطيها حق الإضراب للضغط على أرباب العمل، والدخول معهم في مساومات جماعية لتحسين الأجور وشروط العمل .. لا يمكن أن توصف مفاوضات اللجان النقابية مع إدارات الشركات إلا بأنها خروج واضح على آليات السوق في تحديد الأجور، لم يعد كل عامل يبيع قوة عمله منفردا في سوق حرة يتنافس فيها مع باقي العمال، بل أصبح العمال يتصرفون ككتلة كبيرة يمكنها أن تضغط لتوجيه الأجور لتصل إلى مستوى أعلى مما كانت السوق الحرة ستتوازن عنده.

وبرغم اعتراض منظري الإقتصاد الحر على هذه الإجراءات، لا يمكنلحكومة ديمقراطية منتخبة أنتتراجع عن تدابير دولة الرفاهية أو تحاول تحجيم نقابات العمال، فالمستفيدون منها هم الكتلة التصويتية العظمى التي لا يمكن لأي حكومة أن تتجاهلها .. لم تعد الدعوة لابتعاد الدولة وحيادها تجاه الأجور والأسعار تلقى ذاتالآذانالصاغية من رجال السياسة كما كان الحال في القرن التاسع عشر.

* *

الكينزية والتأطير النظري لتدخل الدولة

كان الكساد العظيم الذي ساد أسواق العالم الصناعي المتقدم بداية من سنة 1929 ليستمر حوالي سبعة سنوات كاملة حتى 1936 فترة مؤلمة للعمال ولأرباب الأعمال ولكل الفئات الضعيفة إقتصاديا، الفقراء والمرضى وكبار السن، فقد إنكمش حجم الإنتاج الكلي وتراجعت الأسعار والأجور، وزادت البطالة زيادة رهيبة وإنتشرت حالات الإفلاس .. وعانت النيوكلاسيكية أسوأ فتراتها، فهي لم تستطع التنبؤ بالكساد، ولم تستطع تفسيره عندما حدث.

فالنيوكلاسيكية تفترض– دون أي شواهد عملية– أن إنفاق منشآت الأعمال على تمويل إنتاجها سيزود الناس بالدخول اللازمة لشراء هذا الإنتاج، فالإقتصاد في رأيهم يحقق توازنه عند العمالة الكاملة، ومن هذه العمالة نفسها يأتي الطلب الذي يعزز التوازن، وهم يقبلون بالطبع إمكانية حدوث حالات من عدم التوازن فيعاني بعض العمال من البطالة، لكنه وضع مؤقت ستتكفل به آليات العرض والطلب، ولن يستمر إلا ريثما يعود السوق إلى توازن جديد، أما إستمراره لسنوات طويلة فلا مجال له في النظرية، ووقف المنظرون الاقتصاديون يضربون أخماسا في أسداس، وهم عاجزون عن تقديم أي حل لهذا الوضع، حتى قدم جون ماينرد كينز الحل الذي أخرج الاقتصاد من أزمته، لكنه كان حلا من خارج النيوكلاسيكية، ويتعارض مع واحد من أهم شروطها لتحقيق المنافسة الكاملة.

كان جوهر الحل الكينزي هو أن تقوم الحكومة بالإنفاق، إنفاقا غير مغطى بأية إيرادات، على إقامة بعض المشروعات بهدف العمل على زيادة الطلب الكلي بسبب الطلب الذي ستخلقه هذه المشروعات على العمالة وعلى

المدخلات الأخرى[28]، فتنشط بذلك منشآت الأعمال إستجابة لهذا الطلب الجديد، فيتم تشغيل العمال المتبطلين وتعود الأسعار إلى المستويات المقبولة.

لم يشغل كينز نفسهبكيفية تحديد أسعار السلع ولا كيفية توزيع الدخل الناشئ عن النشاط الإقتصادي، المسألة الرئيسية التي أراد أن يعالجها هي كيفية تحديد مستوى الناتج الكلي وحجم العمالة الإجمالي، لقد إقتصر كينز على التعامل مع الإقتصاد في المستوى الكلي، وتوصياته تتعلق بالسياسات التي ينبغي على الحكومة إتباعها للخروج من الأزمة، أما مستوى الإقتصاد الجزئي، أي الفعاليات التي تتم في السوق والقرارات التي يتخذها الأفراد ومنشآت الأعمال فيما يخص الإنتاج والبيع والشراء والإستهلاك فقد ترك دراستها وتحليلها وتقديم التوصيات بشأنها لتكون في إطار النظرية النيوكلاسيكية .. كان هذا الفصل بين المستوى الكلي والمستوى الجزئي أمرا هاما لإمكان تمرير الحل الكينزي وقبوله .. لكنه كان حلا تلفيقيا لا يعتمد على أي أساس نظري بقدر ما يعتمد على ضرورات موقف متأزم.

لقد إعتبر الكثيرون – ومنهم الرئيس روزفلت الذي تبنى أفكار كينز ونجح بها في الخروج بأمريكا من الأزمة – أن أفكار كينز الإقتصادية ليست عملا نظريا عميقا وأصيلا بقدر ما كانت تبريرا محنكا لما تبين أنه عمل لا مفر منه من وجهة نظر سياسية[29]، ففي ظل حالة البطالة والبؤس التي سادت كل الإقتصاديات الرأسمالية والتي لم يعد من الممكن الدفاع عنها، كان قبول أفكار كينز هو البديل الوحيد المتاح لمواجهة الإنتشار الواسع للحل الذي إقترحه الماركسيون: أي إنهاء الأزمة بتحطيم النظام الرأسمالي نفسه.

رفع كينز كابوس الكساد والبطالة عن عاتق النظام الرأسمالي، وأزال بذلك السمة التي لم تستطع النيوكلاسيكية تفسيرها أو التعامل معها، والتي كان ماركس قد أكد – على الأخص في كتابه "رأس المال" – أنها خصيصة لازمة لإقتصاد السوق لا يمكنه أن يتخلص منها .. لكن النقطة التي تعامى عنها الجميع تقريبا هي أن الخروج من الأزمة كان ثمنه التخلي عن الدولة الحارسة التي لا تتدخل في الفاعليات الاقتصادية .. لقد فقدت السوق شرطا جوهريا من شروط الكفاءة الكلاسيكية، لم تعد آليات الأسعار وحدها هي التي تحدد الأجور أو توزع الموارد على العمليات الإقتصادية.

* *

تركز الصناعة وإحتكار القلة

[28] هذا هو الفرق الرئيسي بين الحل الكينزي لأزمة الكساد وبين تدابير الرفاهية ، فكينز يوصي بالإنفاق غير المغطى، من خلال إقتراض الحكومة من البنوك، أو أن تقوم ببساطة بطبع أوراق نقد لتسدد إلتزاماتها، ومع إنتهاء الأزمة يتم حل المشاكل الناتجة عن هذا الإنفاق غير المغطى، أما برامج دولة الرفاهية فالمطلوب منها أن تكون دائمة ومستقرة، لذلك يجب أن تغطى بموارد حقيقية – غالبا من الضرائب – فالرفاهية تنطوي على إعادة توزيع للدخل .. وكلاهما على أي حال يتعارض مع متطلبات المنافسة الكاملة للسوق المثالية.

[29] حتى أشد المتحمسين لليبرالية الاقتصادية – الرئيس رونالد ريجان – لم يتورع في مواقف عديدة عن طرح النيوكلاسيكية جانبا لتحقيق أهداف سياسية، عندما يكون المطلوب إنقاذ بنوك متعثرة، أو دعم المصدرين المحتاجين للمساعدة، كما لجأ بتكلفة لم يسبق لها مثيل في السياسة الاقتصادية الأمريكية لحماية المزارعين الأمريكيين من مخاطر السوق الحرة.

في سنة 1916 ألف لينين واحدا من أشهر كتبه "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية"، ورصد في هذا الكتاب الإتجاه المتزايد نحو تكوين الكارتلات والتراستات، وهي أشكال من العلاقات التعاقدية تربط الشركات المنتجة لسلعة ما فيما بينها للتحكم في الكميات والأسعار، أو لتقسيم الأسواق وإعطاء كل شركة منطقة نفوذ، وهي بلا شك تعاقدات تعمل على إكساب المتعاقدين نوعا من القوة الإحتكارية .. كان هدف لينين من الكتاب هو إثبات أن الرأسمالية تسير فعلا في الإتجاه الذي تنبأ به ماركس قبل نصف قرن، أي نحو السيطرة الإحتكارية للطبقة الرأسمالية، مؤكدا أن الثورة البروليتاريا العالمية صارت على الأبواب نتيجة الوصول إلى وضع لن يتحمله العمال والطبقات الفقيرة .. غير أن هذه الظاهرة نفسها – الإتجاه نحو الإحتكار –كانت في الوقت ذاتهتثير حنق منظري الإقتصاد الحر، فقد رأوا فيها تهديدا خطيرا للكفاءة الإقتصادية، وشنوا عليها الحربدورهم، مما أدى إلى استجابة حكومات الدول الرأسمالية بسن قوانين لحماية المنافسة ومنع الإحتكار، فصارت هذه التعاقدات الإحتكارية موضع تجريم قانوني، وبدا أن النظام الرأسمالي يعمل على تصحيح عيوبه، فبعد علاج مشكلة الكساد بالحل الكينزي تم حل مشكلة الإحتكار بالتشريع القانوني.

لكن سرعان ما تبين للإقتصاديين أن هناك بين حالة المنافسة الكاملة التي تسعى لها النيوكلاسيكيةحتى لا يستطيع أي طرف أن يؤثر في الأسعار، وبين حالة الإحتكار التي تتمثل في وجود منتج واحد يتحكم تماما في السعر، توجد مجموعة كبيرة من الحالات الوسيطة التي يمكن فيها لبعض المنتجين أن يمارسوا تأثيرا صغيرا او كبيرا على الأسعار ولا تقع أي منها تحت طائلة قوانين منع الإحتكار، فقد يكون لدى البائع ماركة مميزة ليس لها بديل مطابق، أو يكون لموقع نشاطه، أو شخصيته، أو مهارته في الإعلان، أثر في تميز المنتج الذي ينتجه أو الخدمة التي يؤديها مما يتيح له قدرة معينة على تقاضي سعرا أعلى مما كانت ستفرضه المنافسة الكاملة، وأطلقوا على هذا الوضع: المنافسة الإحتكارية.

وهناك وضع آخر، هو أن يتركسوق سلعة معينة زمام المبادرة لقائد يسيطر على نسبة ملحوظة من حجم الإنتاج ليقوم هو بتحديد السعر الأكثر ربحية للجميع .. هذا النوع من الممارسة الإحتكارية يحتاج لقدر من الذكاء وضبط النفس من كل المنتجين، لكنه لا يحتاج لأي شكل من أشكال الإتصال أو الإتفاق المباشر الذي تحظره قوانين منع الإحتكار.

لكن الوضع الأخطر والأهم هو إحتكار القلة، ففي صناعة السيارات الأمريكية وشركاتها الثلاث العملاقة، وفي صناعات النفط والصلب والكيماويات وإطارات السيارات وأدوات القطع والتشكيل والمعدات الزراعية والدواء ومكونات الحواسيب .. إلخ يوجد عدد قليل جدا، أو قليل نسبيا، من المنتجين، وتستخدم هذه الشركات الذكاء وليس التواطؤ المجرم قانونا، عندما يأخذ كل طرف في إعتباره عند تحديد أسعار منتجاته ما يحقق أفضل مصلحة للمجموعة، وببعض المناورات البسيطة يمكن لهم الوصول إلى السعر والربح الذي يحققه الإحتكار الكامل دون أن تتعرض أي منها للمسائلة القانونية.

إن التطور التكنولوجي هو الذي فرضاحتكار القلة الذي لا يمكن تجنبه والذي يؤدي إلى تركز إنتاج السلع المتطورة في أيدي عدد قليل من المنتجين، فقد أصبحت المنتجات ذات مستوى عال من التعقيد يتطلب تصميمها وجود إدارات كبيرة معقدة للبحوث والتطوير، تملك أجهزة وآلات متطورة،وتعمل لوقت طويل، وتستهلك موارد طائلة لتصميم المنتجات، وخطوط الإنتاج نفسها أصبحت تتكون من معدات وتجهيزات باهظة التكلفة، وهو أمر لا يستطيع معه صغار

المنتجين دخول هذه الأسواق، فلا مفر إذن من تركز الإنتاج في عدد قليل من الشركات الكبيرة، ففي أمريكا مثلا يأتي ثلثي الإنتاج الصناعي كله من حوالي ألف شركة تقريبا، والإتجاه نفسه تجده في كل الدول الصناعية المتقدمة .

لم يعد في وسع أحد أن يفترض أن الأسعار وحجم الإنتاج يمكن أن تكون في الوضع الامثل الذي تتحدث عنه النيوكلاسيكية، فهذه ليست سوقا تنافسية بأي شكل من الأشكال، فالأجور التي يتفاوض بشأنها عدد قليل من الشركات مع عدد محدود جدا من نقابات العمال، أو أسعار المدخلات في صناعة ليس فيها إلا عدد قليل من المنتجين يشترونها، ليس لها أية علاقة بما يفترض حدوثه في سوق حرة تنافسية، ودعاة الليبرالية الاقتصادية لا ينكرون ذلك، لكنهم يعدونه أمرا واقعا لا يمكن تغييره، وأصبح معترفا به وجزءا من مناهج تعليم الإقتصاد الكلاسيكي لطلاب الجامعات.

هكذا ظل الإحتكار مستهجنا، لكن إحتكار القلة بدأ يكتسب القبول، ما زال ينظر إليه على أنه وضع غير ملائم تماما للكفاءة وغيرمرحب به نظريا، لكنه ضروري وسيستمر وجوده وينبغي الإعتراف به والتعايش معه .

**

لماذا لم تندثر النيوكلاسيكية؟

إن هذه الظواهر التي ذكرناها، وغيرها مما لم نذكر، ليست مسائل عارضة قد يمكن تجاوزها نحو المنافسة الكاملة، فقد باتت تمثل سمات اصيلة في الرأسماليات المتقدمة، وقد توقفوا عن محاولة التغلب عليها، ويكاد ينحصر البحث في أفضل الطرق للتعايش معها .. لماذا إذن مازالت النيوكلاسيكية تتربع على عرش الفكر الاقتصادي الليبرالي؟ فكل الجامعات الغربية بلا استثناء تدرجها في مناهجها الدراسية على أنها أساس علم الاقتصاد، وإذا تعرضوا للانتقادات التي توجه لها فإنما يعرضونها على طلبة الدراسات العليا باعتبارها مجالات للبحث من أجل تحسين النظرية.

صحيح أنه لا يوجد في أي علم من العلوم تلك النظرية الكاملة التي تفسر كل شيء، لكن العلماء لا يعترفون إلا بنظرية يمكنها أن تعمل بكفاءة في نطاق معين[30]، ويحاولون أن يوسعوا نطاقها، أو أن يجدوا نظرية أخرى تغطي المجالات خارج هذا النطاق، أما نظرية تم إثبات خطأ فرضياتها الأساسية، وفشلت في التنبؤ بأغلب المتغيرات التي تحدث في مجالها، وتعجز عن تقديم توصيات فعالة لأهم المشاكل التي تواجه الظاهرة التي تتعامل معها، فلا نعرف علما – باستثناء علم الاقتصاد الحر – يعترف بها، ناهيك أن يعتبرها أساس هذا العلم ومحوره.

---

[30] لنضرب مثالا من علم الفيزياء، لقداستطاعت معادلات نيوتن أن تتنبا ومازالت بكل الحركات على الأرض، وامكنها تفسير مدارات كل كواكب المجموعة الشمسية عدا كوكب عطارد، فاعتمدت كنظرية علمية بها ثغرة تحتاج لمزيد من البحث للتغلب عليها، حتى جاء أينشتين "بالنسبية" التي تعتمد على مفاهيم مختلفة عن الفراغ والكتلة والجاذبية، وقدمت تفسيرا أكثر صحة من نظرية نيوتن، لكن معادلات نيوتن ظلت صحيحة في نطاق السرعات التي تقل كثير عن سرعة الضوء، ومازالوا يحسبون بها مسارات رحلات الفضاء الى القمر حتى الآن.

هناك سبب معروف في كل العلوم يؤدي لاستمرار النظريات العلمية بقوة تشبه القصور الذاتي لفترة من الوقت بعد ظهور بعض الوقائع التي تأبى الإنضواء تحت مظلتها، هو أن باحثي الدراسات العليا يعرفون أنه من الأسهل اختيار موضوعاتهم لحل مشاكل النظرية القائمة، فهذا يوفر احتمال أكبر لقبول أطروحاتهم، وسيجدوا العديد من المراجع التي تساعدهم في عملهم، وعدد أكبر من المشرفين المستعدين للإشراف عليهم، وممتحنين يقبلون إجازتهم للدكتوراه، بدرجة أفضل مما لو حاولوا تحدي النظرية .. فالأساتذة الكبار يعز عليهم الإعتراف بأنهم قضوا أعمارهم يسيرون في الإتجاه الخاطئ، وعندما يجاز الطلبة ليصبحوا أساتذة سيستمرون هم أيضا في السير بقوة الإندفاع في ذات الإتجاه، حتى يتراكم من الوقائع ما يضطرهم لإعادة التفكير .. هذا يحدث في كل العلوم، ولكن لم يحدث أبدا أن أصر العلماء لعدة أجيال على السير في اتجاه لم يواجههم فيه إلا فشل تلو فشل منذ الكساد العظيم، ولم تتجاوز النيوكلاسيكية حتى الآن هذا الفشل، ومع ذلك مازالوا يتمسكون بها.

يلقي "جالبريث" الضوء على هذه النقطة في كتابه "تاريخ الفكر الاقتصادي"، فهو يوضح أن تحدي النيوكلاسيكية هو في الواقع تحدي للأساس النظري الذي تقوم عليه الرأسمالية، والذي تستند عليه كل دعاوى العولمة، فإذا أخذنا في الاعتبار أن كل مراكز البحث ذات التأثير إما أنها تتبع مباشرة للشركات العملاقة أو لحكومات الدول الرأسمالية، أو هي أقسام للدراسات العليا في جامعات تعتمد في تمويلها على الشركات والحكومات،سندرك أن هناك مصالح مهولة تقف خلف النظرية وتدعمها، فالمسألة ليست مجرد بحث علمي عن الحقيقة .. إن النيوكلاسيكية لن تخسر موقعها في الدول الرأسمالية،فهي تقدم حلا لمشكلة السلطة في النظام الرأسمالي، فلا شك أن مؤسسات الأعمال العملاقة تمارس السلطة على نطاق واسع، على عمالها وأجورهم، وعلى الأسعار التي تفرضها على مورديها ومستهلكيها، وعلى ذوق المستهلكين من خلال الإعلان، وعلى النخبة السياسية بتحكمها في الإعلام ووسائل تشكيل الرأي العام .. وفي مواجهة الإتهام الذي يوجه إليها بسوء استغلال السلطة تعتصم هذه المؤسسات بتراث النيوكلاسيكية الذي يقول أن السوق هو الذي يحدد الأجور والأسعار ويوزع الأرباح، فإذا كان لكم شكوى فإنها من السوق وليس من الشركات، ولكن حذار، فاللعب في حرية السوق سيؤدي إلى إنهيار الكفاءة والخسارة ستكون من نصيب الجميع.

ستظل للنيوكلاسيكية اليد الطولى في علم الاقتصاد طالما استمرت الشركات الكبرى والملياردیرات من أصحاب المال هم المتحكمون في الاقتصاد، ولكن هذا لا ينبغي أن يمنعنا، نحن ضحايا هذا الوضع، من أن نتحدى هذه النظرية ونرفض الانصياع لتوصياتها.

* * * * *

الفصل الخامس

الكفاءة النيوكلاسيكية في اقتصاد متخلف

تدور شروط صندوق النقد، وهي ليست سوى الإجراءات المطلوبة لتبني النموذج النيوكلاسيكي، حول ثلاث محاور، المحور الأول هو مطالبة الدولة بالعمل على خفض عجز الموازنة العامة وعدم الإنشغال بمسألة الفقراء أو قضايا العدالة الاجتماعية[31]، والمحور الثاني يتعلق بتحرير السوق المحلي وانسحاب الدولة من كل الفاعليات الاقتصادية[32]، والمحور الثالث يشمل حزمة الاجراءات التي تعمل على دمج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي وفتح أسواقنا السلعية والمالية للإستثمار الأجنبي بدون قيود، وهذا هو موضوع الفصل السابع.

يتناول هذا الفصل مقولات النيوكلاسيكية التي يستند إليها الصندوق ليفرض علينا إنسحاب الدولة من تخطيط الاقتصاد وتوجيهه وترك قضية التنمية بالكامل للتفاعلات التلقائية التي تتم في سوق حرة، تحت زعم أن هذه التفاعلات وحدها ستحقق أعلى كفاءة وأفضل نتائج.

سنتجاهل هنا كل الانتقادات التي ذكرناها في الفصل السابقونفترض أننا، بشكل ما، نجحنا في إقامة سوق حرة مثالية تتمتع بكل الشروط التي لم تتحقق بعد في أي مكان، وأن الأمور في هذه السوق سارت فعلا بالطريقة التي تصفها النيوكلاسيكية، ووصلنا في النهاية إلى الأوضاع التي تريد السوق الحرة أن نصل إليها، فهل ستكون هذه الأوضاع هي ما نرغبه لأنفسنا؟ .. إن الذين يقبلون توصيات صندوق النقد والبنك الدولي ويعملون على تطبيقها عندنا يقولون أنهم يصدقون أن السوق الحرة هي السبيل لتحقيق أقصى كفاءة إقتصادية، فتتحق بذلك أعلى معدلات ممكنة للنمو، ونصل في أقصر وقت ممكن إلى الرخاء الذي سيعم على الجميع، وكلمة السر في هذا كله هي "الكفاءة الاقتصادية" .. دعونا أولا نحكي باختصار قصة هذه الكفاءة بلغة نيوكلاسيكية، ثم نعيد بعد ذلك صياغتها بلغتنا لنفهمها على حقيقتها ولنعرف ما إذا كانت ستحقق لنا ما نصبو إليه.

---

[31] عجز الموازنة العامة هو مقدار زيادة مصروفات الدولة عن إيراداتها، وهذا العجز يعد بالفعل مؤشر على تدهور الوضع الاقتصادي، ولما كان دعم سلع الفقراء وبرامج الرعاية الصحية والاجتماعية تمول من هذه الموازنة، فإن تراجع مخصصات الدعم والرعاية هو أحد الوسائل التي يشدد عليها الصندوق، وقد شرحنا في الفصل الثالث كيف تحط النيوكلاسيكية من أهمية مشكلة الفقر باعتبار أنها ستحل نفسها بنفسها في آليات السوق الحرة، لكنك لو فكرت بطريقة مختلفة فربما وصلت إلى أن خفض عجز الموازنة ينبغي أن يبدأ من بنود أخرى بعيدا عن هذه المخصصات.

[32] خصخصة شركات القطاع العام هو واحد من أهم الإجراءات في هذا المحور، وسنخصص الفصل التالي لعرض وجهة نظرنا في هذه القضية، لكن انسحاب الدولة من توجيه الاقتصاد يشمل توقفها عن القيام بمهام أخرى عديدة مرتبطة بتخطيط التنمية ووضع أولوياتها ثم استخدام الدولة لأدواتها المختلفة ولحزمة من الحوافز السلبية والإيجابية لتوجية الفعاليات الاقتصادية نحو تحقيق مهام خطة التنمية.

**

الكفاءة الاقتصادية بعيون نيوكلاسيكية

إن تحقيق أقصى كفاءة معناه أنك تحصل من مواردك على أفضل نتائج ممكنة، والنتائج المطلوبة من النشاط الاقتصادي هي تحقيق أقصى إشباع ممكن لحاجات المجتمع الحالية من السلع والخدمات، مع تحقيق أعلى معدلات لزيادة هذا الإشباع مع الزمن، وقد مر علينا في الفصل الثاني أن التحليل النيوكلاسيكي يقود إلى أن الحفاظ على شروط السوق المثالية والتزام الدولة بعدم التدخل في الفعاليات الاقتصادية سيؤدي إلى أن تعمل آلية الأسعار وحدها على توزيع الموارد بحيث تتحقق هذه الأهداف بأفضل مستوى ممكن.

في ظروف الحرية الكاملة فإن طلب المستهلكين هو وحده الذي سيقود سلوك المنتجين .. إذا زاد الطلب على سلعة معينة ارتفع سعرها، وعندما يرتفع سعر أي سلعة فإنها تحقق لمنتجيها أرباحا أعلى، لذلك يتجه إليها منتجون أكثر، فيعمل السوق بذلك على أن يكون لهذه السلعة أولوية في استخدام الطاقة الانتاجية والأصول الرأسمالية الموجودة في المجتمع، كما أن ارتفاع هامش الربح يُمكن من ينتج هذه السلعة من المنافسة على الموارد (المواد الخام والمعدات والعمالة المدربة والطاقة .. إلخ) فيدفعون فيها أسعارا أعلى ليقتنصوها من أيدي هؤلاء الذين ينتجون سلعا لا تحظى بطلب المستهلكين بنفس الدرجة، باختصار: ستتجه موارد المجتمع أولا لإنتاج السلع التي تكون أسعارها أعلى ما يمكن بالنسبة لتكلفتها (هذا هو معنى أنها تحقق أعلى هامش ربح)، الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى أن مجمل الموارد ستنتج كمية من المنتجات لها أعلى قيمة ممكنة مقومة بأسعار بيعها في السوق، وتقول لنا النيوكلاسيكية أن السوق بذلك تكون قد حققت أقصى كفاءة .. إستخدمت الموارد لتقديم أكبر كمية منتجات.

إذا تمعنت في التحليل السابق ستجد أن النتيجة الواضحة هي أن آليات السوق الحرة تؤدي إلى أن يحقق المنتجون أعلى أرباح ممكنة[33]، لكن المفروض أن هدف النظام الاقتصادي هو إشباع حاجات المواطنين في الحال وفي المستقبل، فمن أين جاء الاقتصاديون الليبراليون بفكرة أن ما تحققه سوقهم هو كفاءة إقتصادية؟

بالنسبة لإشباع الحاجات الحالية يرون أن سعر السلعة هو مقياس ملائم لمنفعتها أو للإشباع الذي تحققه لمستهلكها[34]، فإذا كان المرء على استعداد لأن يدفع مائة جنية في سلعة ما بينما لا يكون راغبا في شراء سلعة أخرى إذا زاد سعرها عن خمسين جنيها، فمعنى هذا أن منفعة السلعة الأولى له هي ضعف، أو أكثر، من منفعة السلعة الثانية، ومادام السعر يعكس منفعة السلعة فإن استخدام ذات الموارد في إنتاج سلعة أغلى ثمنا معناه أننا حققنا من هذا الاستخدام منفعة أعلى، والنظام الذي يؤدي إلى أن تُستخدم موارد المجتمع في إنتاج كمية من السلع يكون مجموع أثمان بيعها أعلى ما يمكن هو بالضبط النظام الذي يحقق لهذا المجتمع أعلى منفعة من موارده.

---

[33] يبدو هذا أمرا طبيعيا، فقد وُضعت النظرية لتبرير والدفاع عن النظام الرأسمالي الذي بنته البورجوازية بعد أن حققت إنتصارها وأعادت صياغة المجتمعات الأوروبية على الصورة التي تحقق مصالحها.

[34] إن منفعة الشيء ليست هي بالضبط قدرته على إشباع الاحتياجات، لكن الفرق بين المدلولين لا أثر له بالنسبة لهذة المناقشة، لذلك سنستخدمهما بالتبادل حسب السياق كما لو كان لهما نفس المعنى.

أما فيما يتعلق بهدف تحقيق أعلى معدل لزيادة إشباع الاحتياجات في المستقبل فإن هذه الآليات التي تؤدي لحصول المنتجين على أعلى أرباح ممكنة هي التي ستمكنهم من مراكمة هذه الأرباح واستخدامها في زيادة قدرتهم الإنتاجية، وزيادة القدرة الإنتاجية ستؤدي طبعا إلى زيادة الإنتاج وارتفاع مستوى إشباع الاحتياجات.

هذا هو باختصار ما يرمي إليه الاقتصاديون النيوكلاسيكيون من قولهم أن السوق الحرة تحقق أعلى كفاءة إقتصادية.

**

السعر والمنفعة

تستند الكفاءة النيوكلاسيكية على مقولة أن السعر مقياس مناسب للمنفعة، فإذا كانت هذه الفكرة غير صحيحة فلن يمكننا التسليم بأن توازن السوق الحرة سيكون دائما عند الكميات والأسعار التي تحقق أقصى إشباع لاحتياجات الناس.

لو كنا نتكلم عن شخص واحد فمن المعقول أن نفترض أن ما يدفعه في سلعة معينة يصلح كتعبير عن منفعتها له مقارنة بما تحققه السلع الأخرى التي يشتريها بأسعار أعلى أو أقل (معقول، لكنه ليس دائما صحيحا، ففي أحيان كثيرة تحصل على منفعة أعلى من سلعة تشتريها بسعر أقل لأن هذا هو ثمنها في السوق الذي تقرر بناء على رغبات الآخرين ومنافعهم)، لكن عندما يكون الكلام عن المجتمع كله فمن الخطأ الجسيم أن نأخذ سعر الشيء كمقياس لمنفعته.

كيف يتحدد سعر سلعة ما في السوق؟ .. هناك كمية معروضة يتنافس عليها المشترون، هذا يشبه ما يحدث في صالة المزادات، يحصل على السلعة من يدفع أعلى سعر[35]، وهذا لا يعني أنها تحقق له منفعة أكبر مما تحققها للآخرين، فنحن لا نستطيع أن نقول بأن كل هؤلاء الذين خرجوا من المنافسة ولم يشتروا السلعة قد فعلوا ذلك لأن منفعتها لهم أقل من منفعتها لهؤلاء الذين اشتروها، بعضهم خرج من المنافسة لأن دخله أقل من أن يسمح له بشرائها مع أنها ستحقق له منفعة كبيرة، ربما أكبر من تلك التي تحققها لمن اشتراها بالفعل (وهذا يعني أننا لو مكناه من الحصول عليها بدلا من هذا الذي اشتراها سنكون قد زدنا من المنفعة الإجمالية للمجتمع)، وبعضهم خرج لأن مسؤلياته تحتم عليه إنفاق دخله المحدود على أشياء أهم له ولعائلته .. من الخطل أن نقرر ببساطة أن منفعة السلعة لمن اشتراها أكبر من منفعتها لمن عجز عن شرائها.

وفي نفس الوقت لا يمكن القول بأن كل السلع والخدماتالمتساوية السعر تحقق نفس المستوى من إشباع الاحتياجات لكل الناس،فعندما تجد رجلا ميسورا على استعداد لشراء قطعة من الحلوى بخمسة جنيهات يقدمها لطفلة، بينما الفقير يشتري بنفس المبلغ خبزا لإطعام كل أطفاله، فإن هذا لا يعني أبدا أن الرجلين قد حققا منفعتين متساويتين، وإذا فكرت في سلوك الناس حولك فربما تجد شابا ثريا يتخذ بدون تردد طويل قرارا بشراء قارب شراعي بمبلغ مائة ألف

[35] هذا قانون طبيعي تعرفه حتى بائعة الجرجير، فعندما يشعر البائعون أن ما لديهم ينفذ بسرعة بينما هناك من يريد شراء السلعة ولا يجدها فإنهم يبادرون بعفوية وتلقائية إلى رفع السعر دون حاجة لدراسة علم الاقتصاد.

جنيه ليستخدمه في عطلته الصيفية، وشابا آخر من الطبقة الوسطى يكافح لعدة سنوات لجمع مائة ألف جنيه لشراء الشقة التي ستمكنه من الزواج، في الوقت الذي يفقد فيه شاب فقير حياته لأنه عجز عن تدبير نفس المبلغ لإجراء جراحة حساسة، لا يمكن لعاقل أن يقرر أن ممارسة رياضة القوارب الشراعية والزواج والحفاظ على الحياة هي حاجات متساوية القيمة لمجرد أن إشباعها يتطلب دفع نفس الثمن.

إذا أخذنا هذه المسألة في اعتبارنا فسنفهم، على سبيل المثال، لماذا كان الاقتصاديون يتحدثون عن معدلات مرتفعة نسبيا لنمو الناتج القومي المصري في السنوات الأخيرة لحكم حسني مبارك، بينما كانت الغالبية العظمى من المصريين يشعرون بتدهور مستوى معيشتهم، فالناتج القومي الإجمالي يتم حسابه في الحسابات النيوكلاسيكية على أساس إجمالي أثمان السلع والخدمات التي أنتجها كل المنتجين في المجتمع، دون أي تفرقة بين سلعة وأخرى (ضرورية أو كمالية)، أو بين مشتر وآخر (غني أو فقير)، فمبيعات الحلوى تقدر بأسعارها، ومبيعات الخبز تقدر بسعره، دون أي تفرقة بينهما، ومشروعات الإسكان الإقتصادي تقدر حسب أسعار بيع وحداتها، والمنتجعات السياحية تقدر حسب أسعار بيع وحداتها، وخدمات التعليم تقدر حسب المصروفات التي دفعها التلاميذ، وأفلام السينما تقدر حسب أسعار التذاكر التي بيعت لمشاهدتها، وهكذا بالنسبة لكل السلع والخدمات، ويضاف كل هذا إلى بعضه فنحصل على الناتج القومي الإجمالي، وأي زيادة في هذا الناتج تعد شيئا جيدا، بغض النظر عن نوع المنتجات التي زاد إنتاجها وعن من الذي استهلك هذه المنتجات، ومعدل زيادة الناتج القومي المحسوب بهذه الطريقة هو معدل النمو الاقتصادي من وجهة نظر النيوكلاسيكية.

إن كل هذه السفسطة النيوكلاسيكية عن الكفاءة الاقتصادية التي تعمل في صالح كل الناس هي كلام لا معنى له طالما أن المقياس الوحيد المستخدم في قياس الكفاءة لا يعتمد إلا على اسعار البيع والشراء في سوق حرة.

**

الإحتياجات التي تشبعها السوق الحرة

إن مفهوم المنفعة هو مفهوم غامض، وهو ذاتي جدا، فلكل شخص مقياسه الخاص في تقدير منفعته من سلعة معينة، والتحليل النيوكلاسيكي نفسه لا يمكن له أن يعتمد عليها في بناء نماذجه وإجراء حساباته، وإنما يعتمد على مفهوم الطلب، فما هو هذا "الطلب" الذي يقود عملية توزيع الموارد؟ .. الطلب هو استعداد المستهلك لدفع سعر معين في سلعة معينة، هذا هو ما يظهر في التحليل النيوكلاسيكي، فهو يتعامل مع استعداد المستهلك للدفع، وليس مع منفعته أو إحتياجاته[36]، وهذا الاستعداد غالبا ما يتوقف على دخله أو ملائته المالية، فلو سالت نفسك لماذا يرتفع سعر حجر "الماس" إرتفاعا مهولا مقارنة بالخبز، فلن تجد جوابا إلا أن هناك بعض الأثرياء لديهم الاستعداد لدفع هذه المبالغ الطائلة لاقتناء هذه الحجارة اللامعة، لكن هذا لا يعني أن المجتمع يحتاج إلى الماس أكثر مما يحتاج للخبز، في الواقع لن يعاني المجتمع أية معاناة إذا اختفى الماس تماما .. سيأتيك الرد جاهزا: الماس أندر من الخبز، والندرة تولد القيمة .. لن ندخل في جدل

[36] هذا يشبه حكاية جحا، الذي ضاع منه دينار في منطقة مظلمة، فذهب ليبحث عنه تحت عامود الإنارة، لأن البحث في النور أسهل من البحث في الظلام.

فلسفي حول العوامل التي تولد القيمة، لكن هذا المثال الذي ضربناه يوضح أن ارتفاع سعر شيء ما لا يعني أنه يحقق للمجتمع منافع أكثر مما يحققها شيء سعره منخفض، وإذا كانت القيمة تتولد حقا من الندرة فسيقودنا ذلك لاعتبار أن الهواء الذي نتنفسه لا قيمة له لأنه موجود بوفرة كبير لدرجة أننا نحصل عليه مجانا.

الطلب إذن لا يعبر عن احتياجات المجتمع الفعلية، ناهيك أن تكون هذه الاحتياجات ضرورية، فالسوق يستوي عنده أن تكون السلعة ضرورية أو كمالية أو ترفية ما دام هناك من يرغب في شرائها[37] .. السعر الذي ينتج عن توازن العرض والطلب لا يعبر عن مدى أهمية هذه السلعة للمجتمع أو حاجته إليها، بل يعبر عن مدى استعداد هؤلاء الذين يملكون المال لأن يدفعوه للحصول عليها، وهذا يعني بكل بساطة أن السوق الحرة ستعمل على توجيه الموارد لإنتاج السلع الي يريدها الأثرياء، ولن يتجه إلى سلع الفقراء إلا بعد أن ينتهي طلب الأثرياء على كل ما يحتاجونه .. هذه نقطة مهمة عندما يدور الحديث عن مجتمع يشكو من أن موارده لا تكفي كل إحتياجاته، لأن هذا الوضع سيؤدي لأن توفر السوق كل احتياجات الأثرياء، الضرورية والكمالية والترفية، على حساب حرمان الفقراء من جزء من احتياجاتهم الضرورية ..هذا والحمد لله ليس هو ما يحدث الآن في الأسواق، ليس لأن تحليلنا غير سليم، ولكن لأن هذه الأسواق كلها ليست أسواقا "مثالية"، والفضل لله وحده في ذلك، أما الإقتصاديون الليبراليون فيسعون لأن يجعلوا الأسواق مثالية (حسب فكرتهم عن المثالية)، ولو نجحوا، لاقدر الله، فستظهر صحة ما نقول.

أماالزعم الشائع الذي يقول أن حرمان الفقراء هو وضع مؤقت ريثما يتمكن المنتجون من مراكمة أرباح تؤدي إلى توسع الطاقة الإنتاجية كي تغطي كل احتياجات الأغنياء، وبعدها ستتجه الطاقات الإنتاجية الجديدة إلى احتياجات الفقراء، بدعوى أنه حتى لو كانت أرباح المنتجين من سلع الفقراء أقل فإنهم لن يتركوا قدراتهم الإنتاجية معطلة، بل سيقبلون على إنتاج السلع منخفضة الربحية التي تكون في نطاق قدرة الفقراء على الدفع .. هذا الزعم يكذبه تطور الإنتاج في الدول المتقدمة خلال قرنين من سيادة النظام الرأسمالي والسوق الحرة، فكلما شارفت حاجات الأغنياء على الوصول إلى مستوى الإشباع الكامل سارع المنتجون بتطوير منتجات جديدة تخلق حاجات ترفية إضافية للأثرياء، فهم ينتجون سيارات أكثر فخامة بدلا من التوسع في صناعة السيارات الرخيصة، ويقيمون مجمعات سكنية مغلقة ذات خدمات أرقى بدلا من أن يتجهوا للإسكان الإقتصادي .. وهكذا، لم تصل الإقتصادات المتقدمة حتى الآن إلى تلك المرحلة التي يتكلمون عنها، مرحلة إشباع كل احتياجات الأغنياء ثم توجيه الطاقة الإنتاجية الجديدة إلى احتياجات الفقراء.

**

إحتياجات مجتمع متخلف يسعى إلى التنمية

[37] في الغالب الأعم تحقق السلع التي يشتريها الميسورين نسبة ربح أعلى من تلك التي يشتريها الفقراء لأسباب لا يتسع المقام للخوض فيها، لكنها تدور حول نفس فكرة صالة المزاد والمنافسة على الموارد، وهذا لا يمنع من بعض الإستثناءات أحيانا وفي ظروف خاصة تؤدي لوجود سلع رخيصة مما يحتاجها الفقراء وتحقق نسبة ربح جيدة، لكنها حالات قليلة جدا يمكن إهمالها تماما دون تأثير على التحليل الذي نقوم به.

عرضنا في الفصل الثالث كيف أن الحل الليبرالي لا يعطي اهتماما لقضية العدالة الاجتماعية، بينما مجتمعاتنا، وغالبية المجتمعات الشرقية، تضعها في مرتبة عالية ضمن أولوياتها، وهو أمر نابع من ثقافتنا الموروثة وقيمنا المغروسة في وجداننا الجمعي، قبل أن يكون جزء من مقتضيات الإيمان الإسلامي والمسيحي، وحتى إذا نحينا هذه النقطة جانبا (لأن بحث دور الثقافة ونسق القيم في تشكيل النظام الاقتصادي يخرج عن نطاق هذا الكتاب[38]) فإننا من منظور احتياجات التنمية وحدها سنجد أن السوق الحرة لا تعمل لصالح تحقيق أهدافنا الاقتصادية، وسنعرض في الفصلين القادمين أهمية القطاع العام المملوك للدولة في تحقيق التنمية، وللأضرار المحققة التي ستصيب جهود التنمية في مقتل نتيجة دمج اقتصادنا في الاقتصاد العالمي دمجا كاملا بدون أي ضوابط أو قيود، ففي هذا الفصل نركز على الأضرار التي ستعرقل جهود التنمية نتيجة تبني مفهوم الكفاءة النيوكلاسيكي الذي يوجه السوق الحر لتغطية طلب الطبقات العليا مع التضحية باحتياجات الطبقات الوسطى والدنيا.

كل تجارب الدول التي أمكنها تجاوز حاجز التخلف بعد أن إنتهت أوروبا من بناء قدراتها الصناعية، من أول اليابان التي بدأت نهضتها في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وحتى الصين التي تمثل الآن التحدي الأكبر أمام التفوق الأمريكي، تُعلمنا أن البداية يجب أن تكون من توفير الاحتياجات الضرورية للشرائح الدنيا من المجتمع، فممن تتكون هذه الشرائح، وما هي احتياجاتهم الضرورية، ولماذا نصر على أن توفير هذه الاحتياجات هو شرط لإحداث التنمية، لن تتحقق بدونه؟

الشرائح محدودة الدخل في بلد متخلف تكون الأغلبية الساحقة من سكانه، ففي مصر يعيش 60% من الناس تحت خط الفقر، و20% من السكان لا يصنفون على أنهم تحت خط الفقر، ومع ذلك يعجزون عن توفير تعليم ملائم ورعاية صحية كاملة لهم ولأبنائهم، والطبقة الوسطى تمثل الآن أقل من 10% من السكان، والشريحة الدنيا منهم لا تستطيع توفير احتياجاتها الضرورية إلا بمعاناة شديدة .. إن الاحتياجات التي نعدها ضرورية هي تلك التي تقدم الحد الأدنى اللازم لبناء مواطن منتج وفعال وقادر على المساهمة في جهود التنمية، الغذاء والكساء والسكن والعلاج والمواصلات، بالإضافة إلى أفضل تعليم ممكن للجميع، فبدون توفير هذه الاحتياجات الضرورية لن يكون لدينا القدرة على زيادة الانتاج وتطويره، فقد كان الشرط الحاسم الذي تمكنت من توفيره كل الدول حديثة النمو هو نظام فعال للتعليم العام على نطاق واسع ليخلق قاعدة من المواطنين القادرين على اكتساب المعرفة الفنية الضرورية لإنتاج جيد، والذي يمكنه أن يفرز عددا كبيرا من النابهين والنابغين الذين يقومون بنقل وتطويع التكنولوجيا للاحتياجات المحلية وصياغة نظام الانتاج المناسب لظروفنا، ولا يأتي توافر رأس المال إلا في مرتبة أدنى من الأهمية، فرأس المال لا يعمل بنفسه، ووظيفته هي تقديم أدوات العمل للعاملين من عمال عاديين وفنيين وخبراء، والمجتمعات التي تحققت بروح النهضة أمكنها التغلب على عقبة قلة رأس المال باللجوء إلى تكنولوجيات كثيفة الاستخدام لليد العاملة، وأمكن بهذه الوسيلة تحقيق تراكم

[38] ومع ذلك ينبغي أن نلفت نظر القارئ إلى أن جوهر النقد الذي نقدمه هنا ينبع من أننا نرى أن للمجتمع حقوقا ومصالح تعلو على المصالح الفردية، ويجب أن تقدم عليها إذا اختلفت عنها، وهذا هو الوضع في المجتمعات المتخلفة، فضروريات التنمية تتطلب التضحية برغبات الأثرياء في الحصول على بعض الكماليات، وذلك بهدف زيادة معدل الادخار في المجتمع، ريثما يتم زيادة القدرة الانتاجية إلى المستوى الذي يوفر الحاجات الأساسية للمجتمع، وهي وجهة نظر لا تعترف بها الليبرالية بسبب إختلاف منظومتها القيمية، وقد ألمحنا إلى أثر الموقف الفلسفي من علاقة الفرد بالمجتمع على التوجه الاقتصادي، لكن الأمر أعقد من نعطيه حقه هنا، ويحتاج إلى مؤلف مستقل.

رأسمالي لتطوير الصناعة، ولكن الدول التي توافر لها رأس مال كبير، من البترول مثلا، دون أن تمتلك قاعدة سكانية منتجة، ظلت تعيش عالة غيرها.

وإذا كان عجز السوق الحرة عن توفير الغذاء والسكن والعلاج للشرائح الدنيا وأضراره على جهود التنمية هي مسألة واضحة لا تحتاج لمزيد بيان، فإن التعليم والتدريب بالذات لا ينبغي أن يترك تحت رحمة المبادرات الفردية للسوق، فالسوق يقوده الربح، وسيكون التعليم الجيد من نصيب القادرين على الدفع، وهذا يؤدي لمشكلة مزدوجة، فهذا التعليم لن يستطيع أن يخلق القاعدة الواسعة من المتعلمين من كل التخصصات والمستويات الذين تحتاجهم خطط التنمية، وهو من جهة أخرى يُضيق من مجال إفراز النخبة المتفوقة، ويستبعد الكثير من النابغين من أبناء الطبقتين الوسطى والدنيا، الذين كان من الممكن أن يصبحوا من الباحثين القادرين على نقل وتوطين التكنولوجيا من خلال جهد إبداعي دؤوب، وهذه النخبة من النابغين كانت في كل التجارب حديثة النمو هي القائد الحقيقي لعمليات النهضة والتنمية.

أما حكاية أن تراكم الأرباح في المراحل الأولى سيؤدي إلى زيادة الاستثمار المنتج في المراحل التالية فهي مقولة مبتذلة لايقود إليها إلا تحليل سطحي قصير النظر، أما شواهد التجربة، عندنا وفي كل الدول المتخلفة، فتقول بغير ذلك، ونحن نذكر الحقبة الليبرالية في مصر في الفترة من 1923 إلى 1952، والتي توجهت فيها الدخول الكبيرة للشرائح العليا من المصريين (مع استثناءات قليلة) إلى زيادة الاستهلاك من السلع المستوردة[39]، وإلى المضاربة على أسعار الأراضي الزراعية والأصول العقارية، ولم تتجه إلى الصناعة بقدر يذكر، وعندما حاول عبد الناصر في الخمسينات تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار الصناعي فشل فشلا ذرسعا[40]، أما ملياردیراتنا الجدد الذين ظهروا بعد أن تبنت حكوماتنا سياسة التحرير الاقتصادي الكامل فإن الأرباح التي كونوها في الوطن انضمت إلى رؤوس الأموال العالمية التي تلهث في أسواق العالم بحثا عن الربح حيثما كان، واستثماراتهم في مصر لم تعد تمثل إلا الجزء الأقل من مجمل إستثماراتهم.

باختصار: آليات السوق الحرة لا يمكنها أن تحقق الكفاءة الاقتصادية عندما يكون الهدف هو تنمية مجتمع متخلف.

* * * * *

[39]إستخدم الرأسماليون الأوائل في أوروبا أرباحهم في توسيع قاعدتهم الإنتاجية لأنه لم تكن هناك سلعا أفضل مما في سوقهم يستوردونها من الخارج، فقد كانت صناعتهم هي الأكثر تقدما، أما الآن فإن أثرياء الدول المتخلفة يحولون أرباحهم من العمل في السوق المحلي إلى الدول المتقدمة ليشتروا بها سلعا ترفية أو عقارات في الخارج.

[40]في محاضراته في موضوع "إقتصاديات التنمية" التي ألقاها البروفيسور ريتشارد إيكاس على طلبة الدراسات التمهيدية للدكتوراة بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وهو واحد من ألمع الأسماء في هذا التخصص، تعرض لتجربة مصر في الستينات، وكان رأيه أن عمليات التأميم والمصادرة التي لجأ إليها النظام منذ 1961 لم تكن نتيجة أي ميول إشتراكية عند عبد الناصر، فقد كانت هذه تجربة رأسمالية دولة لا تجربة إشتراكية، وقد لجأ إليها عبد الناصر حتى يمكنه توجيه الاستثمارات الى تنمية الانتاج الصناعي، وكان رأي بروفيسور إيكاس أن هذا كان قرارا عقلانيا سليما من وجهة نظر تنموية، بغض النظر عن عيوب التنفيذ ومشاكله.

الفصل السادس:

دفاع عن القطاع العام

ليس هذا الفصل مجرد دفاع عن القطاع العام، إنه دفاع عن دور الدولة وواجبها في تخطيط الفاعليات الإقتصادية وقيادة جهود التنمية، ولأن تصفية القطاع العام هو واحد من أهم شروط صندوق النقد الدولي، وهو أيضا واحد من أهم توصيات نظرية السوق الحر، سنعالج في ما يلي الأسباب التي تدعونا لاعتبار الدفاع عن القطاع العام واحدا من القضايا التي يجب أن توليها القوى الوطنية أكبر إهتمام.

عندما نتكلم عن القطاع العام تقفز إلى ذهن البعض فورا صورة مصر الناصرية، ويعود إلى ذاكرته كل ما قيل عن فشل هذه التجربة[41]، ولا أدري لماذا لا يتحدث أحد عن التجارب الناجحة التي اعتمدت على القطاع العام، الصين أو ماليزيا أو تايوان أو البرازيل .. إلخ،باختصار: كل الدول حديثة النمو .. أو حتى عن فرنسا العتيدة النمو؟! .. التجربة الناصرية ليست هي التجربة الوحيدة التي يمكن استحضارها للتعرف على دور القطاع العام وأهميته، وفي يقيننا أن فشل القطاع العام في مصر يرجع في الأساس إلى فشل النظام السياسي الناصري، لكن هذه قضية أخرى.

وكل التجارب التي استطاعت دخول عصر الصناعة منذ أواخر القرن التاسع عشر، أي منذ أن اكتملت الهياكل الإنتاجية لدول الغرب المتقدمة، تقول لنا أن أمة واحدة لم تتمكن من الإقلاع بدون الاعتماد على الدولة في إقامة الكيانات الصناعية الاستراتيجية، بما في ذلك اليابان.[42]

نحن بالطبع لا نرى أن القطاع العام هو الأصل، توجد بالفعل بعض المجالات التي لابد أن تتحمل الدولة مسئوليتها، وبعضها الآخر قد تضطر الدولة في مرحلة الإقلاع لأن تقوم بإنشائها وإدارتها لفترة معينة، لكنالمبادرات الخاصة لا يمكن إنكار دورها، فهي في الواقع قاطرة الابتكار والإبداع، ولا يمكن للقطاع العام أن يغني عنها، لكن المشكلة تظهر عندما تتبنى النخب الحاكمة أفكارا ليبرالية، فتنسحب الدولة تماما من القطاعات الإنتاجية، وتبيع ما تملكه منها فعلا، وتترك قضية التنمية بالكامل لتعتمد على دافع السعي لتحقيق الأرباح التجارية التي تحرك وحدها شركات القطاع الخاص.

---

41 لا ننكر أن تجربة مصر مع القطاع العام في الستينات عانت كثيرا من السلبيات، لكن النقد الذي وجه إليها لم يكن بريئا، فقد تجاهل كل الإيجابيات تقريبا، ولم يكن تقييما موضوعيا بقدر ما كان تبريرا لسياسة السادات في الإنفتاح "السداح مداح"، التي كانت في حقيقتها تسليما لمقدرات الاقتصاد المصري لأمريكا التي "لديها 99% من أوراق اللعبة" حسب زعمه.

42 الإستثناء الوحيد الذي أعرفه هو تجربة كوريا الجنوبية، التي اكتفت فيها الدولة بتملك كل البنوك، واستخدمت احتكارها للتمويل، بالإضافة إلى بعض الأدوات الأخرى، في التركيز على الصناعات الاستراتيجية وتوجيهها للمجالات التي تحتاجها التنمية ودعمها في مواجهة المنافسة الدولية، أما اليابان فقد بدأت نهضتها الاقتصادية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بشركات صناعية أقامتها الدولة، ثم تركتها للقطاع الخاص بعد أن استوت على عودها.

ويبني الإقتصاديون الليبراليون المتأثرون بالنيوكلاسيكية رفضهم للقطاع العام على عدد من المقولات التي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- إن شركات القطاع العام هي بالضرورة كيانات مترهلة متدنية الكفاءة، لأن من يديرونها موظفون يتقاضون رواتبهم بانتظام ولا يسعون لتحقيق أفضل ربح لشركاتهم، والربح هو المؤشر الذي يعني أن المنتجات لها قيمة أكبر من الموارد التي استهلكت في إنتاجها، والفرق بينهما هو القيمة التي أضافتها الشركة للإقتصاد القومي، وهي التي ستساهم في التراكم الرأسمالي الذي يستخدم في توسيع القاعدة الإنتاجية، وهذه الموارد لو كانت تحت يد القطاع الخاص، الذي يسعى لزيادة ثروته، لحقق منها فوائض أكبر، واستخدمها في توسيع أعماله بمعدل أسرع، وهذا في مصلحة الجميع.
- والدولة هي التي توجه شركات القطاع العام وتضع لها أهداف الإنتاج، ومسئولي الدولة تحركهم دوافع سياسية، بينما السوق يتحرك ليلبي طلبات المستهلكين، أي أن الشركات التي تخضع لآليات السوق ستكون أقدر على خدمة المجتمع وإنتاج إحتياجاته من تلك التي تخضع لتوجيهات وضغوط السياسة.
- إن الدولة، باعتبارها مالك شركات القطاع العام، ستميل إلى حمايته من المنافسة، من خلال القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية، فتعطيه بذلك مركزا إحتكاريا يضر بآليات السوق وقدرتها على التخصيص الرشيد لموارد المجتمع.

سنقوم بإذن الله بتفنيد هذه المزاعم، لكن علينا أولا أن نوضح الدور الذي نريده للقطاع العام حتى يتضح لنا مدى تهافت الاعتراضات التي يسوقها أنصار الحل الليبرالي.

**

لماذا ندافع عن القطاع العام

نحن ندافع عن القطاع العام من منظور إسلامي، ومن هذا المنظور يختلف موقفنا عن موقف التجارب الاشتراكية التي تتحفظ على النشاط الفردي بدرجات متفاوتة، بدءا من الماركسية التي ترى أن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي منبع كل الشرور الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وما الإشتراكية عندها إلا مرحلة إنتقالية ريثما يتم تصفية كل النشاط الإنتاجي الخاص، ثم تنتقل إلى الشيوعية التي تسود فيها الملكية العامة أو التعاونية لكل وسائل الإنتاج، حتى نصل للإشتراكيات الأقل تطرفا، التي تسمح بالنشاط الخاص، لكنها تضع له سقفا لا يمكنه أن يتخطاه، أما نحن فلا توجد لدينا أية تحفظات على النشاط الخاص مادام ملتزما بالأحكام الشرعية في معاملاته، وهذه الأحكام لا تضع له سقفا ولا تمنعه من العمل في أي مجال، باستثناء المجالات التي تقدم منتجات ضارة بالناس، ولا تحدده إلا بالحدود التي تضمن المنافسة الشريفة العادلة، أما القطاع العام فنحن نحتاج إليه لأن هناك مجالات مهمة جدا للتنمية الحقيقية، كما سنوضحه فيما بعد، مما يعجز القطاع الخاص عن الدخول فيها، أو لا يرغب في ذلك لأنها لا تحقق له أرباحا مجزية أو تكتنفها مخاطر عالية، كما أن تحقيق العدالة الاجتماعية تعجز عنه آليات السوق وحدها، وقد تطرقنا لهذه النقطة في نقدنا للنيوكلاسيكية، وسنزيدها إيضاحا في ما بعد، فلابد من أن تتصدى الدولة لتلك المهمة، وشركات القطاع العام واحدة من أهم الأدوات في هذا الصدد.

والتجارب الاشتراكية التي يضربون بها المثل لفشل القطاع العام هي كلها تجارب اعتمدت على نظم شمولية، لا تعترف بالتعددية، ولا تسمح إلا بوجود حزب واحد يتبنى فكرها، وتعتبر كل الاتجاهات الأخرى ضارة بمصالح الأمة، فتقمعها وتحظر أي نشاط سياسي لمن يتبناها، أما نحن فننطلق من الموقف الذي يعتقد أن النظام الإسلامي لا يمكنه أن يقوم إلا باختيار الجماهير له[43]، دون أي حظر على التيارات السياسية الأخرى، التي نعتقد أن استمرار وجودها مفيد لتخصيب الفكر وترشيد الأداء، ونحن لا نقبل بقمع أي اتجاه سياسي وطني مهما كان انتماؤه الفكري، ونخوض معه منافسة سياسية لكسب ثقة الجماهير، ومثل هذا النظام سيتلافي بإذن الله الكثير من أمراض القطاع العام التي نتجت عن أحادية السلطة، وسنفصل هذه النقطة في حدود هذا البحث في موضعه.

**

القطاع العام والتنمية الإقتصادية

عندما نلفت الانتباه إلى ضرورة تدخل الدولة بإقامة وحدات إنتاجية يجادلنا الليبراليون، وبعض الإسلاميين الذين صدقوا أن النيوكلاسيكية نظرية علمية، مذكرين إيانا بأن دول الغرب الصناعية المتقدمة قد بنت نهضتها الإقتصادية على أكتاف القطاع الخاص وحده، مستدلين بذلك على خطأ دعوانا.

لكن دول أوروبا بنت صناعتها في ظروف مغايرة تماما لما تواجهه الشعوب المتخلفة الآن، فالاكتشافات العلمية التي بدأت عمليات التصنيع في أوائل القرن السادس عشر كانت تتسم بقدر من البساطة بحيث كان يكفي لتطبيقها التكنولوجيا المتوفرة في الورش الحرفية، ولم يتطلب الأمر إلا بعض التطوير في الأدوات والمهارات التي كانت موجودة فعلا، وهؤلاء الرواد الذين بدأوا تنظيم خطوط الإنتاج الجديدة لم يكونوا يواجهون أية منافسة في الداخل أو من الخارج، فلم يكن أحد يتقدمهم، كانوا يجربون ويتعلمون من فشلهم ويتقدمون رويدا رويدا، وكان المستهلكون يصبرون عليهم، إذ لم يكن لديهم أية بدائل أخرى، فلم تكن هناك سلع مستوردة تنافس الانتاج المحلي، وبالتدريج تمكن الناجحون من مراكمة رؤوس أموال كافية لمواصلة التقدم والاستفادة من كل جديد، وخطوة خطوة تطورت الصناعة خلال أربعة قرون تطورا كبيرا، أصبحت المنتجات بالغة التعقيد، يحتاج تصميمها وحده لاستثمارات قد تصل أحيانا لعدة مليارات من الدولارات، وتضخمت رؤوس الأموال اللازمة لبناء الشركات الكبيرة التي تبلغ أصولها عشرات من مليارات الدولارات، وصار لديهم الخبرات التنظيمية التي يديرون بها كيانات يبلغ عدد العاملين فيها بضعة مئات من ألوف العمال، وتمتلك هذه الشركات إدارات للبحوث والتطوير يعمل فيها بعض من أنبغ العلماء، ليقدموا اختراعات جديدة، أو يحسنوا من طرق إنتاج السلع القديمة .. فما الذي يمكن أن يحوزه قطاعنا الخاص من كل هذا؟ .. كيف يمكن تصور أن يتمكن رجال الأعمال الوطنيين من إقامة صناعة تصمد وحدها في وجه هذه المنافسة؟

---

[43] فصلنا الكلام في هذه النقطة في الباب الرابع من كتابنا **"الإسلاميون والديمقراطية – دفاع عن الحل الإسلامي في مواجهة أنصاره"**، دار الطباعة والتوزيع والنشر الإسلامية، 2011

والشركات العملاقة متعددة الجنسية لا تقدم هدايا مجانية، ولن تعلمنا كيف ننافسها، فكل ما تريده من العمل عندنا هو أسواقنا لتصريف منتجاتها، والأيدي العاملة الرخيصة لخفض تكلفتها، لذلك ستتشيء عندنا خطوط تجميع تعتمد إعتمادا كاملا – تقريبا – على استيراد كل المكونات، أو المكونات الرئيسية على الأقل، بالطبع يمكن أن نقدم لها بعض الحوافز الضريبية حتى نضمن أن تكون هناك نسبة معقولة من المكونات المحلية في منتجاتها، ولكنها ستعمد إلى تغطية هذه النسبة من المكونات التي لا تحتاج إلى تكنولوجيا متقدمة .. هذا لن يؤدي إلى نقل التكنولوجيا إلينا .. لن نحصل بهذه الطريقة على خبرات تنظيم العمل وتطوير وتصميم المنتجات، وهي أهم ما نحتاجه لتطوير تكنولوجيا محلية[44].

تعلمنا خبرة الدول الآسيوية حديثة النمو، وخبرة القليل الناجح من تجاربنا المصرية[45]، أن الطريقة المتاحة للإستفادة من استقدام الشركات العالمية هي أن يكون لدينا شركات محلية تعمل في نفس المجال، وأن نشترط على الشركات الدولية أن يكون لشركاتنا المحلية حصة معقولة في مشروعاتها عندنا (ماليزيا كانت تشترط نسبة لا تقل عن 50%) .. هذه هي الطريقة الوحيدة التي نضمن بها أن كياناتنا المحلية ستستفيد من خبرة الصناعة الحديثة حتى تتعلم ثم يمكنها الاعتماد على نفسها .. كيف سيكون عندنا شركات محلية قادرة على المشاركة في المجالات المتقدمة (البتروكيماويات والإلكترونيات والكيمياء الحيوية والطيران .. إلخ)؟

يتطلب إنشاء الشركات القادرة على أن تكون ندا للشركات العالمية، أو على الأقل شريكا محترما قادرا على التعلم والتطور، إستثمارات ضخمة، وتدريب مكثف لأعداد كبيرة من المهندسين والفنيين والعمال المهرة، بالإضافة إلى ربطها ربطا وثيقا بمراكز البحث العلمي وأقسام الجامعات المتخصصة(هذا الربط حيوي لكلا الطرفين، فتخلف جامعاتنا يعود، ضمن أسباب أخرى، إلى إنعزالها عن الكيانات الصناعية الكبرى، تتعلم منها وتجرب فيها وتبتكر لها[46]) وهذا كله لا يمكن للقطاع الخاص أن يقوم به.

مثل هذه المشروعات يحتاج لوقت طويل حتى يؤتي ثماره، والحسابات التجارية لمشروعات القطاع الخاص تعطي وزنا أكبر للعائد الأسرع ذي المخاطر الأقل، ألا تلاحظ أن رجال الأعمال عندنا يخصصون أغلب استثماراتهم لقطاع المقاولات والعقارات .. وإذا دخلوا مجال الصناعة لم يكونوا إلا وكلاء أو أصحاب مصانع للتجميع .. هذا قرار

---

[44] التكنولوجيا ظاهرة محلية، وفي أحيان كثيرة لا تعمل المصانع المستوردة بنفس كفاءتها التي تعمل بها في بلد المنشأ، وقد اتضح هذا من أول تجربة تنموية خارج أوروبا، تجربة اليابان، وقصة تطوير التكنولوجيا المستوردة على أيدي المهندسين اليابانيين وتطويعها للبيئة المحلية مليئة بالدروس في هذا الصدد.

[45] يحكي الدكتور مصطفى الرفاعي – وزير الصناعة الأسبق – في كتابه **"عبور الفجوة التكنولوجية – قصة عمل وطني معاصر"** قصة محاولة إنشاء شركة هندسية تعمل على سد الفجوة بين البحوث والصناعة في مجال البترول، والهدف هو نقل التكنولوجيا الأجنبية واستيعابها وتطويعها للإحتياجات المحلية كخطوة ضرورية لتنمية التصنيع المحلي لمعدات المصانع، وستجد فيه شرح لأساليب الشريك الأجنبي في محاولته المستمرة للف والدوران حتى لا تتمكن شركتنا الوطنية الوليدة – إنبي – من إستيعاب التكنولوجيا وتطويعها لظروفنا، وبيان للمناورات والصراعات التي خاضتها إدارة الشركة المصرية حتى نجحت في بناء الكيان المطلوب، رغم أنها كانت بالطبع شركة مملوكة للدولة يديرها موظفون يعملون مقابل أجر.

[46] الخبرة العملية للكاتب تؤكد ما يشكو منه الباحثون من أن مديري المشروعات الصناعية لا يرحبون على الإطلاق بوجود الأكاديميين، فهم يعطلون العاملين ويستهلكون بعض الموارد، وهذا يقلل من أرباح مشروعاتهم، دون أن يشعروا بأن هناك عائدا مباشرا عليهم من نتائج أبحاث هؤلاء الأكاديميين، كما نجد نفس الشكوى في المؤلفات التي كتبها بعض مديري إدارات البحوث والتطوير في الشركات الكبرى، فقد كانوا دائما في حاجة لدعم الإدارة العليا في مواجهة مديري الشركات التابعة الذين يهمهم عدم تعطل الإنتاج بسبب البحوث، فهذا سيؤثر على ما يتقاضونه من حوافز ومكافآت، فما بالك بالحالة التي يأتي فيها الباحثون من خارج الشركة؟ .. ونحن لا نتصور أن صناعاتنا المحلية سيمكنها إنشاء إداراتها الخاصة للبحوث والتطوير، لابد من الاعتماد على الجامعات ومراكز البحث.

سليم من وجهة نظر الإستثمار التجاري، لكنه يتعارض مع متطلبات التنمية، ومن جهة أخرى فإن المنشآت الخاصة لا تتحمس كثيرا لتدريب أعداد كبيرة من المهندسين والعمال والفنيين، لأنها لا تضمن عدم انتقالهم للمنافسين، أما الارتباط بمراكز البحث بهدف الوصول إلى وسائل محلية لمنافسة الصناعة العالمية فلا يبدو منطقيا بالنسبة للمستثمر الخاص الذي يمكنه شراء مصنع كامل تسليم مفتاح والتعاقد على الحصول على آخر التصميمات والإبتكارات، فهذا أضمن وأسرع وغالبا أرخص.

كانت هذه هي أهم الأسباب التي دفعت دول آسيا التي نجحت في الخروج من مستنقع التخلف إلى الإعتماد على قطاعها العام، وهي نفسها التي تجعلنا نقرر أنه لاسبيل لنا للحاق بهم إلا إذا كان لدينا قطاعنا العام.

يضاف إلى ذلك أن شركاتنا المحلية ستحتاج في المراحل الأولى على الأقل إلى قدر من الحماية حتى تصمد في وجه المنافسة العالمية وإلا حطمتها السلع المستوردة، وهذه الحماية ستعطيها بالطبع مركزا إحتكاريا في السوق المحلي، الأمر الذي يمكنها من استغلال المواطنين، ووجود شركات القطاع العام في المجالات التي سنوفر لها الحماية عامل مهم لمنع القطاع الخاص من استغلال هذا المركز الاحتكاري، وسنتعرض لهذه النقطة مرة أخرى في المبحث التالي.

**

القطاع العام والعدالة الاجتماعية

تكمن هنا واحدة من أهم نقاط الخلاف الجوهري بيننا وبين الفكر الليبرالي، فالعدالة هي إعطاء كل ذي حق حقه، ومحور الخلاف هو في تعريف حق المواطن.

يرى الليبراليون أن السوق الحرة تعطي لكل فرد المقابل العادل لعمله، ففي ظل المنافسة الحرة يكون ربح رجل الأعمال مقابلا عادلا لجهده في تنظيم العمل وفي تحمل المخاطر، ويكون أجر العامل هو القيمة الحقيقية لعمله، والدولة الحارسة تقيم نظاما للعدالة يضمن أن يحصل كل مساهم في العملية الإنتاجية على حقه كاملا غير منقوص، وهذا هو المطلوب.

لكن مفهوم العدالة الاجتماعية يقوم على أساس أن لكل مواطن حقوقا لمجرد كونه عضوا في المجتمع[47]، وعلى المجتمع أن يكفل له هذه الحقوق بغض النظر عن مدى مساهمته في الإنتاج، وبذلك فإن بعض الناس ستزيد حقوقهم عما يمكنهم إنتاجه، الضعفاء والمرضى والأطفال والمعوقين والمسنين والذين حالت ظروفهم دون أن يحصلوا على قدر كاف من التعليم والتدريب .. إلخ، وكي يحصلوا على هذه الحقوق يجب أن يتنازل بعض الأقوياء عن جزء من عائد عملهم، إما

[47] في الليبرالية ليس للفرد أي حقوق على المجتمع إلا أن يضمن له الحصول على القيمة العادلة لعمله، وفي الماركسية ليس للفرد أي حق إلا في الحصول على احتياجاته فقط "من كل حسب قدرته، ولكل حسب حاجته"، وفي الإسلام من حق كل مواطن أن يصل إلى حد الكفاية، أي إلى ما يضمن له حياة كريمة حسب ظروف مجتمعه، وفي ما زاد عن حد الكفاية فليتنافس المتنافسون، كل حسب قدرته (راجع الفصل الثالث).

أن يتنازلوا عنه طواعية بدافع ديني أو وجداني أو أخلاقي، أو تتولى الدولة بنفسها تحصيل هذا الجزء وتوصيله إلى أصحاب الحق فيه.

المشكلة أن الفكر الليبرالي لا يعترف بهذه الحقوق الإجتماعية من الأصل، ومشهورة هي كلمة مارجريت تاتشر "أنا لا أعرف شيئا إسمه المجتمع" .. لا يوجد إلا مجموعة من الأفراد لا يمكن إلزامهم بشيء تجاه الآخرين أكثر من دفع الضرائب، وهذه الضريبة – نظريا – تحدد طبقا لتكاليف إدارة الدولة الحارسة التي لا تقوم بشيء إلا تحقيق العدالة وحفظ الأمن .. بالطبع تقوم دولة الرفاه بتحصيل ضرائب أكثر مما تحتاجة الدولة الحارسة، وذلك بهدف تمويل برامج الرعاية الصحية والاجتماعية، لكن هل تصلح هذه الترتيبات وحدها كي يحصل المواطن على كامل حقه من المجتمع؟[48]

قد توفر الضرائب للدولة التمويل المطلوب، إذا فرضت بمعدلات مناسبة، لكن الدولة في العالم الثالث لن تجد المنتجات التي تقدمها للفقراء والضعفاء مطروحة في السوق .. لن يقوم القطاع الخاص بإنتاجها من الأصل، فآليات السوق لن تسمح بهذا، ففي بلد متخلف لن تتوافر إستثمارات كافية لإقامة صناعات تغطي كل إحتياجات المجتمع الضرورية والكمالية والترفية، والقطاع الخاص سيبدأ أولا بالعمل في المنتجات التي تحقق أكبر ربحية ممكنة، وعندما يغطي كل الطلب عليها سيبدأ في توجيه المتبقي من الموارد، إذا تبقى منها شيء، إلى سلع أقل ربحية .. هذا طبيعي ومنطقي .. وسلع الأغنياء والميسورين، مهما كانت مستفزة في ترفيتها، هي التي تحقق أعلى ربحية، وهي التي سيبدأ المستثمرون بها، والنتيجة أنه لن يبقى من القدرة الإنتاجية المحدودة للمجتمع المتخلف ما يكفي للعمل في إنتاج سلع الفقراء .. شركات الإستثمار العقاري ستعمل في الإسكان الفاخر والمنتجعات السياحية، وشركات السيارات ستنتج سيارات الركوب الخاصة الكبيرة والمتوسطة، والمزارعون سيزرعون الفواكة والنباتات الطبيةوالعطرية .. وهكذا، هذا هو ما يحدث عندنا وما يحدث في كل مكان إذا ترك الأمر للقطاع الخاص في سوق حرة، ولن تجد الدولة ما تدعمه كي توصله للفقراء، لكن شركات القطاع العام يمكنها أن تعمل في إنتاج سلع الفقراء وترضى بهامش ربح متواضع حتى تتمكن الدولة من الوفاء بواجبها في سد حاجاتهم، ولا يمكننا أن نتصور تحقيق عدالة إجتماعية بدون ذلك.

ومن المهم أن نلفت النظر إلى أهمية حماية الصناعة الوطنية في المراحل الأولى من التنمية، وكل طرق الحماية ستؤدي إلى أن ينفرد المنتجون المحليون بالسوق، وهذا سيعطيهم مركزا إحتكاريا يمكنهم من زيادة أرباحهم على حساب المواطنين، وهنا تتجلى، بالإضافة لما سبق، أهمية وجود شركات قطاع عام في المجالات التي ستتمتع بالحماية، فهذه الشركات ستخضع لسياسة الدولة وتقدم منتجاتها بعامش ربح معقول دون استغلال للوضع الاحتكاري، الأمر الذي سيرغم شركات القطاع الخاص العاملة في هذه المجالات على القبول بربح معقول وعادل ومناسب للاستمرار في العمل.

**

[48] في "مشروع النهضة"، الذي كان البرنامج الانتخابي للرئيس مرسي – فك الله أسره – سنجد فرضية ضمنية فحواها أن الدولة إذا حصلت القدر الكافي من الضراب (وجمعت الزكاة) سيمكنها أن توفر لكل مواطن حقه الشرعي تجاه المجتمع، ونحن نختلف تماما، كما هو واضح، مع هذه الفكرة.

كفاءة القطاع العام

الاقتصاديون الليبراليون مقتنعون تماما بأن القطاع العام محكوم عليه بتدني الكفاءة لسببين: الأول هو أن من يديرونه هم موظفون يتقاضون رواتب مضمونة، بخلاف رجال الأعمال الذين لا يحصلون على دخولهم إلا من الأرباح، لذلك ينشغلون بتقليل التكلفة والبحث عن احتياجات السوق، حتى يمكنهم التوسع في الإنتاج والبيع بأفضل الأسعار وتحقيق أعلى الأرباح، والسبب الثاني هو أن تدخل الدولة يجعل القطاع العام يسعى لتحقيق أهداف سياسية ولا يلتفت للطلب الحقيقي للسوق .. هذا إذا استبعدنا عامل الفساد.

لنبدأ بدحض السبب الأول.

المبدأ السائد الآن في علوم الإدارة هو فصل الملكية عن الإدارة، وهذا هو ما تطبقه فعلا الغالبية الساحقة من الشركات العالمية العملاقة الناجحة، خاصة تلك التي تجاوز عمرها عمر مؤسسيها، فمجلس الإدارة، الذي يتكون من ممثلي الملاك، يقتصر دوره على اختيار المديرين والرقابة على أدائهم لعملهم، أما كل مهام التخطيط والتوجيه والتعيين في الوظائف والرقابة على عمليات الإنتاج وتسويق المنتجات .. إلخ فيتولاها مديرون محترفون يعملون مقابل أجر، بالإضافة إلى ما يحصلون عليه من حوافز ومكافآت ترتبط بتحقيق أهداف الشركة، ونادرا ما يكون هؤلاء المديرون حتى من حملة الأسهم، ولقد تقدمت جدا في نصف القرن الأخير الطرق والآليات التي تضمن حسن سير العمل في هذه الشركات (بل وسيطرتها على الأسواق العالمية) دون أن يكون مديروها من ملاكها، فليست هناك مشكلة إذن في أن تتحلى بأعلى درجات الكفاءة شركات يديرها مديرون يعملون كموظفين مقابل أجر، فلماذا لا تستخدم الدولة ذات الطرق والآليات لتعيين الموظفين الذين يديرون شركاتها والرقابة عليهم؟ .. هذا يقودنا مباشرة للسبب الثاني: الإرادة السياسية.

دعونا نمر سريعا على الحالة التي يكون فيها الحاكم هو كبير الفاسدين، فهو سيضع على رأس شركات القطاع العام أعوانه وصبيته، ويكون الهدف هو نهب القطاع العام .. هذه ليست مشكلة إقتصادية تتعلقبملكية الدولة لهذه الشركات، لكنها مشكلة سياسية تتعلقبفساد الحاكم ونظامه .. لننتقل إذن إلى الحالات الأخرى.

أغلب دول العالم الثالث التي رفعت رايات إشتراكية حكمتها نظم سلطوية شمولية لا تعترف بالتعددية، فلم تكن هناك قوى سياسية تعبر عنها أحزاب معارضة تراقب وتنقد وتفضح القصور، وحتى الحزب الوحيد الذي يعبر عن الاتجاه السياسي للسلطة لم يكن حزبا بالمعنى الحقيقي، فلم تكن جماهير الأعضاء هي التي تختار القيادات وتراقبهم وتستبدلهم، بل كان الزعيم القائد الملهم هو الذي يتولى هذه المهمة نيابة عن شعبه، فكان الولاء الشخصي هو المعيار الأهم في اختيار كل القيادات في الحزب والحكومة، أما رئاسة شركات القطاع العام فهي مكافأة نهاية الخدمة لكبار المسئولين في الحكومة والجيش، فهذا يضمن ولاء زملائهم المستمرين في الخدمة طمعا في ذات المكافأة، كما يضمن استمرار ولاء هؤلاء المستبعدين لكي يظلوا في رئاسة شركاتهم .. لا يمكن لمثل هذا النظام أن يتبنى طرقا موضوعية لاختيار قيادات القطاع العام والرقابة عليهم كما تفعل مجالس إدارات الشركات الكبرى، فأول نتيجة لمثل هذه الطريقة هي استبعاد رجال الزعيم

واستبدالهم بآخرين، أكفاء حقا، لكن ولائهم الشخصي غير مضمون .. أما الدول الديمقراطية التعددية، أو حتى الشمولية التي لا يقبع على رأسها زعيم ملهم (الصين مثلا) فإن قطاعهم العام يعمل بكفاءة معقولة جدا.

سيبادر الليبراليون فورا بالاعتراض، سيقولون أنه حتى القطاع العام الفرنسي لا يتسم بالكفاءة .. علينا أن نقف هنا لنسألهم: ماذا تقصدون بالكفاءة؟

الكفاءة، كما ذكرنا في الفصل السابق، هي تحقيق أقصى منفعة ممكنة من الموارد المستغلة (أكبر مخرجات من أقل مدخلات)، هذا تعريف مقبول ولا اعتراض لنا عليه، يأتي الخلاف عندما نحاول قياس منفعة النشاط الاقتصادي، فالنيوكلاسيكية ترى أن سعر بيع السلعة في سوق حرة هو مقياس منفعتها، وعلى هذا الأساس فإن إجمالي حجم مبيعات الشركة هو الذي يقيسون به حجم المنفعة التي تقدمها الشركة للمجتمع، والربح هو الفرق بين قيمة الموارد المستهلكة والمنافع المتحققة، فزيادة معدل الربحية تعني عندهم ارتفاع الكفاءة، وبهذا المقياس فإن الشركات الكبرى المملوكة للدول هي بصفة عامة أقل كفاءة من نظائرها المملوكة ملكية خاصة.

ويضربون لك المثل من شركات القطاع العام الفرنسية، والدولة الفرنسية من أفضل الدول في إدارة قطاعها العام، ومع ذلك فإن شركات صناعة الطائرات وصناعة الحواسيب الإلكترونية الفرنسية، وهي مملوكة للدولة، تحقق أرباحا أقل من نظيراتها الأمريكية، وبهذه المقارنة يظنون أنهم قد أقاموا الدليل على صحة دعواهم، لكن هذه مقارنة غير عادلة، وهي أيضا غير علمية، فبيئة الصناعة الفرنسية عجزت عن إقامة صناعة الطائرات، وما أقيم فيها من شركات الحواسيب ظلت كيانات صغيرة عاجزة عن الدخول في المشروعات الكبيرة، وهاتين صناعتين استراتيجيتين، لا يمكن لدولة كبرى أن ترضى بالاعتماد فيهما على شركات أجنبية، وإذا كانت الشركات الفرنسية المملوكة للدولة لا تحقق نفس الأرباح التي تحققها الشركات الأمريكية فإن هذا يرجع إلى اختلاف البيئة الصناعية نفسها، والمقارنة العلمية ينبغي أن تكون بين شركات تعمل في نفس الظروف، فلا يمكن مقارنة شركات تعمل في البيئة الفرنسية بأخرى تعمل في البيئة الأمريكية، لكن شركات القطاع العام الفرنسية قامت ونجحت في ما فشلت شركات القطاع الخاص الفرنسي فيه.

لكن القضية أعمق من ذلك بكثير .. القضية هي أننا لا نقبل أن تكون أسعار بيع السلع هي مقياس منفعتها للمجتمع .. هذا معيار ضار وغير صحيح للحكم على منافع النشاط الاقتصادي، أو أي نشاط آخر، ولعل القارئ ما زال يذكر مناقشتنا في الفصل السابق لهذه القضية، فالأسعار لا تعكس المنفعة، وارتفاع سعر سلعة ما لا يعني أنها تغطي احتياجا اكثر أهمية للمجتمع، وبناء عليه فإنه من الخطأ تقييم أداء شركات القطاع العام وفقا لما تحققه ميزانياتها التجارية من أرباح، فقد أنشئت في الأصل لتحقيق أهداف مجتمعية وسياسية مهمة لحاضر الوطن ومستقبله، وينبغي أن تقاس كفائتها بمؤشرات تعكس مدى نجاحها في تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

باختصار: لا يمكننا أن نقبل فكرة أن الشركات الأكثر ربحية لابد وأنها تقدم للمجتمع أشياء أكبر قيمة من تلك التي تقدمها له الشركات الأقل ربجية، لذلك لا يمكننا أن نفكر بالطريقة النيوكلاسيكية ونقرر أن تدخل السياسة في اتخاذ القرارات الاقتصادية سيكون بالضرورة عملا ضارا بالكفاءة لأنه يؤدي أحيانا لبقاء شركات لا تحقق أفضل ربحية من وجهة نظر الحسابات التجارية، فقد تكون هذه الشركات بالذات قادرة على سد احتياجات أهم بمراحل، من وجهة نظر

المجتمع ككل، من الاحتياجات التي تسدها تلك الشركات فائقة الربحية .. الأمر هنا يتوقف على الطريقة التي تتدخل بها القرارات السياسية .. القرارات التي تتعلق بأي المجالات ستتشيء فيها الدولة شركات قطاع عام، والقرارات التي تحدد لهذه الشركات مستويات الإنتاج ومستويات الأسعار، وهل الهدف من إنشائها هو السيطرة على السوق وقيادته أم مجرد العمل كصمام أمان ضد إنفراد القطاع الخاص بسوق يتمتع بالحماية من المنافسة الخارجية .. إلخ، وفي دولة ديمقراطية فعلا لا تبقى الحكومة في السلطة إلا إذا نجحت في تحقيق أهداف المجتمع، وطالما كان لدينا برلمان يراقب ويحاسب، وهناك أحزاب معارضة حقيقية لها برامجها المستقلة وجماهيرها التي تساندها كي تعمل بنشاط على فضح أي انحراف وكشف كل قصور، فإن تدخل السياسة سيكون عملا مفيدا لتوجية الموارد إلى حيث تحقق مصالح الناخبين، وسيستخدم القطاع العام بإذن الله إستخداما رشيدا لصالح جهود التنمية وتحقيق العدالة الإجتماعية.

ولدينا علم متكامل إسمه دراسات الجدوى الاجتماعية، أو التحليل الاجتماعي للعائد والتكلفة Social Cost–Benefit Analysis، وهو التحليل الذي تستخدمه الحكومات الرشيدة عند تخطيط مشروعاتها، وفي أحيان كثيرة نصل باستخدامه إلى أن هناك مشروعات تحقق أرباحا "إجتماعية" أعلى بكثير مما يمكن أن نصل إليه باستخدام أدوات دراسات الجدوى التي تستخدمها الشركات التجارية[49]، وقبل أن تصبح النيوكلاسيكية هي سيدة الموقف كان البنك الدولي نفسه هو أحد مروجي هذا العلم، وأنا شخصيا درسته على يد واحد من خبراء البنك الدولي في إحدى الجامعات الأمريكية، واستخدمنا أمثلة من دراسات قام بها البنك الدولي لدول من العالم الثالث .. لكن هذا كان في السبعينات.

وإذا أردت مثلا حديثا يوضحالقيمة الفائقة التي تعود على الدول من عدم استخدام التحليل التجاري للمشروعات، فإننا نذكر القارئ بأن كلا من روسيا وإيران تعرضتا لعقوبات إقتصادية شديدة لأسباب سياسية، ولكن لأن كلتا الدولتين لم تعتمد على العائد التجاري وحده فيما اتخذته من قرارات إستثمارية، وأقامت المشروعات التي تحق الاكتفاء الذاتي من الضروريات، فإن اقتصاداتهما كانت مستعدة لتحمل مثل هذه الإجراءات، ولم تستجيبا لضغوط الغرب عليهما لتعديل سياستهما (مهما كان رأينا في هذه السياسات).

**

أرجو ألا يخرج القارئ من العرض السابق بانطباع أننا نعطي للقطاع العام الأولوية، أو أننا نفضله على القطاع الخاص، لكننا سنحتاج في فترة الانطلاق إلى قطاع عام قوي للقيام بمهام ضرورية للتنمية يعجز عنها القطاع الخاص المبتدئ الضعيف، وعندما يأذن الله ونخرج من مستنقع التخلف فستتولى المبادرات الفردية القيام بأغلب هذه المهام، حتى

---

[49] يعتمد تحليل دراسات الجدوى الاجتماعية على قياس التكلفة والعائد من وجهة نظر المجتمع لا من وجهة نظر المستثمر الخاص، فالمشروع الذي يوظف عمالا ذوي مهارة ويعملون بالفعل لدى شركات أخرى سيمثل تكلفة على المجتمع، هي التضحية بإنتاجهم في الشركات الأخرى، لذلك تدخل أجورهم كاملة في حساب التكلفة كما هو معتاد في دراسات الجدوى التجارية، أما توظيف عمالة من شرائح تعاني من البطالة فإنه لن يضطر المجتمع للتضحية بأي إنتاج آخر، لذلك تحذف أجور هؤلاء العمال من التكلفة، مع أنهم سيقبضون أجورهم بالفعل أول كل شهر، أما توظيف عمالة من شرائح لا تعمل إلا بشكل موسمي فيعامل معاملة بين بين، فتدخل في التكلفة نسبة مئوية من أجورهم تعادل نسبة طول الموسم الذي كانوا يعملون فيه قبل إنشاء مشروعنا .. وهكذا بالنسبة لسائر بنود التكلفة، ويعامل العائد بنفس الطريقة، فإذا كان المشروع يحقق منافع أكثر من مجرد توفير منتجاته في السوق فيجب أن يدخل ذلك في حسابات العائد، كأن يكون وجود المشروع، بسبب الروابط الأمامية والخلفية، سيؤدي إلى تحفيز قيام صناعات أخرى، أو أن يحل إنتاجه محل واردات تضغط على القليل المتاح للمجتمع من النقد الأجنبي .. وهكذا .. باستخدام هذا النوع من الحسابات الاجتماعية سنصل إلى قيم للتكلفة والعائد مختلفة إلى حد قد يقترب أويبتعد كثيرا عما نصل إلية إذا حسبنا العائد والتكلفة بأسعار السوق، وسنختار بالطبع المشروعات التي تحقق أعلى عائد إجتماعي، ونقيم أدائها حسب ربحيتها الإجتماعية.

أنها ستشارك بقوة في تحقيق العدالة الاجتماعية إذا تحققت التنمية على خلفية إسلامية (وهذه قضية أخرى تحتاج لبحث منفصل)، غير أن هذه الأخيرة لا نتصور أنه من الممكن أن نستغني فيها استغناء كاملا بالقطاع الخاص .. والخلاصة هي أن القطاع العام هو واحد من أهم الأدوات التي تستخدمها الحكومات الرشيدة كي يمكنها قيادة شعوبها لتحقيق تنمية حقيقية مستقلة تعمل لصالح أوسع الشرائح الاجتماعية، وهذا القطاع العام يمكن إدارته بكفاءة عالية، إذا فكرنا في الكفاءة على أساس أنها تحقيق الأهداف المتوخاة باقصى فاعلية، دون أن نلتفت إلى المغالطات الليبرالية الجديدة التي لا هدف لها إلا إخضاع إقتصاد العالم كله لحفنة من رجال الأعمال الدوليين التي تسيطر على عدد من الشركات العملاقة، وهذا هو موضوع الفصل القادم.

* * * * *

الفصل السابع:

العولمة: مصيدة التبعية

يركز منظرو العولمة، خاصة باحثو البنك الدولي وصندوق النقد،على فكرة أن المنافسة الكاملة في سوق عالمية حرة ستحقق أكبر كفاءة في استخدام موارد العالم كله لمصلحة البشرية كلها .. فالعولمة في جوهرها ليست إلا بسط لنفوذ الفكر الليبرالي الجديد والنظرية النيوكلاسيكية ليشمل العالم كله ويحوله إلى سوق حرة كبيرة واحدة.

لقد أوضحنا في الفصول السابقة أنه لا توجد دولة واحدة متقدمة تلتزم إلتزاما حرفيا بالليبرالية الإقتصادية داخل حدودها، فلم يوجد المجتمع الذي استطاع تحمل تبعات حرية السوق أو تمكن من توفير شروط المنافسة الكاملة، ففي كل الدول المتقدمة تتدخل الحكومات بصور مختلفة لتصحيح عيوب السوق من دورات الكساد والبطالة والتضخم .. الخ، ولإعادة توزيع الثروة بين مواطنيها (برامج الرفاهية) لتخفيف أثر التفاوت الشديد في الدخول الناجم عن حرية السوق .. ترى ما هي الجهة التي ستتدخل لتصحيح عيوب السوق العالمي الحر؟ .. وهل تحدث أحد عن أية آليات لإعادة توزيع ثروة العالم بين مواطني الدول المختلفة كما تتدخل كل دولة لإعادة توزيع ثروتها بين مواطنيها؟ .. والمشكلة الأخطر التي لا يتكلم عنها أحد هي أن السوق الحرة تميل، لأسباب موضوعية مرتبطة بالتكنولوجيا، لتركيز الإنتاج في وحدات كبيرة قليلة .. في سوق عالمية واحدة ترى أين سيتم تركز الطاقة الإنتاجية للعالم كله؟

في هذا الفصل سنحاول عرض القضية بالإيجاز الذي يلائم هذا الكتاب.

**

عولمة الثقافة

يبشرنا دعاة العولمة بأن ثورة الإتصالات والمواصلات الحديثة قد جعلت من العالم قرية واحدة كبيرة يعرف كل السكان فيها بعضهم بعضا، وبذلك ستتقارب الثقافات حتى تنصهر في ثقافة عالمية واحدة تُسقط الحواجز بين الشعوب .. هذا مجرد هراء وثرثرة إعلامية تكذبها شواهد التاريخ وتجاربه[50]، والقائلون به هم مجرد رجال دعاية من غير

[50] نحن لا ننكر أن الشعوب قد تغير تحيزاتها الثقافية، فمصر الفرعونية تحولت إلى الثقافة المسيحية الهيلينستية (وليس فقط الدين المسيحي) ثم تحولت مرة أخرى إلى الثقافة الإسلامية وتعربت لغة وقومية .. لكن هذه أولا عملية تتم ببطء شديد وتستغرق قرونا، ثم إنها ثانيا، وهو الأهم بالنسبة لمزاعم عولمة الثقافة، لا تتم بسبب الإتصال والإختلاط بالآخرين والإطلاع على ثقافاتهم، فلها شروط وأسباب أعمق من ذلك وأكثر تعقيدا، والأمثلة على ذلك تفوق الحصر، ولنضرب مثلين من منطقتنا نعرفهما جيدا.

المتخصصين، أما في مجال البحث العلمي الرصين فيعترف العلماء بأن الحضارات الكبرى (والحضارة هي التجلي العملي المادي للثقافة) ستستمر في الوجود والتمايز، ويدور البحث حول ما إذا كان هذا التمايز سيتحول إلى صراع حضارات أم أن هناك سبيل للتعايش عبر الحوار لا الصدام (وكتاب صمويل هنتجتون "صراع الحضارات" يعد من أشهر الأعمال الفكرية في هذا الصدد) .. وكل الدول التي نهضت خارج نطاق العالم الغربي تؤكد على خصوصياتها الثقافية وتعمل على ترسيخها والإستفادة منها، اليابان والصين والهند وماليزيا وتركيا ليست إلا أكثر الأمثلة المشهورة عندنا، ومحاولات عولمة الثقافة يراها قادة العالم الثالث البارزين مجرد محاولة غربية لحرث الأرض أمام العولمة الإقتصادية بقيادة الغرب، فالهدف من عولمة الثقافة هو تحطيم الهويات المستقلة التي تعزز مشاعر الرغبة في الإستقلال الوطني ولو كان ثمن هذا الاستقلال هو التضحية ببعض المكاسب المادية.. هذه المشاعر تعوق العولمة الإقتصادية .. إن العمل على عولمة الثقافة لا ينتج عن الرغبة في تحقيق التجانس الفكري والأخوة الإنسانية، لكنه مطلوب لإزالة كل العوائق التي تجعل بعض الشعوب ترفض بحزم تغلغل وسيطرة رأس المال الأجنبي.

والواقع أن الحديث عن عولمة الثقافة لا يدور حول محاولة التنبؤ بتلك الثقافة العالمية الواحدة التي قد تنشأ نتيجة تلاقح الثقافات المختلفة حول العالموامتزاجها، لكنه مجرد ترويج وغرس لثقافة معينة يراها أصحابها ملائمة لبناء حضارة عالمية واحدة، أو هكذا يزعمون، ومن جانبنا لا نرى ضرورة لمناقشة إحتمالات نجاحهم في ذلك، يكفينا أن ننقل بعض المقتطفات من كتاب الدكتور عبد الوهاب المسيري رحمه الله "الحداثة وما بعد الحداثة"، ليكون القارئ فكرة عن الموضوع، ثم ننتقل إلى الهدف الحقيقي: عولمة الإقتصاد وفتح أسواق كل الدول أمام سيطرة الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات.

> **" .. ويؤكد هذا النظام [العالمي الجديد] أن التحالفات السياسية في الوقت الحاضر لا تستند إلى الأيديولجيات والإيمان بالخصوصيات القومية أو الدينية، وإنما إلى التكنولوجيات والمصالح الاقتصادية العامة، وأن الصراع لا يتم بسبب المبادئ، وإنما بسبب المصالح والبحث عن اللذة"**
>
> **"كل هذه الآليات والأهداف تصب في هدف واحد، أو حل نهائي واحد، هو ضرورة ضرب الخصوصيات القومية والمرجعيات الأخلاقية حتى يفقد الجميع أية خصوصية وأية منظومة قيمية، ليصبحوا آلة إنتاجية إستهلاكية لا تكف عن الانتاج والاستهلاك دون أية تساؤلات"**
>
> **"ولنلاحظ أن ما يتساقط هنا ليس خصوصية قومية بعينها وإنما مفهوم الخصوصية نفسه، وليس تاريخا بعينه وإنما فكرة التاريخ نفسها، وليس هوية بعينها وإنما كل الهويات، وليس منظومة قيمية بعينها وإنما فكرة القيمة نفسها .."**

لقد كانت النوبة جزءا من مصر لفترات طويلة منذ فجر التاريخ ، وكان النوبيون مصريين في أغلب حقب التاريخ، حتى أن واحدة من أسر الفراعنة الثلاثين الذين حكموا مصر القديمة كانت أسرة نوبية، ومنذ الفتح الإسلامي لم يعش أهل النوبة يوما واحدا بعيدا عن الحضن المصري، فكان التواصل والتمازج بين أهل النوبة وسائر سكان مصر مستمرا لعدة آلاف من السنين، ومع ذلك فمازال النوبيون يحتفظون بهويتهم ولغتهم للدرجة التي أغرت البعض في هذا العصر بالتفكير في إستغلال ذلك في محاولة إثارة نزعة إنفاصلية بينهم.

كما اعتبر الأكراد أنفسهم منذ دخلوا الإسلام جزءا من نسيج الامة الإسلامية الكبير وتحركوا في أرجاءها ومارسوا دورا فعالا في تاريخها، وبلغ دورهم ذروته في فترة الحروب الصليبية، فكانوا جزءا من الجيش السوري تحت قيادة نور الدين محمود (الذي كان بالمناسبة تركياسلجوقيالا كرديا ولا عربيا)، ثم إنتقلت إليهم قيادة المعركة مع الصليبين، لا من كردستان ولكن من مصر، ومازلنا نعد صلاح الدين الأيوبي واحد من أبرز أبطالنا التاريخيين، وحكمت سلالته مصر حتى بداية العصر المملوكي، لكنهم ظلوا على الدوام مسلمين أكرادا ولم يتعربوا أبدا، وعندما بدأت دعاوي القومية العربية في العراق وسوريا، والتنريك في تركيا، أصروا على أنهم ليسوا عربا ولا أتراكا وطالبوا ومازالوا يطالبون بدولتهم القومية المستقلة على أرض كردستان التي تتوزع الأن بين العراق وسوريا وتركيا وإيران.

إن الإتصال وتبادل المصالح وحدها لا يغيران الهوية الثقافية الخاصة للشعب ولا شعوره بالتميز والإختلاف.

"من منظورنا، نحن الذين نود بناء أوطاننا، لا نراها باعتبارها قيما إيجابية، وإنما هي قيم ظلامية .. ظلاميتها واضحة لا شبهة فيها، تستخدم عن وعي أو بغير وعي كستار من الدخان لتغطية إستراتيجية الاستعمار الغربي العامة منذ منتصف القرن التاسع عشر: تقسيم المنطقة والتهامها أو على الأقل الاستمتاع بخيراتها بأقل الأسعار".

*** ***

عولمة الإقتصاد

يعطينا كلام منظري العولمة الإقتصادية الإنطباع بأنها من قبيل الحتميات الإقتصادية والتكنولوجية التي لا يمكن الوقوف في وجهها، تماما مثل الظواهر الطبيعية، كالزلازل والبراكين، لا يمكن منعها، وكل ما تملكه هو أن تتوافق معها وإلا اكتسحتك في طريقها.

فما هي هذه العولمة الإقتصادية؟ .. يقولون انها ببساطة إنفتاح إقتصادات دول العالم على بعضها لتكون سوقا واحدا يتنافس فيها الجميع لتحقيق أفضل كفاءة في استغلال الموارد العالمية، بالمفهوم الليبرالي للكفاءة طبعا، فيزداد الناتج العالمي ويعم الخير على الجميع .. أما السبيل للإنضمام إلى هذه المسيرة السعيدة فيمكننا التعرف على أهم ملامحها من تلك الشروط التي يفرضها صندوق النقد والبنك الدولي على الدول الراغبة في التعامل معها، بدعوى أنه بدونها لا يمكن الثقة في جدارة اقتصاد هذه الدولة وقدرتها على رد القروض التي ستحصل عليها، ولاحظ أن شهادة هاتين المؤسستين هي المؤشر الذي يعتمد عليه رأس المال العالمي، وبدونها تتضاءل فرص الدولة في جذب الإستثمارات الأجنبية التي تحتاجها للتنمية.

- أن تفتح الدولة مصارفها وأسواقها المالية أمام رأس المال الأجنبي وتزيل كل القيود أمام دخوله وعمله فيها ثم خروجه منها بأي كمية وفي أي وقت، وينطوي هذا بالطبع على تحرير سعر صرف العملة الوطنية وتركه ليتحدد بناء على العرض والطلب في أسواق المال العالمية.
- أن تحرر أسواقها السلعية من كل القيود والعوائق أمام الإستيراد والتصدير، بما في ذلك إلغاء كل الإجراءات الموضوعة لحماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الدولية الغير متكافئة.
- أن تخصخص أكبر قدر من الوحدات الإقتصادية المملوكة للدولة والقطاع العام وتحولها إلى ملكية القطاع الخاص، ليس لمجرد أن الدولة تفتقر لكفاءة إدارة هذه الوحدات، ولكن لأن الملكية العامة توفر للوحدة الاقتصادية بعض الضمانات التي تتنافى مع المنافسة الكاملة في السوق الحرة.
- أن تقلص الإنفاق الحكومي، وبالذات مخصصات الرعاية الصحية والتعليم العام ودعم السلع الغذائية والوقود ودعم صغار المزارعين، والتبرير الذي يقدم عادة هو أن هذه البرامج تثقل كاهل الدولة من جهة، وتشوه آليات الأسعار مما يعرقل كفاءة السوق في تخصيص الموارد من جهة أخرى، غير أن نقاد العولمة يرون أن هذا المطلب هو نتيجة رغبة الشركات الدولية في عدم تحمل نصيبها من تكلفة هذه البرامج.

لكن الواقع هو أنه لم يكن في التطورات الإقتصادية والتكنولوجية وثورة الإتصالات .. الخ ما يضطرنا لقبول هذه العولمة كحل وحيد لمشاكل التنمية، فهي قد جاءت على عكس ما تقول الدعاية، ليس كتطور طبيعي وحتمي، ولكن بسبب سياسات معينة انتهجتها بوعي وإرادة – حرة أو تحت الضغط – الحكومات والبرلمانات التي سنت قوانين نابعة من سياسات ليبرالية متطرفة[51]، ألغت بها عمدا الحدود والحواجز أمام حركة السلع ورؤوس الأموال، وسحبت المكاسب التي حققها العمال والطبقة المتوسطة خلال العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية، وكانت ذروة هذه السياسات هو التوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية (الجات)، التي ستتولى توقيع العقوبات على من لا يذعن لسياسة حرية التجارة الدولية .. في كل هذه المسائل لم تكن هناك حتمية لا يمكن تجنبها (كما سنرى في التجربة الآسيوية)، وإنما كانت هناك إرادات سياسية واعية تعبر عن مصالح الشركات الدولية العابرة للجنسيات، تقلص من تدخل الدول القومية في إدارة اقتصاداتها، وعلى الأخص من قدرتها على تبني إجراءات تحقق قدرا من العدالة الإجتماعية، التي بات الكلام عنها من "مخلفات الستينات" التي عفا عليها الزمن.[52]

**

عولمة غير عادلة

كانت الصناعات في الدول النامية هي أكبر ضحايا سياسات التحرير الإقتصادي العولمية، فأغلبها لم يكن قادرا على المنافسة في السوق العالمية، فكلفتها أعلى وإنتاجها أقل جودة وأقل تنوعا، والحل الذي اتبعته كل الدول التي تقدمت أو تتقدم الآن هو توفير قدر من الحماية للصناعة الوطنية[53]، لكن وصفه العولمة التي يفرضها الصندوق والبنك تقول أن

---

[51] في الثمانينات بدأ الإقتصاد الإندونيسي يحقق معدلات نمو مرتفعة معتمدا على موارده الذاتية، فقد كان لدى إندونسيا من المدخرات المحلية ما يكفي لما تحتاجه التنمية من استثمارات .. لم يكن لدى إندونيسيا أي مبرر موضوعي لتحرير سوق رأس المال، لكن الولايات المتحدة بمساعدة ممثلي صندوق النقد، استخدمت كل الضغوط السياسية والتجارية على ديكتاتور إندونيسيا السابق سوهارتو لإجباره على تحرير سوق النقد الإندونيسي كي تتمكن صناديق الإستثمار وصناديق المعاشات الأمريكية من جني بعض ثمار الأزدهار الإقتصادي في إندونيسيا.

تدفقت رؤوس أموال هائلة على اندونيسيا، كلها في هيئة قروض قصيرة الأجل، لكنها استخدمت في مجالات طويلة الأجل، وذلك خطر لا يجوز لأي حكومة تشعر بالمسئولية، ولا لأي مؤسسة مسئولة عن استقرار النظام المالي، أن تسمح به .. فالمشروعات طويلة الأجل لا تبدأ في تحقيق عوائد طيبة إلا بعد فترات تتراوح من خمسة إلى سبعة سنوات، وأحيانا تصل إلى عشرة سنوات، بينما القروض قصيرة الأجل تستحق في فترات أقصر من ذلك بكثير، لا تزيد عادة عن ثلاث سنوات، مما يسبب في حالات كثيرة تعثر مشروعات كانت ستنجح لولا إضطرارها لرد القروض وفوائدها في مدى زمني أقصر من قدرتها، وعادة تفرض البنوك المركزية على المصارف المحلية بعض القيود لتحاشي هذا الخطر، لكن البنك المركزي الإندونيسي، بسبب إجراءات تحرير سوق رأس المال، كان قد تم تجريده من القدرة على التحكم في حجم رؤوس الأموال المتداولة وشروط تداولها .. وسرعان ما شعر المستثمرون الأمريكيون بالخطر الذي تواجهه استثماراتهم، فبدأوا بالهروب بها دون أن تستطيع السلطات النقدية الإندونيسية التدخل لوقف هذه العملية المدمرة، وتسارعت هذه العملية بشكل مفاجئ حتى أنه **في أيام معدودة من عام 1997 فقدت الروبية الإندونيسية 70 % من قيمتها** مقابل الدولار الأمريكي.

لم يكن هذا سوى بداية الأزمة العاصفة، فقد جاء دور صندوق النقد الذي كان له في الأساس دور محوري في الدفع إلى تحرير سوق النقد، ليجبر الحكومة الإندونيسية على تطبيق سياسات تقشيفية صارمة وفي غاية التطرف، تبدأ بإلغاء الدعم الحكومي على المواد الغذائية والوقود وتنتهي برفع سعر الفائدة إلى مستويات تجهض كل محاولات التنمية، وذلك ليقبل منح إندونيسيا قروضا بلغت 23 مليار دولار، وهذه القروض استخدمت في الواقع لإنقاذ أموال المستثمرين الأجانب الذين كان أغلبهم أمريكيون، ولم يستفد منها الإقتصاد الإندونيسي فائدة تذكر .. كان ذلك وبالا على جهود التنمية أدى إلى إنخفاض الناتج المحلي الإندونيسي بنسبة 15% عن مستواه قبل الأزمة .

[52] حتى وصل الأمر ببعض المنظرين إلى أن أفصح بصراحة عن أن ترتيبات دولة الرفاهية إنما كانت تنازلات قدمتها الرأسمالية خلال صراعها مع الشيوعية، أما وقد انهارت الشيوعية فقد أضحت "دولة الرفاهية" مجرد معوق للكفاءة وينبغي التخلص منها في سبيل نمو إقتصادي أسرع.

[53] في القرن التاسع عشر لم تكن أمريكا هي تلك الدولة المتفوقة اقتصاديا، لذلك لم تمنعها الليبرالية من تبني سياسات حمائية في مواجهة تفوق الصناعة الإنجليزية، فسن الكونجرس في منتصف القرن قانونا للجمارك تراوحت فيه الرسوم من 40 % الى 50 %، وبحلول ثلاثينات القرن

السياسات الحمائية ضارة جدا، لأنها في غير صالح المستهلك المحلي الذي يحرم من السلع العالمية الأرخص والأجود، كما تصيب الصناعة الوطنية بالكسل والترهل نتيجة إنعدام المنافسة العالمية .. كانت النتيجة هي حرمان الصناعات الناشئة في الدول النامية من هذه الحماية، فانتهى أمرها وزادت تبعية الدول المتخلفة للسوق العالمية.

وزاد من مأساة الدول النامية استمرار الدول الكبرى – خاصة أمريكا ودول الإتحاد الأوروبي – في وصد أبوابها أمام المنتجات الزراعية والسلع النسيجية التي تتمتع فيها الدول الفقيرة ببعض المزايا النسبية، وذلك إما بفرض نظام حصص يحد من الكميات المسموح بدخولها، أو رسوم جمركية عالية، الأمر الذي جعل الحديث عن حرية التجارة الدولية خدعة مفضوحة وضحكا على الذقون.

فالدول النامية تواجه في البلدان الصناعية المتقدمة رسوما تبلغ أربع مرات أو يزيد عن تلك التي تدفعها الدول الصناعية لبعضها، ولا تكتفي الدول المتقدمة برفع الرسوم، بل أنها ترفعها على المنتجات الصناعية بنسب تتزايد مع زيادة درجة التصنيع التي جرت على المواد الأولية، الأمر الذي يثبط جهود التنمية الصناعية في الدول النامية ويدفعها دفعا لتصدير موادها الأولية بدون تصنيع.

أما في الزراعة فتتجلى بوضوح المعايير المزدوجة والنفاق العولمي، فبينما تطَالب الدول النامية بالتخلي عن دعم مزارعيها، تنفق الدول الصناعية حوالي مليار دولار يوميا لدعم المزارعين فيها، فالولايات المتحدة مثلا دفعت في عام 2002 دعما قدره 3.9 مليار دولار لمزارعي القطن وحدهم، الأمر الذي أدى لخفض سعره في السوق العالمي بحوالي 25 % ملحقة بذلك أفدح الأضرار بمنتجي القطن في الدول النامية (خسرت مصر في ذلك العام 300 مليون دولار من عوائد تصدير قطنها).

إن المطلب المهم للدول النامية هو أن تقوم الدول الغنية بتحرير تجارتها الخارجية أمام صادرات الدول النامية .. لكنها لم تفعل ولن تفعل ... إن التحرير غير المتكافئ للتجارة الخارجية هو أحد الأسباب الجوهرية التي جعلت الدول المتقدمة تستأثر بنصيب الأسد من عوائد العولمة، فالدول النامية تتحمل أضرار تطبيق نظم أكثر إنفتاحا بالنسبة لوارداتها من الدول المتقدمة، بينما تستبعدها السياسات الحمائية في الدول الغنية من الدخول إلى أسواقها في السلع التي يمكنها التفوق فيها.

العشرين تغير الموقف، فقد غدت الصناعة والزراعة في أمريكا أقدر على المنافسة ، لكن التغير الأكثر جوهرية كان هيمنة الشركات الأمريكية متعددة الجنسيات المشتغلة بنقل المواد الخام والمنتجات بين الأسواق المختلفة، ومثلت الرسوم الجمركية المرتفعة مصدرا كبيرا للإزعاج لهذه الشركات، فتم تخفيض الرسوم الجمركية.

لكن منذ ثمانينات القرن العشرين أدت زيادة المنافسة الصناعية من اليابان وكوريا الجنوبية، ثم الصين في وقت لاحق، إلى إضعاف الإلتزام الأمريكي بحرية التجارة الدولية، فتجدد الإتجاه إلى السعي لحماية الصناعات الأمريكية المترهلة بطرق متعددة، وكان أبرز الأمثلة هو إعادة فرض رسوم جمركية على واردات الحديد والصلب، ورفض التوقيع على بروتوكول كيوتو الخاص بالحد من انبعاث الغازات المدفئة للمناخ (وهي بذلك لا تعرض العالم كله لمخاطر التغير المناخي وحسب، ولكنها تعطى لمصانعها ميزة عدم الإضطرار لتحمل تكلفة تنقية عوادمها الغازية .. برغم كل دعاوي ضرورة خضوع كل المنتجين لنفس الشروط لضمان المنافسة العادلة)، كما تجدر الإشارة إلى أن كل الدول الصناعية الأوروبية الأقدم قد مارست سياسات حمائية حازمة لإغلاق أسواقها أمام المنافسين لصالح رأسماليتها المحلية خلال فترة التراكم الرأسمالي في القرون الثلاثة 16، 17، 18.

ويمكن تلخيص نتائج العولمة إذا قارنا بين معدلات نمو دخل الفرد في الدول النامية قبل العولمة وبعدها، فإذا أخذنا سنة 1980 كحد فاصل بين ما قبل العولمة وما بعدها، وإذا أخذنا أسعار سنة 1960 كأساس للمقارنة لاستبعاد أثر التضخم الذي يأكل الزيادة في الدخل من خلال الزيادة في الأسعار، فسنجد أنه في أمريكا اللاتينية زاد دخل الفرد خلال عقدين قبل العولمة بنسبة 78% وخلال العقدين التاليين للعولمة زاد 8% فقط، أما في إفريقيا فقد زاد الدخل قبل العولمة 39%، وبعدها انعكس الوضع فانخفض دخل الفرد بنسبة 14%، وفي منطقتنا العربية التي زاد الدخل فيها ثلاثة أضعاف قبل العولمة، فإنه خلال عقدين كاملين بعد العولمة لم يتحرك الدخل تقريبا وظل ثابتا بأسعار 1960، وهذا لا يعني أن الإقتصاد العالمي برمته لم ينمو بمعدلات كبيرة، ولكن هذا النمو تركز في الدول الغنية، فأصبح 258 ملياردير في العالم يملكون ثروة تضاهي ما يملكه 2.5 مليار إنسان على ظهر الأرض، و20% من الدول تنتج 85% من الناتج العالمي، وتستحوذ على 84% من التجارة العالمية ويملك سكانها 85 % من مجموع المدخرات لكل سكان العالم .. هذه صورة نمطية للسوق الحر .. الأثرياء يزدادون ثراء والفقراء يزدادون فقرا.

**

النجاح رغم أنف الصندوق

يشيد الإقتصاديون والصناعيون في كل أرجاء المعمورة بالمعجزة الآسيوية – كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا وسنغافورة وهونج كونج وتايلند وأندونيسيا والهند والصين طبعا – معتبرين أنها دليل على جدارة نظام السوق وتحرير التجارة .. إلخ في كسر طوق الفقر والتخلف .. لكن الواقع أنه لا توجد تلك الصلة التي يزعمونها بين الإزدهار الإقتصادي في هذه الدول وبين الأفكار النيوكلاسيكية ومبدأ تحرير التجارة الشهير: "دعه يعمل دعه يمر".

فبغير استثناء طبقت كل هذه البلدان استراتيجية يستهجنها الإقتصادي الليبرالي استهجانا شديدا، انطوت على دعم مالي عظيم على كل مستويات الأنشطة الإقتصادية، فبعكس المكسيك التي اتبعت توجيهات الصندوق حتى تم نحرها على مجزرة المنافسة الدولية حتى أوشكت على إعلان إفلاسها، طورت هذه الدول الآسيوية أساليب للتنمية الموجهة حكوميا، فبالنسبة لهذه الدول لم يكن الإنفتاح على السوق العالمية هو الهدف، بل مجرد وسيلة لبلوغ أهدافها الخاصة، وبالتالي لم تتجه إليه إلا بتحفظ واضح وبعد تمحيص شديد إختارت خلاله القدر الذي تحتاجه، والأسلوب الذي يلائم ظروفها، والقطاعات الإقتصادية التي يمكنها أن تستفيد من هذا الانفتاح.

ففي كل هذه البلدان اتبع الإنفتاح الإقتصادي ذات المبادئ التي اتبعتها اليابان لاستعادة مكانتها بعد الحرب العالمية الثانية، فالرسوم الجمركية المرتفعة والتعليمات الإدارية بشأن النواحي الفنية صممت كي تعوق الإستيراد في كل القطاعات التي يرى المخططون أن الصناعة الوطنية فيها لا تزال غير قادرة على المنافسة الدولية ويتعين توفير قدر من الحماية لها، وعلى العكس من ذلك تشجع الحكومات بكل الوسائل – إبتداء من التسهيلات الضريبية وإنتهاء بتقديم

الهياكل التحتية والمرافق بدون ثمن تقريبا– إنتاج السلع التصديرية[54]، وذلك وفق خطط ذكية تعمل على زيادة المكون المحلي في هذه السلع، بهدف أن تصل في النهاية إلى منتج محلي 100% قابل للمنافسة في الأسواق العالمية.

ولا يكتفي مهندسو التنمية الإقتصادية الآسيوية بالتدخل في توجيه تدفقات القروض الأجنبيةقصيرة الأجل في أسواقهم، وإنما يضعون بالإضافة لذلك شروطا دقيقة للإستثمارات المباشرة التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات، فماليزيا مثلا تراعي ضرورة أن تشارك الشركات الوطنية – العامة والخاصة – في فروع هذه الشركات بنسب تحددها الدولة، وذلك لضمان تلقي عدد متزايد من العمالة الوطنية الخبرات والمعارف الضرورية للتعامل في السوق العالمي، أضف إلى ذلك أن كل هذه الدول تنفق جزءا معتبرا من ميزانياتها على خلق نظام تعليمي جيد وقادر على رفع المستوى العلمي والفني لمواطنيها.

وفي كل الحالات التي لا تكفي فيها هذه الإجراءات تعقد الدولة إتفاقات إضافية بشأن الحصول على التراخيص وبراءات الإختراع لتضمن نقل التكنولوجيا، بالإضافة إلى أنها تصر على أن يكون للمنتجين المحليين نسبة معتبرة من مكونات إنتاج السلع المعدة للتصدير للسوق العالمية[55]، حتى تضمن بقاء نسبة من الأرباح المتحققة داخل السوق الوطني لتساعد في تمويل مشروعات التنمية، على سبيل المثال أصرت ماليزيا في اتفاقيتها مع شركة ميتسيوبيشي لإنتاج السيارة "بروتون" أن يتم تصنيع 70% على الأقل من أجزاء السيارة داخل ماليزيا، ونفس المبدأ طبقته أندونيسيا مع شركتين كوريتين للسيارات، وذلك بالرغم من كل الإحتجاجات التي قدمتها شركات السيارات الكبرى في دول منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي.

إن كل هذه الإجراءات، وغيرها، هي لخدمة الهدف الرئيسي، وهو أن تظل حكومات هذه الدول هي صاحبة السيادة على إقتصادها الوطني لتضمن أن الرأسمال الوطني والأجنبي يعمل على تحقيق الأهداف التي تضعها السلطة السياسية، ومن لا يرغب في العمل على هدى هذه الأهداف لا يسمح له بالعمل داخل الوطن.

صحيح أن كل بلدان آسيا التي حققت الآن تنمية ملحوظة قد بدأت إنطلاقتها بإنتاج مدخلات صناعية للشركات متعددة الجنسيات، أي أن منتجيها المحليين قد عملوا لفترة كورش ثانوية ومقاولي باطن لهذه الشركات، إلا أن المسئولين الحكوميين لم ينسوا أبدا هدف حماية إقتصادهم الوطني وتعزيز عوامل نموه وإزدهاره والعمل على تأمين تمويل استثمارات التنمية المحلية من عوائد ما تصدره فروع الشركات متعددة الجنسيات، وخطوة خطوة خلقوا لأنفسهم مشروعاتهم الوطنية التي تخضع عادة للسيطرة الحكومية والخاصة مناصفة، وهذه المشروعات بدأت تحتلالآن مكانتها في السوق العالمية، فنسمع عن "هيونداي" و"سامسونج" الكوريتين، و"سيم واربي" الماليزية، وغيرهما في دول أخرى،وقد باتت اليوم هذه الشركات نفسها شركات عالمية متعددة الجنسيات.

---

[54]قارن هذا بإصرار هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة على تحقيق أرباح من بيع أراضي الصناعات خاصة الصغيرة منها، وكل ما تتفضل به على الصناعة هو تقليل هامش الربح عنه في أراضي الإسكان والمناطق التجارية.

[55]قارن هذا بخطوط الإنتاج عندنا التي تكاد تكون مجرد تجميع لقطع قادمة من الشركة الأم لا يمثل فيها المنتج المحلي إلا ببعض المدخلات الهامشية.

خلاصة القول أن إنفتاح الإقتصاد الوطني على الإقتصاد العالمي والإستفادة من إمكانياته لا يتطلب بالضرورة الخضوع لوصفه "العولمة" التي وضعتها شروط صندوق النقد والبنك الدولي، ففي حين تدعو البلدان الغربية المتقدمة إلى ضرورة تراجع دور الدولة وإعطاء أوسع مجال للسوق الحرة، طبقت البلدان التي نجحت في إقتحام فجوة التخلف أسلوب هو العكس من ذلك تماما، ومن الجدير بالملاحظة أن قادة المؤسسات الإقتصادية الغربية أنفسهم، الذين يرفضون في الولايات المتحدة وألمانيا وإنجلترا مثلا كل أنواع التدخل الحكومي في قراراتهم الإستثمارية رفضا قاطعا .. نعم هم أنفسهم .. يضخون في آسيا استثمارات بالمليارات بالشروط التي تضعها الحكومات الوطنية، والتي لا تجد أي حرج في أن تسمى ما تفعله بأنه تدخل من الدولة بالتخطيط لتوجيه التنمية .. فالأرباح التي تحققها الشركات الغربية من العمل في تلك الإقتصادات الواعدة تنسيها كل التحفظات الأيديولوجية والأفكار الليبرالية الجديدة.

**

مشاكل مواطني الدول الغنية مع العولمة

قد يخرج القارئ من الفقرات السابقة بإنطباع أن العولمة الإقتصادية تنحاز لمواطني الدول المتقدمة على حساب مواطني الدول المتخلفة .. إن هذا الإنطباع غير دقيق، وسنرى في المبحث التالي لمن تنحاز العولمة حقا .. فنسبة لا بأس بها من الدول المتقدمة باتت تستشعر بدورها خطر العولمة على مستوى معيشة مواطنيها الذي بدأ في الإنحدار الحقيقي .. **وبدأنا نسمع من بعض الإقتصاديين الغربيين عبارات تدق ناقوس الخطر محذرة من الوضع في بلادهم وأن"إبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الإقتصادية وتجاهل البعد الإجتماعي تحت دعوى أن السوق ينظم نفسه بنفسه إن هي إلا أوهام ستبدد الإستقرار الإجتماعي الذي عرفته الدول الرأسمالية الصناعية في ظل دولة الرفاهية" .. و"أن الديمقراطية الحقة لا تمارس إلا عندما يكون الناس في مأمن من غوائل الفقر والمرض والبطالة"** .. هذا الكلام يقال في دول مثل ألمانيا وفرنسا.

صحيح أن حرية التجارة الدولية وتكامل الأسواق عالميا وضمان حرية تنقل رؤوس الأموال دون حواجز من شأنها أن تزيد فعلا مجمل الدخول القومية الإجمالية للبلدان المتقدمة، إلا أن توزيع هذه المكاسب لإشراك غالبية المواطنين فيها لا يمكن أن يتم بدون تدخل من الدولة، وإلا فإن عدد الخاسرين حتى في الدول المتقدمة سيكون أكبر من عدد الرابحين.

لم تعد الحكومات المنتخبة ديمقراطيا في الدول الرأسمالية الكبرى قادرة على أن تحدد بحرية مستوى الضرائب التي تفرضها كي تستطيع القيام بالتزاماتها وتغطي تكاليف برامج دولة الرفاهية .. فالقائمون على إدارة مؤسسات المال والأعمال فيها أصبحوا يملكون أدوات للضغط مهددين بالإنسحاب إلى دول تفرض عليهم ضرائب أقل (ومستوى الأجور فيها أدنى)، وتضطر الدول المتقدمة أيضا إلى تخفيض الضرائبوالتضحية ببعض مزايا دولة الرفاهية لتحتفظ بمستثمريها عندها.

وتعاني الدول الصناعية المتقدمة أيضا من تفاقم مشكلة البطالة، كما تتراجع باستمرار الدخول الحقيقية لغالبية العاملين فيها، في الوقت الذي تزداد فيه دخول وثروات الطبقات العليا، يرجع هذا جزئيا إلى نقل كثير من الشركات الكبرى لجزء من خطوط إنتاجها إلى البلدان النامية حيث تتوافر أيدي عامله أرخص وأسواق واسعة، لكن يبدو واضحا أن تغير نمط تصرف أصحاب الثروات في ثرواتهم يلعب دورا ملحوظا في هذه الظاهرة.

فالليبرالية الإقتصادية كانت تنظر تقليديا إلى التفاوت في الدخول باعتباره أمرا مفيدا، فأصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة ينفقون كل دخولهم أو معظمها على حاجاتهم المعيشية، أما أصحاب الدخول العالية فمهما كان إنفاقهم الإستهلاكي مرتفعا فسيبقى لديهم دائما فائض كبير يستخدمونه في زيادة القدرة الإنتاجية، فأصحاب المشروعات يتوسعون في مشروعاتهم، وأصحاب الدخول الريعية (من إيجار العقارات أو أرباح الأسهم .. الخ) يضعون فائض دخولهم في البنوك لتكون متاحة للإستثمار في المشروعات الإنتاجية .. لكن التطور الجديد بعد عولمة سوق رأس المال أدى إلى أن جزءا كبيرا من الفوائض الهائلة من أموال الأثرياء أصبح يستخدم في تمويل عمليات المضاربة في أسواق رأس المال والنقد، والمضاربة، بعكس المشروعات الإنتاجية، لا توفر فرص عمل ولا تقدم أي دخول للطبقات الدنيا.

إن الصناديق المالية العاملة في المضاربة في سوق رأس المال العالميتضع أيديها على كم هائل من مليارات الدولارات، وإذا كان أسلوبها في تحقيق الربح قد يوقع أضرارا بليغة بالدول التي تضارب على عملاتها فإنها في الواقع لا تقصد إلى إيقاع هذا الضرر، فكل ما يهمها هو الربح الذي تحققه عمليات المضاربة، وهي لا تقتصر على مهاجمة عملات الدول النامية وحدها، فالدول الكبرى تتعرض أيضا للهجوم إذا سنحت فرصة للربح، وثمة قصة شهيرة تستحق أن تروى ليدرك القارئ طبيعة عمل المضاربين ونتائج عملهم .

ففي إطار خطوات الوحدة الأوروبية أتفقت الحكومات على ربط عملات دول السوق الأوروبية المشتركة ببعضها كخطوة ضرورية لتشجيع تكامل الأسواق الأوروبية وتوحدها، ذلك أن تذبذب أسعار صرف العملات المختلفة بالنسبة لبعضها يمثل واحدا من أكبر المخاطر التي تحد من حجم التبادل التجاري، ولإلغاء هذه المخاطر وتشجيع الأعمال المشتركة تم الإتفاق على أن تتعهد البنوك المركزية للدول الأوروبية بأن تحول عملات بلادها إلى المارك الألماني بسعر ثابت طول الوقت ولأي كمية، ولما كان الإقتصاد الألماني يتمتع بالقوة والإستقرار فقد كان المارك الألماني عملة مقبولة للجميع، وبذلك يتم الحفاظ على استقرار أسعار صرف العملات الأوروبية بالنسبة لبعضها .. هذه الترتيبات تحمل المارك الألماني بقدر من المسئولية عن استقرار السوق الأوروبية المشتركة ولكنه كان أهلا لها.

لكن بعد إنهيار سور برلين وإتمام وحدة شطري ألمانيا وتوحيد عملتيهما، صار على الحكومة الموحدة أن تعمل بسرعة على تنمية إقتصاد الشطر الشرقي المتخلف نسبيا لضمان استقرار الدولة الموحدة، فاضطرت الحكومة الألمانية للتوسع في الإقتراض من أسواق رأس المال كي تتمكن من تحسين البنية التحتية في هذا الشطر وتطوير مشروعاته الصناعية المتهالكة والمتخلفة تكنولوجيا، وإتفقت كل التحليلات الإقتصادية على أن هذا الإجراء سيدخل الإقتصاد الألماني في مرحلة حرجة ستمتد لفترة تتراوح من 3 الى 5 سنوات، وبسرعة إشتم المضاربون فرصة الربح.

كان عليهم البحث عن دولة أوروبية تكون القوة الشرائية الحقيقية لعملتها أقل من سعر التحويل الثابت إلى المارك الألماني، وفي نفس الوقت تكون إحتياطياتها من المارك قليلة نسبيا، ووجدوا ضالتهم في إنجلترا.

كانت الخطة بسيطة وواضحة ولا تحتاج لأي تواطؤ مما يجرمه القانون، يكفي أن تنشر الدوريات المالية المتخصصة ملامحها ليفهم كل المضاربون الإتجاه الذي ينبغي عليهم أن يسيروا فيه كلهم ليحقق الجميع أرباحا خيالية .. يقوم المضارب الذي يملك مركزا ماليا قويا بما لدية من مليارات طائلة، باقتراض مبالغ مهولة من الجنيه الإسترليني من البنوك الإنجليزية – على دفعات طبعا – ثم يطلب تغييرها إلى مارك ألماني، وستقوم البنوك الإنجليزية بمطالبة البنك المركزي بهذه المبالغ، وسيدفعها بالطبع حسب التعهد السابق .. تآكل الإحتياطي الإنجليزي من المارك بسرعة، وسارع بنك إنجلترا يطالب البنك المركزي الألماني بقروض لتغطية الطلب الناشئ عنده، وبدأت ألمانيا بالوفاء بتعهداتها، لكن هذا – كما توقع الجميع – لم يستمر طويلا، فالإقتصاد الألماني ليس في أحسن أحواله .. وفي أسابيع قليلة اضطر البنك المركزي الإنجليزي لتخفيض سعر صرف الإسترليني في مواجهة المارك ليقترب به من قوته الشرائية الحقيقية .. وصلنا لنهاية القصة: قام المضاربون باستخدام ما كانوا يخزنونه من المارك بشراء الإسترليني بالسعر الأرخص، وسددوا القروض وفوائدها، محققين بذلك أرباحا طائلة، فجورج سورس (الذي قاد في وقت لاحق الهجوم على العملة الماليزية مما أدى إلى تراجعها بحوالي 40 %) حقق وحده أرباحا تجاوزت مليار دولار في أسابيع قليلة.

واستمر المضاربون في استغلال أزمة المارك الألماني في مهاجمة عملات أوروبية أخرى، وكرروا اللعبة في إيطاليا وأسبانيا ثم السويد وأيرلندا مسببين بذلك بلبلة شديدة في السوق الأوروبية المشتركة وخسائر إقتصادية ضخمة .. لكنهم حققوا أرباحا خيالية.

**

عولمة النخبة المالية

ما يحدث الآن في الأسواق النقدية والمالية هو النتيجة الطبيعية والمنطقية للسياسات الليبرالية الجديدة التي شجعتها حكومات الدول الصناعية الكبرى تحت ما سمي "تحرير الأسواق المالية والنقدية"، وهي العمليات التي سرعان ما أجبر صندوق النقد الدولي أغلب دول العالم على تطبيقها، بإطلاق سعر صرف عملتها وإنفتاحها التام على السوق المالي العالمي، ومع أن هذا الإنفتاح زاد من حجم الإنتاج الإجمالي، إلا أنه يجبر الدول، كل الدول، على الدخول في منافسة لتخفيض الضرائب وتقليص الإنفاق الحكومي وخصخصة مشروعات الدولة والتضحية ببرامج الرعاية الإجتماعية ودعم الفقراء، والدولة التي لا تستجيب ستدفع الثمن، ليس فقط من عجزها عن جذب الإستثمارات الأجنبية، فالأسوأ هو أن أصحاب رؤوس الأموال المحليين سينقلون هم أيضا ثرواتهم التي حققوها داخل الوطن إلى بلدان أخرى تقدم لهم تسهيلات أكبر، هذه مشكلة عويصة عندما تحاول التخطيط للتنمية من خلال آليات السوق الحر، فلا شيء يضمن لك أن التضحيات التي ستطالب مواطنيك بتحملها في سبيل توفير البنية التحتية للصناعة سيمكن لك أن تقدم بعض ثمارها لهؤلاء المواطنين .. **لقد كانت الفكرة هي أن نتقشف حتى يمكن للصناعة أن تنمو، وبعدها يمكن الإعتماد على هذه الصناعة بإستقطاع جزء من أرباحها لتمويل التعليم العام والصحة .. إلخ ، لكنك إذا حاولت ذلك ستفاجأ بأن هذه الصناعات تنسحب من**

عندك بأرباحها لتتجه إلى دولة أخرى تحاول جذبها، وهذا بالضبط هو ما يفعله الآن ملياردیرات مصر الجدد، الذين بدأنا نسمع عن استثماراتهم في الخارج أكثر مما نسمع عن استثماراتهم في مصر.

لقد أصبح الوضع الآن هو أن أقل من 300 شخص فقط حول العالم يملكون ثروات بحجم ما يملكه النصف الفقير من سكان الكرة الأرضية (حوالي 3 مليار نسمة)، وهؤلاء لا يدخلون في منافسة حقيقية مع بعضهم في أغلب الأحوال، فإذا رجعت إلى المثال الذي ضربناه للمضاربين الذين هاجموا عملات دول السوق الأوروبية المشتركة بعد توحيد شطري ألمانيا ستلاحظ أن قدرتهم على تحقيق أهدافهم إنما نجمت عن تكاتفهم جميعا لتحقيق هدف مشترك ، ثم ينتقلون بشكل جماعي إلى هدف آخر، وقلما نجدهم يعملون منفردين أو في منافسة مع بعضهم.

**

لم يعد من الممكن لدولة وحيدة أن تواجه هذه الضغوط بشكل منفرد .. تذكر هذا جيدا عندما تفكر في اختيار مسار التنمية .. **إن إستعادة العدالة الإجتماعية والأهداف الإنسانية للتنمية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا عزمت مجموعة من الدول تمتلك فيما بينها تكاملا إقتصاديا وتعاضدا سياسيا على العمل معا لإتخاذ موقف حاسم لصالح غالبية مواطنيها**.. وهذه العبارة ليست مجرد جملة ختامية للفصل، إنما هي تعبير واقعي عن المبرر العقلاني لأن يكون الجهاد من أجل الوحدة العربية والجامعة الإسلامية شرطا موضوعيا لتحقيق النهضة والخروج من مستنقع التخلف والتبعية، وليست مجرد مطلبا عاطفيا يستجيب للمشاعر القومية والإسلامية للجماهير العريضة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

* * * * *